مركز البحوث العربية
القاهرة

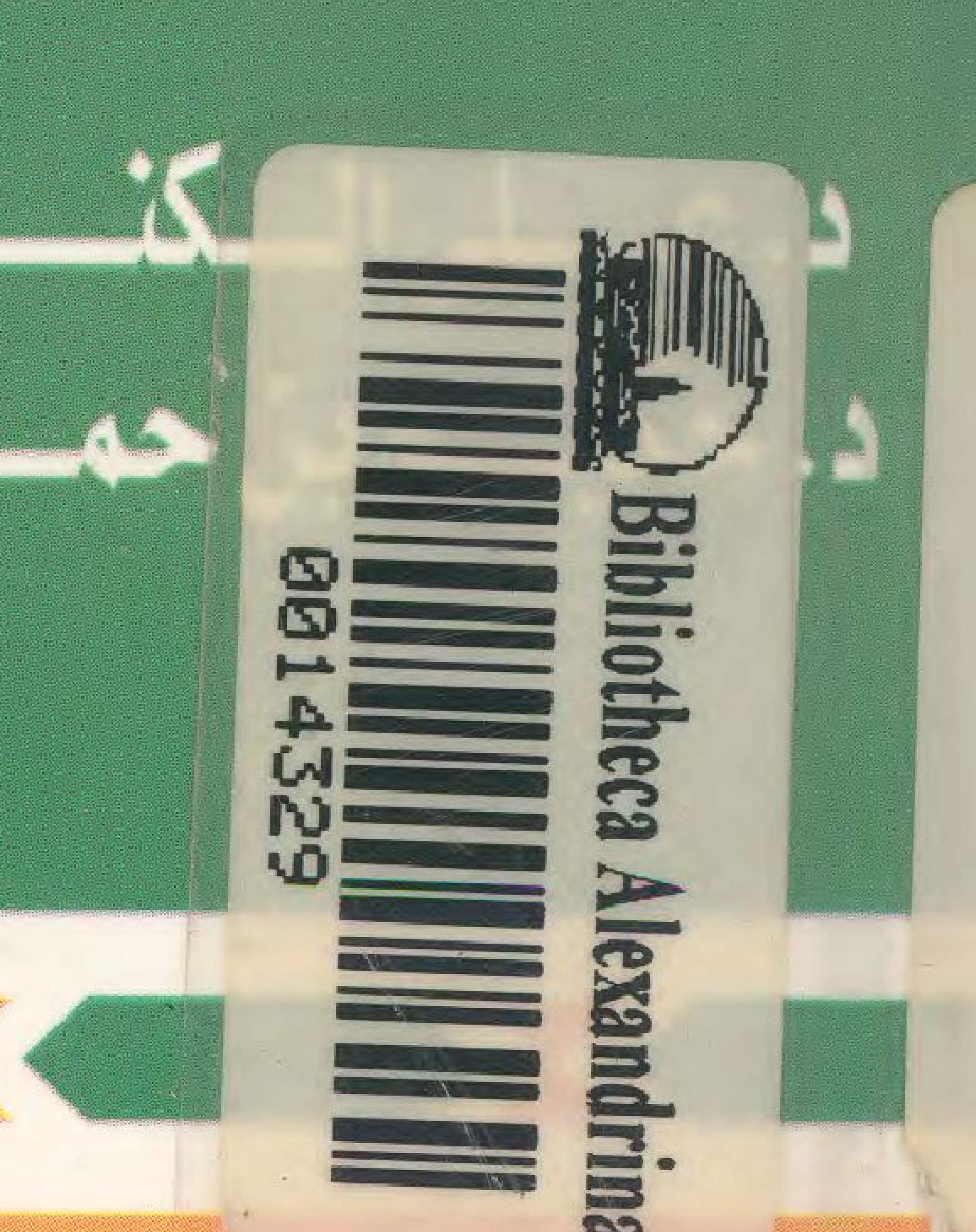
منتدى العالم الثالث
داكار

سلسلة بإشراف
د. سمير
أمين

المجتمع والدولة في الوطن العربي
في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة

المغرب العربي

د. عبد الغانى أبو هانى
د. عبد الناصر جابى



٤

مكتبة مدبولى



المجتمع و الدولة فى الوطن العربى

المغرب العربى

رقم الإيداع : ١٠٢٧٦ لسـنة ١٩٩٧
الترقيم الدولي : ISBN 977-208-227-6

اسم الكتاب : المجتمع والدولة فى الوطن العربى

(٤)

المغرب العربى

تقـــديــم : د. سمير أمين

تــألـــيف : د. على الكنز

د. عبد الناصر جابى

د.حكيم بن حمودة

د. عبد الغانى أبو هانى

تصميم الغلاف : مايسة خليل

إعــداد فــنى : ناهد محمد محمود

مركز البحوث العربية ١٠/٨ شارع متحف المنيل – المنيل

القاهرة. تليفون وفاكس / ٣٦٢٠٥١١

النــاشــر : مكتبة مدبولى – القاهرة

٦ ميدان طلعت حرب

تليفون : ٥٧٥٦٤٢١

مركز البحوث العربية
القاهرة

منتدى العالم الثالث
داكار

المجتمع والدولة فى الوطن العربى

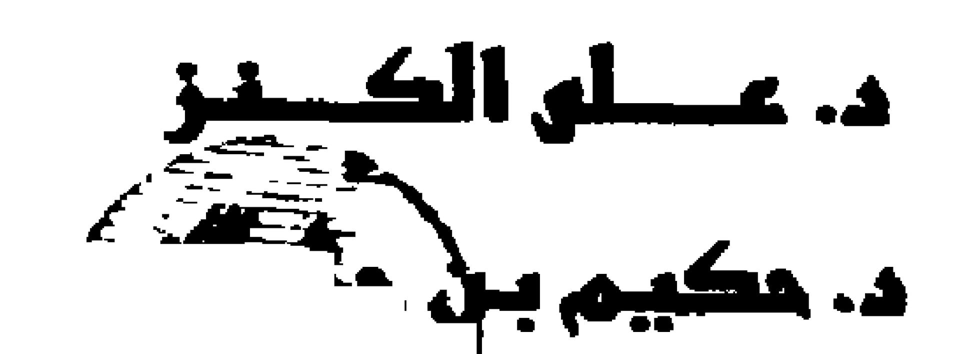
فى ظل السياسات الرأسمالية الجديدة

سلسلة بإشراف

د. سمير أمين

– ٤ –

المغرب العربى

د. على الكنز
د. حكيم بن [illegible]


د. عبد الغانى أبو هانى
د. عبد الناصر جابى

الناشر
مكتبة مدبولى
١٩٩٨

تصـــدير

التعاون بين منتدى العالم الثالث بقيادة الأستاذ الدكتور سمير أمين في داكار ومركز البحوث العربية بالقاهرة، تعاون بعيد المدى وعميق الجذور، وقد تعمق أكثر بعبور نشاط سمير أمين الى القاهرة في السنوات الأخيرة ووجوده بيننا في المركز عضواً بمجلس إدارته.

وقد أدى ذلك لتنشيط المشروعات المشتركة، ليس فقط على المستوى العلمي أو الفني، وانما أيضا من حيث تعميق وتحاور وجهات النظر العربية والإفريقية على نطاق واسع.

وكان موضوع التطور الرأسمالي في بلدان أفريقيا والوطن العربي مرتبطا بالسياسات الجديدة للنظام الرأسمالي العالمي، هو شاغل الباحثين في المنطقتين مع ضغط سياسات التكيف الهيكلي من جانب المؤسسات الدولية من جهة، وضغط النظم الاجتماعية والسياسية القائمة على جماهيرها من جهة أخرى، مما جعل التساؤل لا يقتصر على عملية التحول نحو النظام العالمي الرأسمالي فقط، بل يتعلق بطبيعة الحركات الاجتماعية والتحالفات الشعبية المحتملة في ظل هذه الساسيات.

لقد اتفق رأينا على ألا تأتي الدراسات التي ستعرضها هذه السلسلة قاصرة على البعد الاقتصادي أو حتى الاقتصاد السياسي وحده، بل يمتد البحث الى الآفاق الاجتماعية في عدد من المجتمعات العربية لتصبح مجموعة الدراسات العربية والافريقية دليلا واسع الأفق للمثقف العربي والافريقي على السواء.

وفي هذا الإطار تم صدور الكتاب الأول عن حالة مصر والكتاب الثاني عن حالة لبنان و الثالث عن بلدان الشرق العربي وها هو الكتاب الرابع عن بلدان المغرب انتظاراً للكتب التي يجري الانتهاء منها عن السودان وبلدان الخليج.

القاهرة صيف ١٩٩٧

منتدى العالم الثالث - داكار
مركز البحوث العربية - القاهرة

المحتويات

- مقدمة -

المغرب العربى

احتداد الأزمة أم انطلاقة جديد

د. سمير امين

إثر أربعة عقود من التنمية عرفها العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، تتميز النتائج بعديد التناقضات والاختلافات التى تجعل الملاحظ يعجز عن استعمال مفهوم العالم الثالث للحديث عن جملة الأقطار التى تكون هذه المجموعة البشرية- ويرى المتابعون لتطور العالم الثالث ضرورة تقسيمه اليوم من ناحية التحليل بين عالم ثالث مصنع له قدرة تنافسية كبيرة في الاقتصاد العالمى وبين عالم رابع مهمش ينتمى له الوطن العربى وإفريقيا.

وإن تعرف المجموعة الأولى من البلدان وخاصة بلدان آسيا الشرقية نسب نمو عالية تجعلها بعيدة عن الأزمة الاقتصادية التى تهز الاقتصاد الدولى فإن المجموعة الثانية من البلدان أو العالم الرابع يتخبط فى أزمة حادة تجعله عاجزا عن مواجهة جملة التحديات الملقاة على عاتقه.

يمكننا القول إن أهداف مجمل الإستراتيجيات التنموية التى وقع اتباعها فى آسيا، أمريكا اللاتينية أو إفريقيا إثر الحرب العالمية كانت متشابهة بالرغم من اختلاف الخطاب الأيديولوجي الذى صاحب هذه التجارب. ففى أغلب البلدان يمكن الحديث عن برنامج وطنى هدفه تحديث وتعصير المجتمعات عبر التصنيع. ويرجع هذا التشابه فى البرامج الاقتصادية إلى ضعف الصناعة فى أغلب بلدان آسيا (ما عدا اليابان)، إفريقيا وأمريكا اللاتينية. إلى هيمنة القطاع الفلاحى وسيطرة منظومة اجتماعية تقليدية تتحكم فى أغلب البلدان (بورجوازية فلاحية فى أمريكا اللاتينية،

نظام ملكي مستعمر في الشرق الإسلامي أوفي الصين). وبالرغم من الاختلافات التي تشق هذه الأقطار، فإن جميع حركات التحرر الوطني قد رسمت لنفسها نفس الأهداف حول الاستقلال السياسي، تعصير وتحديث الدولة وتصنيع الاقتصاد.

وقد حاولت جميع هذه الحركات تحقيق هذه الأهداف والبرامج. وطبعا فقد اختلفت هذه البرامج في التطبيق وفق الخصوصيات التي يتميز بها كل كل قطر. وقد دفعت هذه الاختلافات عديد المتخصصين إلى تقسيم هذه التجارب وجمع البلدان في أقسام محددة بالنظر إلى تشابه التجارب القطرية، ولكن هذا التقسيم يشكو من محاولة الملاحظ تطبيق مقاييس إيديولوجية مسبقة أو نظرية منقوصة لتطور هذه التجارب وخصوصياتها.

وبالعكس فإن دراسة خصوصيات عملية التراكم في بلدان الجنوب تدعوني إلى الابتعاد عن عمليات التصنيف و التقسيم هذه والاهتمام أكثر بتاريخ هذه العملية و تطورها، فالتصنيع يتطلب بناء سوق داخلية وحماية هذه الصناعة من المنافسة الأجنبية وتهيئة كل ظروف التطور والنمو للمؤسسات الصناعية الوطنية. وقد انطلقت هذه التجارب الصناعية من ملاحظات بسيطة ودراسة أولية للواقع الاقتصادي لهذه البلدان: فهنا نجد بعض المواد الأولية الفلاحية (القطن، بعض المواد الغذائية، الخشب) أو المنجمية التي تمكن من إنتاج الطاقة وبعض مواد البناء أو الفولاذ أو المواد الكيميائية الأساسية. وبما أن هذه البلدان لها سوق داخلية سعت في السابق إلى تلبية حاجياتها من خلال الاستيراد، لم يكن هناك مانع من إعادة بناء تجربة التنمية في البلدان الرأسمالية المتقدمة أي تجربة الثورة الصناعية. وقد اختلفت هذه التجارب التنموية باختلاف ظروف البلدان وباختلاف المقدمات النظرية التي ساهمت في بنائها، إلا أنه بالرغم من هذه الاختلافات فإن أهداف هذه التجارب تبقى متشابهة إن لم نقل واحدة.

وهذا الحدس البسيط الذى تقاسمه كل التكنوقراطيين فى بلدان العالم الثالث فى قضية التصنيع قاد تجارب العالم الثالث فى كل المجالات التنموية الاخرى. ففى مسألة التكنولوجيا فقد اختار بالطبع هؤلاء المسؤلون استيراد التكنولوجيا الحديثة من البلدان المتقدمة إلا أنه كان من الممكن أن يشترطوا ملكية هذه التكنولوجيا من طرف الدولة وليس من طرف الرأسمال العالمي. وهذا بالطبع مرتبط بموازين القوى الموجودة بين البلدان المتقدمة وبلدان العالم الثالث، كذلك بالنسبة للرأسمال العالمى فكان لا بد من وضعه أمام خيار الاستثمار فى الداخل أو الاقتراض لتمويل الاستثمار.

نتج عن تجارب التصنيع هذه فى كل بلدان العالم الثالث نمو كبير فى الاستيراد للتكنولوجيا ومواد التجهيز، ولم يكن فى مقدور بلدان العالم الثالث تمويل هذه الواردات إلا من خلال تنمية صادراتها من المواد الأولية الفلاحية أو المنجمية أو البترول فى بداياتها إذن لم تكن هذه التجارب موجهة للتصدير للسوق العالمية أو لبناء ما يعرف اليوم بالميزة المقارنة، ومن هنا تبدو القراءة التى يقوم بها البنك الدولى لهذه التجارب والتى يؤكد بموجبها أن البلدان التى اختارت نموذجا تنمويا موجها للتصدير ومنفتحاً على السوق العالمية قد نجحت مقابل فشل التجارب المرتكزة على السوق الداخلية، تبدو قراءة متأخرة لا تعكس بصدق وجهات نظر هذه البلدان فى تلك الفترة وحتى وجهات نظر البنك الدولى نفسه وتحاليله لتلك المرحلة. إذ إن تنمية السوق الداخلية كانت عنوان المرحلة والتصدير لم يكن له من هدف سوى تمويل عملية التوريد. وقد بينت التجربة أن هذا التحليل كان ناجعا- ففى فترة النمو السريع التى عرفها الاقتصاد الدولى إثر الحرب العالمية الثانية كان الطلب الموجه إلى أغلب المواد كالبترول أو المواد الأولية الفلاحية أو المنجمية فى نمو مطرد. وكانت قيمة تبادل هذه المواد تتقلب. إلا أن هذا التقلب لم

يكن ينفي في كل مرة نمو الداخل الناتج عن نمو الكميات المصدرة على هذا الأساس كان للميزة المقارنة الطبيعية التي ترتكز على الثروات المنجمية أو على الخصوصيات الفلاحية للبلدان النامية معنى. أكثر من هذا فإن نمو السوق العالمية فتح للبلدان النامية التي ليست لها ثروات طبيعية امكانية للانخراط في الاقتصاد العالمي من خلال استثمار عامل اليد العاملة الرخيصة في بعض الصناعات، ومن هنا جاء نمو وتطور المناطق المفتوحة للاستثمار الغربي بعد الحرب العالمية الثانية في أغلب بلدان العالم الثالث.

إن هدف بناء السوق الداخلية الذى شكل جوهر كل التجارب التنموية التي تم بعثها إثر الحرب العالمية الثانية ليست مرادفة لما يسمى اليوم باستراتيجيات التصنيع من خلال استبدال الواردات – كما قيل – بسرعة لمواجهتها باستراتيجية التنمية الموجهة للتصدير التى لم تكن موجودة فى تلك الفترة. وكانت هذه القناعة تفتح سوقها وتوسعه بنفسها و في نفس الوقت تعوض في عديد المواد الموردة إلى جانب نمو الطلب الموجه للمواد النهائية، يمكن إضافة المواد نصف المصنعة أو بعض مواد التجهيز أو الصناعات الثقيلة الأولية والتى صار من الممكن تصنيعها وإنتاجها محليا. هذا طبعا إلى جانب الطلب الناتج عن الاستثمار الحكومي وبناء التجهيزات الأساسية.

بالرغم من أن عملية التحديث كانت مرتكزة على التصنيع فإنها لم تكن لتقتصر عليه. فالبناء الحضرى وتطوير التجهيزات الأساسية للنقل والمواصلات والتربية وتطوير قطاع الخدمات الاجتماعية تهدف كلها إلى تدعيم تطور القطاع الصناعي – إلا أن أهداف عملية التحديث لا تقتصر على دعم التصنيع بل تتعداه إلى هدف بناء دولة وطنية وتحديث جمل السلوكات كما يشير إلى ذلك الخطاب الوطني الذى يتحدى المصالح الخصوصية للأقليات فى تلك الفترة.

في تلك الفترة كذلك كان التعارض الذى يميز الخطاب الاقتصادى اليوم بين سياسة تدخل الدولة- التي يعتبرها الخطاب السائد غير مجدية لتعارضها مع قوى السوق- والمصالح الخاصة التى كانت غائبة. هذا التعارض لم يكن فى أولويات النقاش الاقتصادى ولا حتى فى جدول أعماله، بل بالعكس فإن الخطاب السائد فى تلك الفترة كان يعتبر أن تدخل الدولة أساسى فى بناء السوق وعملية التحديث، وكان اليسار الراديكالى ذو المنحى الاشتراكى يعتبر أن التدخل التدريجى للدولة سينتج عنه انسحاب وانحسار فعلى للملكية الفردية. لكن اليمين الوطنى المدافع عن الملكية الفردية لم يكن معارضاً لتدخل الدولة، بل كان يعتبر أن الدفاع عن الملكية الفردية يتطلب تدخلا هاماً وأساسياً للدولة. نلاحظ من هنا أن الخطاب السائد فى الفترة الحالية لم يكن له أى واقع فى بدايات المرحلة الوطنية. إن الإغراء كبير اليوم لقراءة هذه الحقبة الوطنية كمرحلة من تطور النظام الرأسمالى العالمى مكنت هذه البلدان من استكمال التراكم البدائى وفتحت بالتالى المجال إلى المرحلة القادمة التى نراها اليوم والتى تتميز بالانفتاح والمنافسة على مستوى السوق العالمية. لكننى لن أخضع لهذا الإغراء. إن القوى المهيمنة فى النظام الرأسمالى العالمى لم تخلق بطريقة عفوية أنماط أو تجارب النمو فى المحيط. بالعكس فهذه "التنمية" تم فرضها على النظام الرأسمالى العالمى من طرف حركة التحرر الوطنى فى العالم الثالث فى تلك الفترة. إن القراءة التى أود اقتراحها فى هذا التقديم تؤكد على التناقض بين الاتجاهات العفوية للنظام الرأسمالى والتي يقودها الربح والحساب المالى القصير الأمد الضرورية للتنظيم الاجتماعى لهذا النظام من جهة، ومن جهة ثانية مع النظرة الطويلة المدى التى تقود القوى السياسية الصاعدة والمتناقضة مع القوى السياسية المهيمنة- طبعا هذا التناقض لم يكن راديكاليا فى كافة الأحيان وقد نجح الرأسمال العالمى فى عديد المناسبات فى التكيف مع هذه التطورات. لكنه

يتكيف فقط أي أنه ليس فاعلاً في هذه الحركية الاجتماعية. لهذه الأسباب اقترحت إعطاء عنوان لهذه المرحلة الممتدة من ١٩٥٥ إلى ١٩٧٥ "بمرحلة إيديولوجيا التنمية" أو المشروع الوطني- البرجوازي "لباندونغ" (للإشارة لمؤتمر "باندونغ" لدول عدم الانحياز الذي انعقد في تلك الفترة). وقد كانت راديكالية التناقض بين القوى المهيمنة في النظام الرأسمالي والقوى الاجتماعية الحاملة للمشروع الوطني التنموي مرتبطة بموقف هذه الأخيرة من تدخل الدولة، فبعض القوى الجذرية تعتبر هذا التدخل مرحلة لتجاوز الرأسمالية ولهذا دخلت في تناقض مع الرأسمال العالمي وأخذت بعض الإجراءات الجذرية كالتأميم ورفض الوجود و الاستثمار الأجنبي. أما الجناح المعتدل فقد كان يعتبر تدخل الدولة ضروريا لمساندة التطور الرأسمالي وبالتالي كان مستعدا للتعاطي مع مصالح الرأسمال العالمي والتكيف معها على المستوى العالمي. هذا التمييز بين الجناح الجذري والجناح المعتدل لحركة التحرر الوطني اقترب شيئا فشيئا من واقع الحرب الباردة وأقطاب هذا الصراع أو القطب السوفياتي والرأسمال الغربي.

هذه الملاحظات مكنتنا من رسم أبرز خصوصيات المشروع الوطني البورجوازي للتنمية والتناقضات التي تشقه بين الجناح الجذري والجناح المعتدل.

كل حركات التحرر الوطني تقاسمت هذه النظرة التحديثية وفي نفس الوقت الرأسمالية والبرجوازية. هذا طبعا لا يعني أن البرجوازية كانت تقود هذه الحركات فالبرجوازية لم تكن موجودة من فترة الاستقلال وإلى حد الآن، يبقى وجودها محدودا إن لم نقل منعدما- لكن إيديولوجية التحديث كانت موجودة وشكلت القوة الدافعة والتي أعطت معنى لثورة الشعوب المضطهدة تحت الاحتلال، هذه الإيديولوجية كانت حاملة لمشروع أقترح تسميته "برأسمالي بدون رأسماليين". رأسمالي لأن جوهر عملية التحديث يسعى من خلال هذا المشروع

المجتمعي إلى إعادة إنتاج علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية الأساسية والخاصة بالنظام الرأسمالي: علاقات الأجر، تنظيم المؤسسة الصناعية، البناء الحضرى، التربية والتعليم، مشروع المواطنة... وبالطبع فإن بعض خصوصيات الرأسمالية المتقدمة كالحرية والديمقراطية السياسية، كانت غائبة إلا أن هذا الغياب كانت القوى السائدة تفسره بضرورة الاهتمام في مرحلة أولى بضرورات التنمية قبل تحقيق الديمقراطية. وفي هذا الإطار فقد انخرطت كل بلدان العالم الثالث في نفس المشروع السياسي، أي نظام الحزب الواحد، والانتخابات المهزلة، والزعيم - القائد .. لكن بدون رأسماليين باعتبار أن الدولة والتكنوقراطيين قد أخذوا مكان البرجوازية الغائبة، وإن وجدت فقد تم قمعها ونفي دورها لصالح دور البرجوازية القادمة من رحم الدولة على المدى الطويل. إن التربية ضد البرجوازية دفعت الجناح الجذرى في حركة التحرر إلى إقصائها من عملية البناء الوطني ومن هنا أصبح هدفا هذا الجناح هو "بناء الإشتراكية"، وقد تبنى هذا الجناح الخطاب السوفياتي. وقد سقطت هذه التجربة كذلك في مشروع بناء الراسمالية بدون رأسماليين عندما وضعت في جوهر اهتماماتها "اللحوق" بالغرب الرأسمالي المتقدم.

مهما كانت أهداف فترة باندونغ، وإيديولوجية التنمية، والمشروع الوطني البرجوازى لبناء رأسمالية بدون رأسماليين، أو طرق تنفيذ هذه المشاريع والتناقضات مع القوى العظمى، فإن النتائج اختلفت في بعض الأحيان من النقيض إلى النقيض، من قطر إلى أخر.

إن قراءة نتائج هذه التجارب مرتبطة بجملة المقاييس التي تم اختيارها لتحديد محتوى "التنمية"، هذا المفهوم الإيديولوجي الغامض. لكن المقياس الاقرب لمنطق النمو الرأسمالي يبقى بطبيعة الحال قدرة هذه البلدان على بناء قدرة تنافسية في

السوق العالمية. فى هذا الإطار فإن النتائج مختلفة من النقيض إلى النقيض بين عشرة أقطار من آسيا وأمريكا اللاتينية تمكنت من بناء صناعة لها قدرة تنافسية وقادرة على مزاحمة البلدان المتقدمة على السوق العالمية، وبين جملة الأقطار الإفريقية والعربية التى بقيت لحد الآن مختصة فى تصدير المواد الأولية. المجموعة الأولى من البلدان تشكل فى تحليل "العالم الثالث الجديد" (محيط المستقبل) أما المجموعة الثانية أى البلدان الإفريقية والعربية فتشكل من وجهة نظرى "العالم الرابع" أى جملة البلدان المهمشة فى واقع العولمة التى تشق الاقتصاد الدولى اليوم.

إن تفسير وتحليل أسباب هذا الفشل الإفريقى والعربى- يجب أن تأخذ بعين الإعتبار التفاعل الجدلى بين الأسباب الداخلية والأسباب الراجعة إلى منطق النمو الرأسمالى العالمى. إن القراءات الموجودة اليوم (سواء للاقتصاديين الأخصائيين فى الاقتصاد الدولى أو الاقتصاديين الوطنيين من العالم الثالث). لأزمة التنمية فى إفريقيا والوطن العربى تبقى سطحية ولا تأخذ بعين الاعتبار هذا التفاعل بين الأسباب الداخلية والخارجية.

فأخصائيو الاقتصاد الدولى الكلاسيكى يأخذون بعين الاعتبار بعض الظواهر الجزئية كفساد الأنظمة السياسية، وضعف الأسس الاقتصادية، وضعف إنتاجية القطاع الفلاحى دون ربطها بمنطق نمو وإعادة إنتاج النظام. من هذا المنطلق تدعو هذه التحليلات كل البلدان إلى الانخراط أكثر فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى لتجاوز هذه الأزمة. فالعالم الثالث فى حاجة، حسب هذه التحليلات إلى رأسماليين، كذلك يجب إنهاء النمو المعتمد على النفس للقطاع الفلاحى ودعم ودفع الإنتاج الفلاحى الموجه للتداول وللتجارة ... وتبقى هذه التحليلات سطحية وتحمل نظرة قصيرة المدى لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار منطق النظام الذى سيطبقون فيه جملة

الإصلاحات المقترحة. فهذه التحليلات تجهل مثلاً أن طريق النمو الرأسمالي في الفلاحة سينتج عنه فائض هام من اليد العاملة الفلاحية لا يمكن في الظروف الحالية وواقع التطور التكنولوجي العاملة تشغيله في القطاع الصناعي كما تم ذلك في أوروبا في القرن التاسع عشر. ومن هنا فالتاريخ لا يعيد نفسه.

أما اقتصاديو العالم الثالث فإنهم يؤكدون على عديد من الظواهر كهبوط أسعار المواد الأولية التي يصدرها العالم الثالث والتي تشكل أهم ممول لعملية التنمية. كما تشير هذه التحليلات إلى التدخل السياسي والعسكري للقوى الاستعمارية الغربية التي سعت إلى دعم القوى الرجعية و التقليدية ضد القوى التقدمية. إلا أن هذه التحليلات لا تربط الأسباب الخارجية بالتناقضات الداخلية ومن هنا تعكف تناقضاته على وضع "الخارج" في مواجهة "الوطن" الذي تسعى لتغطية تناقضاته.

في الوطن العربي وفي المغرب العربي بصفة خاصة تبقى نسب النمو المسجلة ضعيفة ولا تتجاوز نصف النسب المسجلة في بلدان آسيا الشرقية، فإثر عشرية الثروة البترولية (٧٣-١٩٨٤) والتي شهدت نمو سريعا فقد عرف العالم العربي فترة ركود كبيرة، لن أعود هنا إلى تحليل أسباب هذا الركود وهذه الأزمة و الذي قمت به في كتابات أخرى، أو ضعف فعالية الاستثمار، أو هشاشة مصادر التمويل أو نمو عجز الميزانية أو موازين الدفوعات إلى جانب التبذير والإسراف الذي صاحب الوفرة البترولية.

إن النتيجة الحتمية التي نصل إليها إثر قراءة تجارب النمو في العالم العربي خلال ٢٥ سنة الأخيرة هي عجز هذه الاقتصاديات على الانخراط بطريقة ديناميكية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وقد سعت الدولة الوطنية إثر الاستقلال إلى تهيئة هذا الانخراط من خلال دفع عملية التصنيع وتحديث هياكل الدولة مع القيام ببعض الإصلاحات والتغييرات الاجتماعية (إصلاح زراعي، نمو التعليم ..)

التى ساهمت فى الحد من عدم المساواة فى توزيع الدخل مما مكن من توسيع القاعدة الاجتماعية للطبقات الوسطى. هذه الإصلاحات لعبت دوراً كبيراً فى تلاؤم المجتمع وانخراطه فى مشروع تحديث المجتمع. إن تدخل الدولة شكل فى مشروع اللحوق بالبلدان المتقدمة دوراً كبيراً و نقطة جوهرية فى المشروع الوطنى فى البلدان العربية.

لكن هذا المشروع كان يحمل فى طياته عديد التناقضات التى جعلته يفشل بسرعة ويعجز عن تحقيق الأهداف التى رسمها لنفسه، والسبب الرئيسى لهذا الفشل يكمن فى رأيى فى أن هذا المشروع كان مشروعا برجوازيا وطنيا. إن طرق الإدارة والتبعئة السياسية كانت طرقا شعبوية سعت إلى عدم تسيس الجماهير الشعبية ومنعها من حق التنظيم السياسى. إذن غياب الديمقراطية السياسية والاجتماعية شكل التعبير الأساسى للحدود التاريخية لهذا المشروع.

لكن لا يجب التذرع بأن هذا المشروع الوطنى البرجوازى قد لقى مقاومة كبيرة من القوى الاستعمارية الخارجية، وفى هذا الإطار يجب قراءة التحالف بين حركة التحرر الوطنى العربية والاتحاد السوفياتى ليس كسبب لهذا الموقف العدائى للقوى الإستعمارية بل كرد عليه.

إن العداء الغربى للمشروع الوطنى العربى يمكن تفسيره بتخوفه من بناء دولة عربية حديثة غنية بثروتها البترولية تصبح طرفا لا يمكن التغاضى عنه فى النظام الدولى.

على كل مهما اختلفت التحليلات فإنها تتفق اليوم فى اعتبار أن المرحلة الوطنية انتهت، ويؤكد الخطاب الليبرالى اليوم على سياسات الانفتاح مؤكداً قدرتها على تجاوز "أخطاء الماضى" وإعادة بناء النمو على أسس "سليمة" لكن التجربة بينت أن هذه السياسات تحطم مشروع التنمية وتساهم فى دفع التناقضات داخل الوطن

العربى وتفتح نار الخلافات بين مختلف أقطاره التى تلقى به فى كارثة اجتماعية واقتصادية تبيد وتنفي مشروع النهضة.

إن استراتيجية إعادة إستعمار والهيمنة الخارجية على الوطن العربى تشكل جوهر السياسة الأمريكية ومن ورائها أوروبا تجاه المنطقة، ولهذه السياسة جوانب اقتصادية، سياسية واستراتيجية. وتعمل هذه الاستراتيجية على تقسيم الوطن العربى إلى مناطق وأجزاء خاضعة لمنطق الهيمنة الاستعمارية.

فى هذا الإطار فإن بلدان المغرب العربى وقع وضعها فى إطار نقاش غير متكافيء لتحديد العلاقات التى ستجمعها فى المستقبل مع بلدان المنظومة الأوروبية. وبطبيعة الحال وقع استبعاد من طرف أوروبا لمبدأ انخراط بلدان المغرب العربى فى السوق الأوروبية المشتركة لكن مشاريع "التعاون" بين أوروبا والمغرب العربى تبقى لحد الآن غامضة المحتوى بالرغم من وجود خطاب إيديولوجى حول "المشروع المتوسطى" وقد أطلت علينا البلدان الاوروبية بمشروع ٥+٥ (بلدان المغرب العربى الخمسة: موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا والبلدان الأوروبية المتوسطة الخمس : البرتغال، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا واليونان). لكن اللقاءات التى جمعت هذه البلدان لم تكن قادرة على تحديد محتوى التعاون المتوسطى بصفة دقيقة أو أهدافه الاقتصادية. و هذه اللقاءات لا يمكن اعتبارها إلا محطة انتظار باعتبار أن عديد المشاكل بقيت مطروحة ولم تلق لحد الآن الحل المناسب: مستقبل الجزائر، الخطر الأمريكى على ليبيا، قضية الصحراء ......

إن جملة المشاريع الليبرالية لم تمكن الوطن العربى من تجاوز أزمته. و فى غالب الأحيان لا يمكن الحديث عن مشاريع استراتيجية باعتبار السياسات المقترحة هى سياسات لإدارة الأزمة على المدى القصير ولا تسعى بالتالى لبناء نظام إقليمى وعالمى جديد يتجاوز واقع الأزمة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن

فترة النمو السريع (١٩٧٣-١٩٨٤) كانت فترة استهلاك تم تمويله بالفائض البترولي. ولم يمس هذا النمو ولم يهتم بتطوير القاعدة الانتاجية للاقتصاديات العربية. وقد ساهم نمو الاستهلاك والنمو الاقتصادى لهذه الفترة بصفة عامة فى بناء مشروعية نظام الانفتاح الاقتصادى. لكن هذا الوهم التنموى انتفى بسرعة. وقد ساهمت أزمة المشروع الوطنى فى عودة الولايات المتحدة الأمريكية بسرعة كبيرة إلى المنطقة وفرض هيمنتها من جديد. فتم التخفيض فى العائدات البترولية، وجعلت من دول الخليج محميات خاضعة للهيمنة العسكرية والسياسية والاقتصادية ووضع ثرواتها فى السوق المالية الدولية، وفرض الحصار على العراق وعلى ليبيا. إن الانخرام الاقتصادى الذى نتج عن هذه السياسات جعل من الوطن العربى مرشحا للانضمام والانصهار فى "العالم الرابع" أى العالم المهمش فى الاقتصاد العالمى إلى جانب إفريقيا وبعض البلدان الآسيوية (إيران، أفغانستان، باكستان، وبنجلاديش).

الفصل الأول

المغرب العربى
من أسطورة إلى أخرى*

د. على الكنز

فى سنة ١٩٣٠ بينما كان الإستعمار الفرنسى يحتفل بمرور ١٠٠ سنة على وجوده فى الجزائر أطلق المناضلون الوطنيون فى المغرب العربى أسم "تجمة شمال أفريقيا" على أول منظمة سياسية يقع تكوينها إلى جانب المنظمات الأهلية والنقابية التى سيقع تكوينها والتى ستجعل من المغرب العربى مجالاً لنشاطها وعملها. مَن مِنَ القدماء نسى مقر لقاء المناضلين الوطنيين من المغرب العربى بباريس بـ ١١٥ شارع سان ميشال أو بدار طلبة المغرب بجاردن سيتى بالقاهرة.

وتتميز هذه الفترة الممتدة من الحرب العالمية الأولى إلى الاستقلال بتكافل المناضلين الوطنيين من المغرب العربى وتضامنهم ووجود ثقافة واحدة تجمعهم فى نضالهم ضد الاستعمار. أما بعد الاستقلال فقد تراجع هذا المد التضامنى نظراً لنهاية أسطورة وحدة المصير التى شحذت عزائم المناضلين فى فترة الاستعمار - وتتحمل الأنظمة مع القوى الاستعمارية مسئولية هذا التراجع وفشل مشروع الوحدة المغاربية.

---

* اعتمد هذا النص على المساهمات التى قدمت فى الندوة التى نظمها منتدى العالم الثالث حول المغرب العربى. وهذه المداخلات هى لـ حكيم بن حمودة من تونس، عبد الغانى أبو هانى من المغرب، فيصل ياشير- رابح عبدون، محفوظ بنون وناصر جابى من الجزائر.

١- الدولة القطرية ضد ديناميكية الوحدة الجهوية

لقد انتظم في فبراير ١٩٤٦ لقاء بالقاهرة بين مسئولي حركات التحرر الوطني في أهم بلدان المغرب العربي- المغرب، الجزائر، تونس- وكان هذا الاجتماع يهدف إلى توحيد نضال حركات التحرر في البلدان الثلاثة ودراسة مشروع تنمية موحد إثر الاستقلال. لكن وإن بقيت هذه النقاشات في مستوى التطور العام في مرحلة أولى فإنها تعكس على الأقل إيمان قادة حركات التحرر بضرورة توحيد نضالاتهم وبإمكانيات التنمية المشتركة نظرا لتقارب ولتشابه اقتصاديات هذه البلدان**.

وبطبيعة الحال ستكون ردة فعل الاستعمار قوية و سيسعى إلى تحطيم وهدم كل إمكانيات التنسيق والتحالف بين حركات التحرر الوطني التي قد تشكل قوة لا تقدر فرنسا التي خرجت ضعيفة من الحرب العالمية على تحملها. وقد سعت فرنسا بصفة خاصة إلى ضرب التحالف الذي قد ينشأ بين حركات التحرر في البدان المغاربية من جهة والنظام الناصري من جهة أخرى. فسعى الإشتراكيون بصفة خاصة في فرنسا إلى الحوار مع القيادات المعتدلة لحزب الدستور الجديد في تونس وحزب الاستقلال في المغرب.

وقد تعامل الاستعمار مع وضعيات البلدان الثلاثة كل على حدة. فقد أعطى للمغرب ولتونس استقلالهما سنة ١٩٥٦ وركز أداته القمعية على الحركة الوطنية الجزائرية لاعتباره أن للجزائر أهمية استراتيجية لفرنسا. إذن خرجت هذه البلدان من الاستعمار كل على حدة وبدون استراتيجية موحدة مما سيدعم التوجه القطري

** انظر في هذا الصدد كتاب د. سمير أمين، اقتصاد المغرب العربي.

لكل بلد. وسيحاول قادة كل بلد التخلص في المرحلة التالية من حلفائهم على المستوى الشعبي في النضال الوطني.

فالنظام الملكي في المغرب سيجد نفسه متأرجحا إثر موت السلطان محمد الخامس بين القيادات التقليدية والإقطاعية بالرغم من مساندتها للاستعمار الفرنسي والباشا الجلوى في محاولتهما لإسقاط محمد الخامس، والحركة الشعبية التي ساهمت مساهمة فعالة في النضال الوطني في إعادة السلطان. وقد تطلب مشروع إعادة سلطة النظام الملكي وتصفية الجناح اليساري لحركة التحرر الوطني ١٠ سنوات للملك الحسن الثاني الذي خلف السلطان محمد الخامس. وفي هذا الإطار قيم اغتيال المناضل الوطني المهدي بن بركة سنة ١٩٦٥ بباريس والذي أصبح يشكل بالنسبة للقوى الشعبية بديلاً عن الملك الحسن الثاني.

وفي تونس سيعمل جناح بورقيبه التحديثي والقريب من المغرب على تصفية جناح صالح بن يوسف القريب من الأطروحات القومية، وسيعتمد جناح بورقيبه في محاولة تصفية بن يوسف ومؤيديه على النقابة والجناح اليساري للحزب. وستعيش تونس تجربة بن صالح الاشتراكية إلى سنة ١٩٦٩. إثر هذه الفترة سيعود النظام إلى المنهج الليبرالي.

أما في الجزائر فستعود قوات جيش التحرير الحدودية المرابطة بغار الدماء في تونس بقوة إثر الاستقلال في يوليو ١٩٦٢ وستخرب وستفك قوى المقاومة الداخلية وستكون حكومة مدنية ستضع على رأسها بن بلة، ولم تدم هذه التجربة سوى ٣ سنوات ينظم الجيش على إثرها انقلاباً وسيحكم الجزائر بصفة مباشرة وبيد حديدية. وفي هذا الإطار فإنه لا يمكن للسلطة بناء اقتصاد ليبرالي ورأسمالي بدون برجوازية، إلا أن السلطة ستسعى إلى إيقاف التجربة الإشتراكية التي ستقوم بها

النقابات العمالية وستعوضها ببناء قطاع عام كبير ستنظمه على قاعدة مبادىء رأسمالية الدولة المتسلطة.

إذن في السنوات الأولى للاستقلال كان اهتمام النخب الحاكمة منصبا على المشاكل الداخلية وبالتالي لم يكن البناء المغاربي ليحظى بأولويات عمل الأنظمة. ففي هذا الوقت ستشهد الجبهات الشعبية التي تشكلت في كل قطر للنضال ضد الاستعمار بداية نهاياتها مع الاستقلال وستسعى الأجنحة المعتدلة بإعانة الاستعمار في بعض الأحيان إلى التخلص من الأجنحة اليسارية والراديكالية لحركات التحرر الوطني. وستستعمل وستعمل هذه الأجنحة الحيلة والقوة من أجل بناء مجتمعات جديدة. ففي المغرب ستنتصر الأرستقراطية الاقتصادية، وفي تونس البرجوازية الليبرالية، وفي الجزائر البيروقراطية التكنوقراطية.

وفي هذا الإطار ستسعى القيادات السياسية الجديدة إلى تغذية الخلافات الحدودية والمشاعر القطرية و التي ساهم النضال الوطني في إخمادها، ومن هنا ستتمكن الدولة القطرية من بناء مشروعيتها وتعويض المشروع الوحدوي لحركة التحرر الوطني.

وفي هذا الإطار سيكون استقلال الجزائر بمثابة بداية النهاية للحلم الوحدوي ولظهور المصالح القطرية الضيقة للأنظمة الجديدة. فمنذ السنوات الأولى للاستقلال ستدخل الجزائر خلافات حدودية مع تونس والمغرب ستنتهي بحرب مع المغرب .. ومن هنا سيعد المشروع الوحدوي عند الأنظمة الثلاثة على المستوى السياسي والاقتصادي بعد ضرورات تدعيم البناء القطري ومتطلباته، ومن هنا سيقع تدعيم الحدود القطرية على كل المستويات- سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا ... وسيدخل كل بلد في علاقات مباشرة مع فرنسا والعالم على المستوى السياسي والاجتماعي والديبلوماسي.

وبطبيعة الحال ستنظم البلدان المغاربية بعض الإجتماعات واللقاءات المشتركة لدراسة بعض القضايا كبناء موقف موحد من العلاقات مع أوروبا و التعاون الثقافي والتعليمي وتوحيد المعاليم الجمركية، وتوحيد قوانين سفر المواطنين عبر البلدان الثلاثة .. فكانت اجتماعات الرباط سنة ١٩٦٣ وطنجة سنة ١٩٦٤ وتونس سنة ١٩٦٧ إلا أن هذه الإجتماعات لم تخرج ولم تتوصل إلى نتائج تُذكر وبقى دورها إعلاميا وإيديولوجيا ولم تساهم بالتالي في دفع المشروع الوحدوي. بطبيعة الحال لم يكن في إمكان الأنظمة التراجع بسرعة عن المشروع الوحدوي، ففي سنة ١٩٦٧ وقع إثر اجتماع تونس بعث لجنة استشارية عليا هدفها إعداد تصور شامل لبناء الوحدة المغاربية، إلا نتائج وتوصيات هذه اللجنة لم تحظ باهتمام القيادات السياسية.

وهكذا سينتهي الحلم الوحدوي وإمكانية البناء المغاربي وستسعى الأنظمة إلى تدعيم مشروعيتها على أسس قطرية.

وفي نفس الوقت فقد شهدت البلدان المغربية الثلاث- إضافة إلى ليبيا و موريتانيا- تحولات كبيرة في اختياراتها السياسية والاقتصادية جعلت إمكانات التكامل والوحدة أصعب وأبعد. ففي السنوات الأولى للاستقلال كانت التوجهات الاقتصادية والسياسية للأنظمة لا تزال مرتبطة ومتأثرة بمصالح الحركة الشعبية التي لعبت دورا كبيرا في النضال الوطني.

ففي المغرب سعى الجناح اليساري للحركة الوطنية منذ وصوله إلى الحكومة سنة ١٩٨٨ إلى الدفاع عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكوين قطاع عام كبير وتقوية الاستثمار الصناعي، إلا أن النظام سيتراجع عن هذه السياسة إثر تكوين حكومة ليبرالية سنة ١٩٦٠ ستعمل على تحديد اختيارات ليبرالية تسعى إلى فتح المغرب على السوق العالمية، كما ستعمل هذه السياسة على فتح الباب أمام صندوق النقد وقروضه منذ سنة ١٩٦٤.

وإثر انتفاضة ١٩٦٥ واغتيال القائد الوطنى المهدى بن بركة واعتقال أهم قادة الحركة الوطنية، سينجح النظام فى عزل الجناح الوطنى- الذى قاد المعركة الوطنية- وسيكون النظام الجديد ليبراليا مرتبطا شديد الارتباط بمصالح القوى الإقطاعية، وسيقود منذ هذه الفترة الجناح اليمينى لحركة التحرر الوطنى- أى حزب الاستقلال- الحكومة التى ستسعى إلى بناء نمط رأسمالى تابع، وعلى المستوى السياسى سيسعى النظام إلى تغذية المشاعر القطرية الضيقة لتعويض المشروع الوحدوى ومشاعر الانتماء إلى المغرب العربى عند الحركة الشعبية.

أما فى تونس والجزائر فستكون السياسات مغايرة للمغرب وسيعمل النظامان فى الستينات على بناء تجارب "اشتراكية" وشعبية. ففى تونس وبعد أزمات سياسية عديدة سيتحول حزب "الدستور الجديد" إلى الحزب الاشتراكى الدستورى وسيتولى سنة ١٩٦٤ تكوين حكومة جديدة تحت قيادة أحمد بن صالح والذى سيضع برنامجا سياسيا واقتصاديا هدفه إعادة بناء التحالف الوطنى والشعبى الذى ساهمت الأزمة اليوسفية فى حله ، فالبرجوازية التونسية كانت ضعيفة ولم تكن بالتالى قادرة على مواجهة حلفائها فى المعركة الوطنية أى الحركة الشعبية. وفى هذا الإطار يمثل برنامج بن صالح اتفاقا بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية لكن فى صالح الفئات الشعبية، ولكن هذا البرنامج يمثل بالنسبة للطبقات البرجوازية حلاً وقتيا يجب تجاوزه فى أقرب وقت.

ومن هنا سينخرط بورقيبة والحزب الاشتراكى الحاكم فى تجربة "اشتراكية" ستدوم حتى نهاية الستينات. وسيعمل البرنامج الاقتصادى للحكومة على تكوين اقتصاد مستقل يعتمد على تدخل هام للدولة فى الميدان الصناعى من أجل تلبية حاجيات السوق الداخلية كما ستقوم الدولة بإصلاح زراعى وتكوين ضيعات فلاحية تابعة للقطاع العام، كما ستقوم الدولة كذلك بوضع سياسة تعليمية وصحية شعبية.

إلا أن انتفاضات الفلاحين في يناير ١٩٦٩ ضد تجميع الأراضـي فـي ضيعـات جماعية سيضع حدا للتجربة الاشتراكية فى تونس، وسيعمل الوزير الأول الجديد الهادى نويرة على القطع مع هذه التجربة وبنـاء تجربـة ليبراليـة وانفتاح للاقتصـاد التونسي على الرأسمال الأجنبي.

وستلعب تونس إلـى جانب الجزائـر دورا هامـا فـى إحياء المشروع المغاربى والقيام بعديد المبادرات لدفعه إلى الإمام.

أما التجربة الجزائرية فستكون من البداية تجربـة تحـالف شعبى عريض نظـرا لضعف البرجوازية وكبار ملاك الأرض، وسيعمل هذا التحـالف الـذى يقـوده جيش التحرير على تحديد سياسة اقتصادية شعبية هدفها بناء اقتصاد وطنى مستقل.

وستأخذ الدولة الحديثة مشروعيتها من نضالها المرير ضد القوى الاسـتعمارية ، وستعمل الدولة على تدعيم هذه المشروعية بمشروعية اقتصادية من خلال تأميم كل المؤسسات الاقتصادية والقيام بمشروع كبير للاستثمار فـى أهـم القطاعـات وبصفـة خاصـة قطـاع البترول والغـاز لتدعيم المداخيل الماليـة للدولـة. وتختلـف التجربـة الجزائرية عن التجربة التونسية لكونها خيارا استراتيجيا للتحالف الشعبى. أمـا فـى تونس فقد كان الخيار الاشتراكى تكتيكيا تراجعت عنه الدولة فى نهاية الستينات.

وسيتدعم النمـوذج الاشـتراكى فـى الجزائـر مـع نمـو المداخيـل الماليـة للدولـة وسيصبح مثالاً للتنميـة فـى العـالم الثـالث. وسـتحاول عديـد البلـدان المستقلة حديثـا خاصة فى إفريقيا اتباع هذا النموذج.

إذن نلاحظ أن تجارب التنمية وإن شهدت بعض التقارب وعديد نقط الالتقاء فـى البداية فإنها ستشهد بعض الاختلافات فى نهاية الستينات وسـتتدعم هـذه الاختلافـات فى السبعينات مع انخراط تونس والمغرب فى مشروع نمـو رأسمالى مفتـوح علـى

السوق والرأسمال العالمى، أما الجزائر فستواصل وتدعم مشروعها الاشتراكى والرامى إلى تكوين اقتصاد وطنى قادر على تلبية حاجيات السوق الداخلية.

وسيعمل من هنا كل قطر على تدعيم اختياراته القطرية وعلى تدعيم علاقاته مع فرنسا والبلدان الأوربية المشتركة بدون العمل على تنسيق مواقف الدول المغاربيـة. وفى هذا الإطار سيقع تهميش المشروع المغاربى، وستتباعد اللقاءات بين المسئولين فى البلدان المغاربية، وفى هذه الأثنـاء سيؤكد الحـوار حـول الوثيقـة الوطنيـة سـنة ١٩٧٦ على ضرورة التأكيد على مغرب الشعوب لتعويض وتجاوز عجز الدول عن بنـاء وحـدة البلـدان المغاربيـة. وسينطلق الصـراع علـى الصحـراء الغربيـة وستعيش الجزائر والمغرب ١٥ سنوات فى وضعية لا حرب ولا سلم ... كل هذه الأسباب جعلت المشروع المغاربى مهمشا و دفعت الأقطار المغاربية إلـى الإهتمام بتجاربها القطرية ودعمها.

إلا أن بدايـة الثمانينـات ستغير الأوضـاع بصفـة جذريـة. فقد عرفت التجـارب التنمويـة مـع اختلافاتهـا أزمـات متعـددة ولـم تتمكـن مـن تخفيـض حـدة التبعيـة التكنولوجية، المالية والتجارية، وستؤكد عولمـة الاقتصـاد عدم قـدرة الاقتصـاديـات القطرية على مواجهـة التحديـات وستضـع مـن جديـد البلـدان المغاربيـة أمـام البنـاء الوحدوى كبديل لأزمة الحل والخيار القطرى. فهل ستكون الدولـة القطريـة قـادرة على القيام بالتغييرات والإجراءات الضرورية لتجاوز البنـاء القطـرى ودعـم البنـاء الوحدوى ؟ للأسف تشير كل المعطيات الموجـودة لدينـا علـى عدم اسـتعداد الدولـة القطرية على البناء الوحدوى ومواصلتها مع الخيار القطرى.

٢- البناء الوحدوى فى نجدة الدولة القطرية

تشير كل الدراسات التى قدمها أعضاء منتدى العالم الثالث بوضوح أن كل الاقتصاديات المغاربية عرفت أزمة حادة فى بداية الثمانينات، وقد كان لهذه الأزمات انعكاسات سيئة على المستوى الاجتماعى والسياسى.

وقد اتبع المغرب وتونس فى بداية الثمانينات برامج التعديل الهيكلى التى تم ضبطها مع صندوق النقد والبنك الدولى، وتعمل هذه البرامج على الحد من دور الدولة وجعل السوق الأداة الوحيدة لتضبيط العملية الاقتصادية، وتسعى هذه البرامج إلى خوصصة مؤسسات القطاع العام والحد من مصاريف الدولة وخاصة منها المصاريف الموجهة إلى القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم.

وإلى جانب الأهداف الاقتصادية والمالية المباشرة لبرامج التعديل الهيكلى فإنها تفتح فترة جديدة فى تاريخ العلاقات بين الدولة والمجتمع فى البلدان النامية. وقد رحبت البرجوازيات فى العالم الثالث بهذه البرامج والفلسفة الجديدة للتنمية التى تسعى للدفاع عنها. فقد تذرعت هذه القوى بأزمة الدولة وعدم قدرتها على مواصلة دورها الاقتصادى والاجتماعى لتأكيد ضرورة الانخراط فى برامج التعديل والانعكاسات السلبية التى قد تنجم عن عدم احترام هذه البرامج. فأمام النقابات التى تطالب بإيقاف الطرد وتحسين الأجور وأمام مظاهرات العاطلين عن العمل ومطالب أصحاب المؤسسات بالتخفيض فى نسب الفائدة والأداءات، كانت الحكومات تتهرب من المسئولية وتشير أنها لا تتحمل مسئولية هذه السياسات وهى لا تعمل إلا على احترام توصيات صندوق النقد والبنك الدولى.

وهنا نشير إلى أن فلسفة التنمية التى قادت برامج التحديث الإقتصادى منذ مؤتمر عدم الانحياز بباندونغ قد شهدت تغييرات هامة. فالدولة لم تعد المؤسسة الأساسية فى عملية التنمية وتراجع دورها كثيرا، وفى المقابل شهدت ايديولوجية

السوق نموا كبيراً وأصبحت المرجعية الأساسية في عملية التنمية، وصارت هذه الإيديولوجية تعني وتشير إلى الحكمة من منظور المؤسسات الدولية. وسيكون لسياسات التعديل الهيكلي التي سيقع اتباعها في بلدان المغرب العربي انعكاسات هامة يمكن تلخيصها على مستويين :

المستوى الداخلي

كان لبرامج التعديل الهيكلي انعكاسات هامة على المستوى الاجتماعي في بلدان المغرب العربي، فقد ارتفعت نسبة البطالة وأصبحت تتراوح بين ٢٠٪ و ٢٥٪ وشهد كذلك الطرد الجماعي للعمال نموا كبير.

وفي هذا الإطار شهد القطاع المهمش نموا كبيرا وأصبح مأوى العمال المطرودين. وقد شهدت كذلك نسبة الفقر نموا في بلدان المغرب العربي ووصلت حسب أرقام الأمم المتحدة إلى ٢٠٪ وهنا نشير إلى الاختلافات الهامة بين فقراء التعديل الهيكلي وفقراء فترة الاستعمار. ففقراء الفترة الحالية أغلبهم من شباب المدن ويحملون ثورة كبيرة على المجتمع وكثيرا ما تتجسد هذه الثورة في الانتفاضات التي يشارك فيها هؤلاء المهمشون. وقد عرفت الجزائر كذلك هذه الانعكاسات الاجتماعية بالرغم من تطبيقها لبرامج التعديل الهيكلي سنة ١٩٩٤، وقد كان لتطبيق هذه السياسات في الجزائر وقعاً وصدى أكبر لأن الدولة بحكم الريع البترولي كان لها دور أكبر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وستشهد سنة ١٩٨٨ انتفاضة كبرى سينتهي معها الطابع الزجري والمستبد للسلطة. وفي هذا الإطار ستنتفع الحركة الإسلامية من الانفتاح الديمقراطي لتهديم الهياكل الإدارية والبيروقراطية للدولة. ولم ينج من هذا الهدم إلا الأداة العسكرية التي حافظت على وحدتها وستلعب دوراً كبيرا في المحافظة على جهاز الدولة.

ومن خلال مختلف تجارب البلدان المغاربية يمكن لنا القول إن برامج التعديل الهيكلي قد كان لها دور كبير في تحطيم وتفتيت كل أدوات الانخراط الاجتماعي فشهدت كل البلدان المغاربية نموا كبيرا للمهمشين الذين سيتبنون إيديولوجية ترفض الديمقراطية والحداثة التي سيعتبرونها إيديولوجية "المنتمين" للنظام، وستصير الحركات الاجتماعية بعيدة عن كل أشكال التنظيم وتتميز بالعشوائية والاندفاع الذي يهدد النظام.

الفشل على المستوى الخارجي

لكن هذه الانعكاسات الاجتماعية السيئة لبرامج التعديل الهيكلي لم يتبعها نمو اقتصادي هام وانخراط أكبر في الاقتصاد العالمي، فلم تتوصل البلدان المغاربية إلى حل أزمة المديونية بصفة نهائية، كما تواصل وتفاقم و عجز الميزان التجاري. تسجل البلدان المغاربية نموا هاما في صادراتها نحو السوق العالمية، كما أن أوروبا قد قفلت حدودها أمام اليد العاملة المهاجرة من البلدان المغاربية وسيكون لقرارات أوروبا انعكاسات هامة على الاقتصاديات المغاربية نظرا لارتباطها بتحويل العملة العملة الذي يقوم به العمال لبلدانهم الأصلية. وبطبيعة الحال سيزيد تطبيق اتفاقيات مراكش الليبرالية من حدة الأزمة ومن تهميش البلدان المغاربية في الاقتصاد الدولي.

عودة المشروع الوحدوي

في ظل أزمة المشروع القطري وأمام الانعكاسات السلبية لبرامج التعديل الهيكلي ستسعى الأنظمة إلى إحياء مشروع البناء الوحدوي كبديل لازمة الخيار القطري، إلا أن العودة لهذا المشروع لا تعبر عن اختيار استراتيجي للأنظمة بقدر ما هي رد تكتيكي على أزمة الدولة القطرية. فمنذ بداية النقاشات ظهرت الخلافات بين الأنظمة في فهمها لمحتوى المشروع. فبالنسبة للبعض : المغرب العربي

سيكون سوقا لفائضهم التجارى، وبالنسبة للآخرين سيعطى هذا البناء دفعا للنضال ضد عنف الحركات الدينية، ويرى بعض القادة أن البناء المغاربى هو خطوة على طريق الوحدة العربية.

وبسرعة سيشهد المشروع نهايته ولن يبقى منه سوى بعض اللجان التى تدرس بعض القضايا التقنية، وسيساهم الخلاف الجزائرى المغربى فى التصدى للحركات الدينية فى تغذية الخلافات وإفشال مشروع البناء الوحدوى.

وقد أبرزت محاولات الوحدة وفشلها أن المصالح القطرية الضيقة ما زالت تقود البلدان المغاربية وأنها لن تتخلى عن هذه المصالح ولن تسهم مساهمة فعالة فى نجاح المشروع الوحدوى بالرغم من أزمة وفشل الدولة القطرية، إلا أن الملفت للنظر بصفة خاصة هو عجز المجتمعات المغاربية بالرغم من أزمة السلطة من إيجاد البديل الديمقراطى القادر على مواجهة أزمة الدولة القطرية والعولمة من خلال تجذير البناء الوحدوى المغاربى وتجاوز مرجعيات التحليل و النقد القطرى.

فهل سيكون المغرب العربى قادرا فى المستقبل على تجاوز أزمته و الرد والإجابة على كل هذه التحديات ؟

الفصل الثاني

الجزائر
البحث عن كتلة اجتماعية جديدة

د. علي الكنز
د. عبد الناصر جابي

منذ اكثر من عشرية فقط، اى فى السبعينات كانت الجزائر تعتبر من قبل الكثير من الملاحظين على مستوى افريقيا والعالم العربى نموذجا يمكن ان يحتذى به للخروج من التخلف. فالجزائر، "قاطرة" عدم الانحياز والمتحدثة باسم الدول التقدمية فى العالم الثالث، كانت قد خرجت منذ مدة قريبة من حرب تحرير مدمرة وعنيفة وبسرعة فى عملية تنمية سريعة وفعالة، عملية تراكم رأسمال واسعة فى الصناعات القاعدية، بالموازاة مع عملية توزيع للدخول كانت مدعاة للتنافس مع التجارب الاشتراكية الاكثر جدية.

لكل هذا نجد أن الجزائر- خلال فترة السبعينات- كانت تعتبر من قبل اغلبية الملاحظين من الدول التى تملك حظوظا جدية فى الخروج من دائرة التخلف ابتداء من الثمانينات خاصة. لكن وخلافا لكل هذه التوقعات المتفائلة، نجد ان الجزائر التى كانت على ابواب العصرية، تجد نفسها فى الوقت الحالى على مشارف هاوية الاصولية، وعلى رأس قائمة الدول العربية المهددة فعلا بالاصولية.

بالطبع النموذج الايرانى موجود ليعلمنا ان السيرورة التاريخية الفعلية اكثر تعقيداً وتشعباً من كل عملية تنظير مهما كان مستواها، فالحالة الجزائرية التى كانت تتسم بشفافية مثالية تحولت وبسرعة الى حالة غامضة وغير مفهومة لا بد من فتح "علبتها السوداء" لفك رموزها وقراءتها يوما ما.

بعض المحطات التاريخية قد تعيننا على طرح "الاسئلة المفيدة" منطلقين من فرضية يكمن تلخيصها كالاتى : ان العجز الملاحظ على التفسيرات يكمن فى جزء كبير منه فى عدم اخذ متغير "الزمن" فى دراستنا للواقع الاجتماعى (١) .

فى سنة ١٩٦٢ : تخرج الجزائر من حرب تحريرية طويلة وذات نتائج عميقة من حيث القضاء على النخبة السياسية والثقافية للمجتمع، فى نفس الوقت الذى افرغت فيه الريف من الملايين من سكانه الاصليين الذين توجهوا نحو المدن الكبرى التى كان يعيش فيها اكثر من مليون اوروبى، كانوا يتحكمون عمليا فى كل دواليب التسيير الادارى والتقنى للبلد.

فى حين ان الامية كانت تصل نسبتها إلى ٩٠٪ لدى الجزائريين الذين خرجوا محطمين ثقافيا بعد اكثر من ١٣٠ سنة من الاستعمار الفرنسى الاستيطانى الذى قضى على كل انواع التواصل الحى مع البعد التاريخى والثقافى للمجتمع الجزائرى: العالم العربى وافريقيا ...

المقاومة بالطبع انطلقت من فهم شعبى للاسلام وبعض البقايا الثقافية واللغوية البسيطة التى لم يتمكن الاستعمار الاستيطانى من القضاء عليها نهائيا بعد اكثر من قرن من الوجود.

تلك هى الادوات البسيطة التى كان من المفروض ان يتم من خلالها بناء البلد بعد الاستقلال. وبالطبع الحركة الوطنية كانت قد وحدت البلد سياسيا حول مشروع الاستقلال، بلد كان النظام الاستعمارى قد حطم كل نسيجه الثقافى والاقتصادى، عملية البناء ستنطلق من روح "باندونغ" وسيتم تجسيدها من خلال التركيز على مفهومين محوريين مكونين لخلاصة الفعل السياسى فى تلك الفترة : الاشتراكية والتنمية فى ظل تحالف سياسى شعبى معتمد اساسا على جيش التحرير باعتباره القوة الوحيدة المنظمة بعد حرب التحرير، بعد ذهاب الادارة الاستعمارية الاوروبية

كانت كل الشروط مهيئـة: هيـاكل، عقليـات، واماكن ... مهيئـة لكـي يسـقط النظـام السياسي الجديد في سراب اسمه المركزية البيروقراطية.

١٩٦٥ : انقلاب ١٩ يونيو الذي قام به العقيد هواري بومدين ضـد حليفـه القديـم احمد بن بلا، اغلق وبسرعة فترة الاشـتراكية المسيرة ذاتيـا القصـيرة، التـي كـانت مرحلة سخية لكن غير فعالة ففي هذا المجتمع المهشم كانت التنمية مركزية وفوقيـة بل حتى ديكتاتورية، هذا النموذج الذي تمكن من الحصول على قوة ضرب اضافيـة بعد تأميم البترول والدخل المالي المتولد من عملية التأميم.

هذه الاستراتيجية التنموية الجزائرية استفادت من ظروف مثاليـة علـى المسـتوى الداخلي (انعدام معارضة جدية) والدولي كذلك (ارتفـاع فـي اسـعار البـترول، نمـو صناعي في الدول الرأسمالية، تواجـد قـوى فـي العـالم الثـالث للمعسكر الاشـتراكي وعلـى رأسـه الاتحـاد السـوفيتي) هـذه الظـروف الداخليـة والخارجيـة عمقت نتـائج التجربة التنموية المتميزة بتصنيع سريع وتعليم جمـاهيري وصحـة مجانيـة و ثـورة زراعية ... الخ.

١٩٧٨ : فجأة الرئيس (هواري بومدين) يتوفى تاركا لخليفته مجتمعاً في حركية، مجندا حول شخصية الزعيم، وحول مهـام وطنيـة واسـعة : العمـل للجميـع، صحـة للجميـع، سـكن للجميـع .. الـخ. مهـام تعتمـد كإطـار مرجعـي لهـا علـى قيـم مثـل المساواتية، التنمية، التقدم الاجتماعي والصناعي، وهي قيـم تعتـبر النـواة المركزيـة الفاعلة لايديولوجية المرحلة.

لكن وككل ديكتاتور فإن الفراغ الذي تركه، كان من الصعـب ملؤه، خاصـة وان النخبة السياسية التي قامت بعملية التسيير لمدة طويلة لم تلـق معارضـة جديـة اثنـاء تسييرها مما جعلها تعتقد انها قادرة على كل شيء، هذا الوضع الذي جعلها- وهـي

التى لم تعرف صراعات داخلية حادة – تتفق على تحالف الحد الادنى : طرح اقل المشاكل الممكنة، اقل حركة اجتماعية، اقل فعل ... باختصار "توازن السكون".

ارتفاع اسعار البترول فى ١٩٧٩ ضاعف دخل الجزائر من الموارد المالية ثلاث مرات. لكن التحالف السياسى الجديد كان اعجز من ان يستمر فى عملية التنمية التى دشنت فى الستينات باعتبارها عملية مرهقة ومعقدة وغير مأمونة العواقب من الناحية الاجتماعية السياسية لانها قد تعيد النظر فى التحالف الحاكم نفسه من خلال ابراز فئات اجتماعية فاعلة جديدة (عمال المصانع، المسيرين، الطلبة، وعمال الارض ... الخ) [٢] .

تحت تأثير الدخل المالى الكبير، اختارت هذه النخبة الطريق الاسهل بالنسبة للمرحلة : الاستهلاك. فقد تحولت من نخبة تنموية الى ريعية، من نخبة بيروقراطية الى مرتشية، وكان تحولاً سريعاً تحت تأثير الدخل البترولى الجديد. هذا التحول "أعجب" الجماهير كا أثار اعجاب المحيط الدولى الجديد المتميز بسيطرة الليبرالية على النمط التاتشرى، فقد تزامن هذا التحول مع توقف فجائى فى الاستثمارات وباعادة هيكلة المؤسسات العمومية المفضى فى اجل معين الى خوصصتها . الغرب وفرنسا خصوصا اثارت اعجابها هذه "الحكمة" التى بدأ يتسم بها حكامنا.

هذه المرحلة الاستهلاكوية كانت قصيرة زمنيا، فابتداء من ١٩٨٥ بدأت اسعار البترول فى الانخفاض، كا بدأ الغرب فى الدخول فى مرحلة الازمة. مما جعل الدخل البترولى عاجزا عن تلبية المطالب الاجتماعية الجماعية والمرتفعة باستمرار من جراء الزيادة السكانية ومن جراء الالة الانتاجية المفككة والتى اصبحت عاجزة حتى عن استقبال عمالة جديدة لدرجة انه بُدىء فى التفكير جديا فى تسريح العمال، كل هذا فى ظل ايديولوجية استهلاكوية نشطة.

امام هذا الوضع، الدولة البيروقراطية المرتشية، بدأت فى الابتعاد اكثر فاكثر عن المجتمع الذى بدأ هو نفسه يعرف حركات اجتماعية واسعة ومتعددة الاشكال والمضامين : الانتفاضات الحضرية بدأت تأخذ مكان الاضرابات العمالية فى المصانع، مناشير المعارضة الكلاسيكية للمجموعات الصغيرة توسع صداها عن طريق خطب المساجد، النقد الاجتماعى يتحول من السياسى تدريجيا نحو القيمى الاخلاقى، ومن هذا الاخير نحو الدينى. الرشوة والانحلال الخلقى كانا المادة الاساسية لهذا التحول [٣].

١٩٨٨ : الاضراب العام "على النمط اليسارى" لم يحصل، فالذى حصل فعلا هو "انتفاضة شعبية" استطاعت شل العاصمة والمدن الكبرى كما استطاعت خلق شروخ جدية فى بنية النظام السياسى الاحادى الذى انفتح على المجتمع ليصبح "ديمقراطيا" تحت الضغط وليس عن قناعة. المرحلة الجديدة هذه المتسمة بديمقراطية شكلية مبالغ فيها، كانت تخفى وراءها نوعاً جديداً من التوتاليتارية : الاصولية فالستين حزباً المتصارعة حول وسائل الاعلام من اذاعة وتلفزيون وحوالى ثلاثين جريدة يومية، والتى تزايد على بعضها البعض فى توجيه أكبر الاتهامات للنظام السياسى، لم تكن تساوى شيئاً ذا قيمة امام القوة الرهيبة للتيار الدينى، هذه الاحزاب التى وصفها احد زعماء الجبهة الاسلامية للانقاذ بالسنافير رغم الضجيج الذى تفتعله، تبقى من دون وزن حقيقى. والانتخابات التشريعية، اكدت صحة هذا الرأى فقد فازت الجبهة الاسلامية للانقاذ بـ ١٨٩ مقعداً نيابياً، مقابل ١٦ مقعداً للحزب الحاكم السابق (جبهة التحرير) و ٢٥ مقعداً لجبهة القوى الاشتراكية.

اذن الدولة الاسلامية لم تعد شعارا للتجنيد، فقد اصبحت قاب قوسين أو ادنى بعد الدور الثانى من الانتخابات التشريعية الذى كان من المقرر اجراؤه فى الاسبوع

الثانى من سنة ١٩٩٢. فى ١١ يناير وقبل اسبوع واحد من الدور الثانى للانتخابات: الجيش الجزائرى يتدخل بكل وزنه لوقف الاتجاه الذى افرزته الاحداث المتعاقبة، رئيس الجمهورية يستقيل أو يعوض بأحد الشخصيات التاريخية للحركة الوطنية، وأحد مؤسسى جبهة التحرير (محمد بوضياف) الموجود بالمنفى منذ حوالى ثلاثين سنة، هذا فى الوقت الذى تم فيه توقيف المسار الانتخابى بحجة عيب فى الشكل، واعلان حالة الطوارىء. بعد شهور قليلة و تحل الجبهة الاسلامية للانقاذ، وتضرب المنظمات التابعة لها، فى نفس الوقت الذى يعلن فيه النظام الجديد عن حملة ضد الرشوة.

كخلفية لهذه الاحداث المتعاقبة، نجد الارهاب بضحاياه وضغوط صندوق النقد الدولى ذات التأثير المباشر على الاحداث : الجزائر توجد حاليا فى هذه الوضعية.

رهانات الازمة

لولا البديل الاصولى الذى اوصلت إليه الاحداث الجزائر منذ ١٩٦٢، لكانت الحالة الجزائرية، شبيهة بكل الحالات التى عرفها تاريخ العالم الثالث الحديث. فالنزعة التنموية، هذه النزعة الخيرة بنت حركة التحرر الوطنى، حوصرت من كل جهة. فقد ارتبطت فى الاصل بممارسات الدولة المركزية القوية المتواجدة فى كل مكان فكان مصيرها واحداً تحت الضربات الموجعة التى وجهت لها من قبل الحركات الاجتماعية الداخلية والضغوط الخارجية المزيفة التى جاءت كنتيجة لانهيار المعسكر الاشتراكى.

ومثل الحالات المشابهة لها الاخرى، فالدولتية الجزائرية وصلت الى حدودها القصوى، حدود بذورها متواجدة فى الهيكلة الداخلية لهذا النمط من التسيير لكن هذه

البذور لم تظهر على السطح الا مع مرور الوقت لانها مرتبطة بديناميكيتها الداخلية.

هذه الحدود التي يمكن اعتبارها نوعاً من الشروخ التي فتحها الصراع الاجتماعي، لدى وصوله لمستوى معين من ميزان القوى. فمن حد ادنى من المركزية الضرورية انحرفت الاوضاع نحو "مركزية" تتجه نحو البيروقراطية مع كل لوازمها من عرقلة وشلل وتبذير. ومع السلطوية كان الانحراف نحو الديكتاتورية والتعسف بأشكالها المختلفة : تجاوزت، شللية، واخيرا من سلطة التوزيع اتجهنا نحو الرشوة المعممة لكل الجسم الاجتماعي.

النظام السياسي امام كل هذا – ونتيجة للقضاء على المعارضة الداخلية– لم يعطِ لنفسه فرصة اكتشاف وتصحيح نقاط ضعفه الداخلية، فقد أصبح "أعمى" لا يرى، ففي الوقت الذي كانت فيه الانحرافات تتعمق وتتجذر وتتراكم اكثر، والحركات الاجتماعية نفسها تتدعم وتتوسع وتتجذر، النظام السياسي انغلق على نفسه داخل حصنه القمعي وهي علامة ضعف قاتلة، لا يتم الانتباه لها عادة الا بعد فوات الاوان.

وعلى خلاف ما كان متوقعاً فان التيار السياسي الديني ومنذ اكتوبر ١٩٨٨ هو الذي وجه اقوى الضربات للنظام السياسي الذي تمكن من شل طاقات البلاد.

والاكيد ان فهم هذه الظاهرة الدينية سيكون مفتاح تحليل مستقبل الاوضاع في الجزائر وغيرها من البلدان العربية وحتى الافريقية الاخرى.

الفرضية الاولى

الفئات الوسطى هي عادة التي نجدها وراء الاتجاهات الديمقراطية وهي فئات مندمجة في النسق الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، فديمقراطية اصحاب الياقات

البيضاء هذه تتميز بعدة ميزات مثل فرديتها الكبيرة ودفاعها عن مصالح فئوية ضيقة وتأثير ضعيف من الفئات الشعبية الاخرى واخيرا قوة تجديد ضعيفة. وذلك راجع في الاصل الى ضخامة تهميش الفئات الشعبية التى لجأت الى عملية اضفاء طابع قيمي واخلاقي كبيرين على وضعيتها الاقتصادية الاجتماعية مع معارضة جذرية حتى للخطاب الذى يتحدث عن الحريات وحقوق الانسان والمجتمع المدنى .. الخ. خطاب موجه لفئات فى وضع اقتصادى واجتماعى سيىء جداً.

فبدلاً من "ديقراطية الكرسى" (كما سمى ماكس فيبر ذلك عند ما تكلم عن اشتراكية الكرسى) ذات الصبغة التغريبية، فضلت الفئات الشعبية الخطاب الدينى المحمل بقيمه "الاخوية" المبنية على العدل وخضوع الفرد لقوى إلهية. بالنسبة للجزائر اذن "التقاء" هذه الحركة الاجتماعية القوية والجذرية مع الخطاب الدينى هو الذى اعطى للحركة الاسلامية كل قوتها وعنفوانها، هذا التلاقى الذى اثر على الاثنين، فالحركة الاجتماعية من جهتها تبلورت فى مشروع اعادة تشكيل الدولة الجزائرية على اسس الشريعة الاسلامية، فى حين ان الخطاب الاسلامى نفسه تجذر اكثر من خلال التنديد بحلفائه القدماء من امثال دول الخليج وبالتركيز على العدالة الاجتماعية، وتأييد العراق اثناء حرب الخليج، فقد تحول الخطاب الدينى تحت تأثير هذا التلاقى مع الحركة الاجتماعية إلى خطاب شعبوى ومساواتى.

الفرضية الثانية

ان عملية تهميش فئات اجتماعية واسعة فى مجتمعات العالم الثالث تحت تأثير الليبرالية الاقتصادية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولى، هى العامل الرئيسى فى بروز الايديولوجيات المعادية للديمقراطية، فالعرقية والقبلية والاصولية الدينية ظواهر تتزامن على المستوى السياسى والثقافى مع مخططات اعادة الهيكلة

المفروضة على بلداننا، هذا الوضع الذى يدفع بالغرب إلى التقوقع على نفسه ضمن برج عاجى لا تحميه فيه فى نهاية الامر إلا القوة الجسدية، وحالة الجزائر تعتبر من هذه الزواية حالة مثالية، بحيث تحولت من "كعبة" القوى التقدمية الى مركز للاصولية العالمية لا من جراء تدين مبالغ فيه، لكن من جراء فشل طموحات شعبها فى التقدم نظرا للازمة الاقتصادية العالمية التى سهلت الانسلاخ عن هذا "الكون" الذى اصبحت كل المؤشرات تؤكد انه ملك الاقلية الغربية المسيطرة حاليا على العالم.

الفرضية الثالثة

كما يبدو بارزا فالاصولية الجزائرية تتجاوز تأثيراتها من بعيد التراب الوطنى، فدول المغرب العربى، تونس خاصة، ومصر كذلك وربما حتى العربية السعودية، قد تؤثر عليها فى المستقبل، و دول افريقيا الغربية وعلى رأسها السنغال بدأت تعرف بروز ظواهر مشابهة.

ولذا نجد أن الأهمية الاستراتيجية للأصولية الدينية بدأت تثير ردود افعال وتنافس القوى السياسية الغربية المتنافسة على شكل سياسات استعمارية جديدة، خاصة من قبل فرنسا والولايات المتحدة وحتى بريطانيا.

القناعة التى توصلت لها هذه القوى ان الاصولية لن تمس مصالحها السياسية- يفهم هنا المصالح الاقتصادية المرتبطة باقتصاد السوق- ولهذا نجد هذه القوى على استعداد تام للتضحية على المدى القصير بالمبادىء الانسانية الكونية : الديمقراطية، حقوق الانسان مقابل الدفاع عن مصالحها الاقتصادية.

فى المقابل نعتقد بدورنا ان هذه الحسابات القصيرة سيكون حالها الفشل الذريع لأن الاصولية بوجهها المعادى للديمقراطية وليبرالياتها الساذجة ما هى الا التعبير

المشوه لواقع التهميش مختلف الاشكال الذى تعيشه فئات اجتماعية واسعة. فالاصولية من هذا الجانب ما هى الا تعبير ايديولوجى عن هذا الاقصاء والفشل الذى قوبلت به الطموحات الواسعة لفئات واسعة حررتها حركة التحرير الوطنى وأجهضتها المجتمعات ما بعد الصناعية "فالاقتصاد- العالم" المحبب لم ينتج فى نهاية الامر الا وحشا سيفترس خالقه. وما نراه من اعادة النظر فى الدساتير الديمقراطية الا البدايات الاولى لحماية الذات من الغريب، فاشكال غريبة للاصولية بدأت فى الظهور لتأخذ أبعاداً خطيرة ومقلقة.

الحركة الاجتماعية والقوى السياسية
فى جزائر التسعينات

ضمن هذا الجزء من الدراسة سنحاول معرفة خصائص الحركة الاجتماعية فى جزائر التسعينات، مع التركيز على الخاصية المهمة التى نعتقد انها تميز الوضع فى الجزائر : هذه الخاصية هى سيطرة الطرح الثقافى الرمزى على غيره من الطروحات بحيث نستطيع القول ان الحركة الاجتماعية فى الجزائر تفرز اختلافا حادا حول الثقافى، وشبه اجماع حول الاجتماعى، وسكوتاً كبيراً عن الاقتصادى، سكوتاً يعكس عدم اعطاء اهمية كافية حسب رأينا للمجال الاقتصادى واعطاء اهمية كبيرة جدا للمسائل الثقافية وللطرح الثقافى الرمزى. ولذا سنحاول التعرف على خصوصيات الطرح الثقافى هذا فى البداية لنعرج بعد ذلك على دراسة الخطوط الكبرى للخارطة السياسية فى الجزائر. أو كيف تعبر عن نفسها هذه الحركة الاجتماعية سياسيا، معتمدين فى ذلك على الحياة السياسية التعددية وما افرزته من نشاطات سياسية متعددة (مسيرات – مظاهرات ... الخ) معتمدين كذلك على نتائج الانتخابات التى عرفتها الجزائر فى ظل التعددية (الانتخابات المحلية فى يونيو ١٩٩٠ و "نتائج الدور الاول من الانتخابات التشريعية فى ديسمبر ١٩٩١) محاولين البرهنة على أهمية الطرح الثقافى الرمزى الذى يغير الحركة الاجتماعية فى الجزائر، الذى يبرز كذلك من خلال نتائج الانتخابات البلدية والتشريعية. فى الاخير نحاول عرض تصورات للمستقبل السياسى فى الجزائر من خلال ثلاثة سيناريوهات ممكنة اكثر من غيرها كخلاصة لهذا الجزء من الورقة المخصص للقوى الاجتماعية فى الجزائر وتغيراتها السياسية.

من خصائص الحركة الاجتماعية فى الجزائر

الحركة الاجتماعيـة فـى ظـل التعددية السياسية بعد احداث اكتوبر ١٩٨٨ فـى الجزائر تتميز بعدة خصائص لعل من اهمها انها حركة اجتماعيـة تتموضـع اساسـا فى المدينة كفضاء اجتمـاعى – سياسـى. بحيث أهمل الريف والقوى الاجتماعيـة الشعبية خاصة الموجودة فيه مع السقوط والاهمال الذى عرفه الخطاب الرسمى الشعبوى الذى كان مهيمنا فى الجزائر خلال السبعينات خاصة [٤]. من ذلك مثـلا أنه حتى الصراع الكبير الموجود فى الريف بين الفلاحين الصغار وعمال الارض المستفيدين من الثورة الزراعية و بين الملاك الذين يطالبون باراضيهم بعد بروز التوجهات الاقتصادية الجديدة للنظام السياسى، هذا الصراع الاجتماعى الحاد همش سياسيا واعلاميا لأنه صراع يحصل فى الريف وبين قوى ريفية، ولم يهتم بـه اعلاميا وسياسيا الا بعد انتقاله الى المدينة من خلال المسيرات [٥] التى قامت بها مختلف اطراف الصراع.

وبالطبع فقد انعكس هذا التركيز على المدينة كفضـاء للحركـة الاجتماعيـة وعلـى القوى الاجتماعية المتواجدة فيها فى المقام الاول وعلى الحياة السياسية.

وكمثال فقط، فالشباب العاطل عن العمل فى المدينة، ونظرا لتواجده فيها اصبح مجالا للاهتمام من قبل السياسـى: احزابا، خطابا وشخصيات، اكثر من الشباب العاطل عن العمل المتواجد فى الريف، رغم أن الاحصائيات الرسمية والدراسات [٦] تؤكد ان البطالة اكثر حدة فى الريف عنها فى المدينة. لكن ما دام شباب المدن العاطلين عن العمل هم الاكثر مشاركة فـى الحركـة الاجتماعيـة بسماتها الجديدة، التى نتحدث عنها، فإنهم اكثر ظهورا وبالتالى الاهتمام بهم اكثر وضوحا، هذا الاهتمام الذى يمكن قياسه بسهولة بالاهمية المعطية للحركات السياسـية التـى تعتمد كقاعدة لها هذه الفئات المدينيـة (الفيس كمثـال) [٧]. الحركـة النسوية كجزء مـن

الحركة الاجتماعية، هى الأخرى يمكن ان تكون شاهدا على ما نذهب اليه فى الانتقال الكبير للحركة الاجتماعية نحو المدينة (والعاصمة تحديدا)، هذا الانتقال الذى لم ينتظر التعددية السياسية ليظهر، فقد كانت هناك بوادر سابقة قبل هذا التاريخ (كمثال فقط الاحداث العنيفة التى عرفتها الكثير من المدن الجزائرية فى الثمانينات). [٨] بالطبع ونتيجة لهذا الاستحواذ للمدينة كفضاء اجتماعى على الحركة الاجتماعية فان الصراع الاجتماعى فى ظل التعددية قد عرف تغطية اعلامية كبيرة من جميع الوسائل الاعلامية ولو بدرجات متفاوتة (التليفزيون كان الاكثر انتقائية اعتمادا على مقاييس سياسية وغير مهنية)، وكمثال فقط نأخذه من الحركة العمالية المطلبية باعتبارها جزءا هاما من الحركة الاجتماعية يمكن القول ان دخول قوى عمالية جديدة للحركة المطلبية (الموظفين تحديدا) بعد الاعتراف بحق الاضراب، وكنتيجة للصيغة المدينية للحركة الاجتماعية فى الجزائر، فإن هذه الحركة العمالية المطلبية قد عرفت تغطية اعلامية كبيرة، كان لها دور كبير فى تحديد نتائجها المطلبية، فاضرابات موظفى البريد أو عمال توزيع البنزين أو اساتذة التعليم الابتدائى والمتوسط، ونظرا لمكانة هذه الفئات الاجتماعية ونتيجة للتغطية الاعلامية الاجتماعية التى عرفتها نضالات هذه الفئات، جعل الرأى العام المهتم مباشرة بهذه الاضرابات، يدخل كعامل فى تحديد ميزان القوى اثناء المفاوضات الاجتماعية، بحيث ان هذه التغطية الاعلامية [٩] المركزة قد ساهمت فى فك العزلة التى كانت مضروبة فى السابق حول الحركة العمالية المطلبية عند ما كانت تقوم بها فئات عمالية اخرى (عمال البناء والاشغال العمومية أو عمال الصناعة) [١٠] هذه الاضرابات التى لم تكن تستفيد من تنظيم نقابى لها فى الغالب قبل هذه الفترة، مما جعلها تتميز بعدة ميزات سنحاول التعرف على بعضها عند الكلام عن مكانة الحركة العمالية ضمن الحركة الاجتماعية عموماً.

سيطرة الطرح الثقافى الرمزى

لعل من اهم الخصائص التى تميز الحركة الاجتماعية فى جزائر التسعينات زيادة على المذكورة: هيمنة الطرح الثقافى الرمزى فماذا نقصد بذلك ؟ فى وضع الازمة الاقتصادية الخانقة التى تعرفها الجزائر. هيمن على الصراع الاجتماعى فى الجزائر الطرح الثقافى، فقد طرح وهو ما اكدناه سابقا من جماهيرية هذا الطرح الثقافى، فبالاضافة الى الانقسام الواضح لدى النخب (معربة، مفرنسة، اسلامية، علمانية، ذات ثقافة عربية ذات، ثقافة امازيغية) فإن هذا الصراع يجد له صدى واسعاً لدى الفئات الأخرى [١٤] هذا الوضع هو الذى جعلنا - رغم كل التحفظات المنهجية - نستعمل مفهوم المجتمعين المتواجهين. فما هى القوى الاجتماعى المتواجدة داخل كل مجتمع ؟

أ- مجتمع "العصرنة" :

وهو المجتمع الذى يغلب عليه الطابع النخبوى ذو الثقافة المفرنسة عموما، والذى يرفع شعارات العصرنة، الديمقراطية بل وحتى العلمانية لدى البعض منه، هذا المجتمع الذى يتجسد تقريبا فى مفهوم المجتمع المدنى، بالمحتوى الاجتماعى الذى اخذه هذا المفهوم فى الجزائر والمغرب العربى عموما [١٥] ، هذا تعبر عنه الكثير من المؤسسات والجمعيات والهياكل، فزيادة على الجمعيات النسوية المتعددة هناك المنظمات النقابية والمهنية مثل جمعية مسيرى القطاع العام ومنظمات ارباب العمل، ومنظمات مهنية اخرى مثل الصحفيين ورجال القانون والاطباء، هذا المجتمع يمكن تصنيفه اجتماعيا انه مجتمع الفئات الوسطى المتحالفة والفئات المرتبطة بالدولة والعملية الانتاجية العصرية. فهى تمثل القاعدة الاجتماعية للنظام السياسى فى الجزائر.

ورغم ان هذه الفئات الوسطى عموما ضعيفة عدديا بالمقارنة مع المجتمع الثاني: مجتمع التهميش الا انها فئات مسيطرة اقتصاديا وسياسيا، فهي متواجدة في مواقع القيادة (التسيير) في القطاعات الاقتصادية والسياسية، كما تتحكم بقوة في الوسائل الاعلامية مما يجعلها تبدو قوة مهيمنة اجتماعيا. فهي التي تحتل المواقع القيادية في قطاع الدولة كما تحتل مواقع مماثلة في القطاع الخاص، و سياسيا تسيطر هذه الفئات المفرنسة ثقافيا على الادارة وهياكل الدولة الاخرى (الجيش، الشرطة .. الخ).

فزيادة على الامكانيات والوسائل التي تتيح لها السيطرة على الدولة، نجد أن هذه القوى الاجتماعية ممثلة بالكثير من الاحزاب والجمعيات التي تدافع عن رأيها، وهي ما تسمى ضمن الخريطة السياسية الجزائرية بالاحزاب الديمقراطية التي تأتي على رأسها الاحزاب ذات الصبغة البربرية (جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، حزب الطليعة الاشتراكية، الحزب الشيوعي، الحزب الاجتماعي الديمقراطي ... الخ) بالاضافة إلى الجمعيات المهنية والفئوية المختلفة ومجموعة كبيرة من الاحزاب السياسية الصغيرة، فهذه الاحزاب رغم اختلافاتها العديدة على المستوى الاقتصادي وحتى السياسي، تتميز بتجانس كبير في مواقفها عندما يتعلق الامر بالقضايا المطروحة في الساحة والتي يغلب عليها الطابع الثقافي : قضايا الهوية، القضايا المتعلقة كقضية اللغة، بالمرأة بمكانتها في المجتمع، وبنوعية نظام الحكم السياسي، بالمدرسة والمنظومة التعليمية عموما ... الخ. وهي القضايا الهامة التي تجسد فيها الصراع الاجتماعي على حساب القضايا الاجتماعية والاقتصاية الاخرى التي رغم اهميتها في النقاش إلا انها لا تثير نفس الاستقطاب الاجتماعي والسياسي الذي يحصل عندما يتعلق الامر بالقضايا الثقافية الرمزية هذه.

مجتمع العصرنة هذا يظهر تجانسه من خلال الثقافه حول شعارات سياسية مثل الديمقراطية، التسامح او اللاعنف، حول المكانة العصرية الممنوحة للمرأة. فهو من زاوية ما مجتمع تنويرى مع نزعة نخبوية وتغريبية فى بعض الاحيان [١٦] خاصة عندما يتعلق الامر بالصراع مع التيار الدينى، الممثل السياسى الرئيسى لما سميناه بمجتمع التهميش.

ب- المجتمع الاخر ... مجتمع التهميش

قد تكون الكلمة قاسية ومبالغ فيها خاصة عندما يتعلق الامر بوصف الاغلبية الساحقة من المجتمع الجزائرى. لكن ماذا يمكن قوله اذا عرفنا مثلا ان الاحصائيات الرسمية تقول ان ١٤ مليون جزائرى فى حاجة إلى مساعدة اجتماعية - حسب المقاييس الرسمية- بعد عملية رفع الدعم عن المواد الاساسية التى قررتها الحكومة ابتداء من شهر ابريل ١٩٩٢ تحت ضغط سياسة صندوق النقد الدولى. من ضمن هؤلاء الملايين الأربعة عشر يوجد أربعة ونصف مليون دون ادنى دخل. نفس الاحصائيات الرسمية تتحدث عن فروق اقتصادية اجتماعية رهيبة يعرفها المجتمع الجزائرى، تتراوح بين ١ و ١٢ من حيث مقاييس الاستهلاك الفردى الذى يكون سنويا / فرد بالنسبة لأفقر الفئات ذات المدخول بـ ٢٤٢١ دج فى حين يصل عند اغنى ١٠٪ من الجزائريين إلى ٢٩٠٠٠ دج. نفس الارقام تؤكد كذلك ان العشرة بالمائة الأغنى يستهلكون ٣٢٪ من الدخل الوطنى فى حين ان الـ ٤٠٪ الآخرين لم يستهلكوا من الدخل الا ٦٪ [١٧].

مجتمع التهميش هذا الذى ضمت اليه فى السنوات الاخيرة الفئات الوسطى بمجملها التى اصبحت فى حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الكبير الذى عرفته وضعيتها الاقتصادية - الاجتماعية، ففئات مثل المعلمين والاساتذة والاغلبية

الساحقة من الموظفين يمكن ان نقول انهم فى حاجة الان الى مساعدة اجتماعية وذلك دائما اعتمادا على المقاييس الرسمية (على رأس هذه المقايس الدخل الشهرى، فكل من لا يتجاوز دخله ٧٠٠٠ دج شهريا هو فى حاجة الى مساعدة اجتماعية)[١٨].

عالم التهميش كذلك توسعت دائرته الاجتماعية بفضل البطالة التى اصبحت تمس حاليا فئات اجتماعية جديدة (خريجى الجامعات من اطباء ومهندسين .. الخ). هذه الفئات المتعلمة الجديدة التى بدات فى الالتحاق بالحركة الدينية السياسية [١٩] ، مما ستكون له نتائج مهمة على الحركة الاجتماعية فى الجزائر. من جراء هذا الالتحاق الواسع قبل الجامعيين بالاحزاب الدينية. مجتمع التهميش اذن يتكون سوسيولوجيا من الفئات البعيدة عن العملية الانتخابية (البطالين) [٢٠] المكونة اساسا من الشباب المتمركزين فى المدن الكبرى ذات التأثير السياسى الكبير. لكن التهميش لا يمكن قياسه فقط من خلال العملية الانتاجية (المبعدين عن العملية الانتاجية)، بل كذلك المبعدين عن العملية الاستهلاكية، من مجتمع يتميز بسيطرة فئات السن الصغرى (جزائرى من اثنين فى سن اقل من عشرين سنة وجزائرى من اربعة فى سن الدراسة)، هذا الجزائرى الذى اصبح يفضل السكن فى المدينة (جزائرى من اثنين يسكن فى المدينة فى ١٩٨٧) فالنظام المدرسى الذى يتسرب منه سنويا مئات الالاف من التلاميذ ليقوموا بتوسيع قاعدة التهميش خاصة فى المدن الكبرى المكتظة، ذات الحركية السياسية الكبيرة [٢١] .

مجتمع التهميش هذا ذو الطابع الشعبى الواسع استطاعت الاحزاب السياسية الدينية وعلى راسها الجبهة الاسلامية للانقاذ ان تكون المعبر الرئيسى عنه مانحة اياه الخطاب الدينى القيمى المعروف [٢٢] .

فمجتمع التهميش اذن يتكون سوسيولوجيا من كل المبعدين عن العملية الانتاجية والاستهلاكية المنتمين إلى فئات اجتماعية واسعة تضم حتى الفئات الوسطى خاصة الشرائح الدنيا منها ذات التمركز الحضرى الكبير فى مدن الساحل وخصوصا (الجزائر، قسنطينة، عنابة، وهران ... الخ) والمعتمدة فى جزء واسع منها على تجارة "الترابندو": الاقتصاد الموازى [٢٣] .

ضمن هذه الحركية الاجتماعية استطاعت الاحزاب الدينية بشعاراتها ان تجعل هذا المجتمع يتبنى مواقفها وآراءها ضمن الصراع الاجتماعى ذى الاستقطاب الثقافى مثل العداوة للديمقراطية والنظام الجمهورى ذى الانتخابات [٢٤] وحرية وعمل المرأة [٢٥] والاختلاط فى المدرسة، وغيرها من القضايا الهامة التى طرحتها الساحة السياسية والاعلامية الجزائرية فى ظل التعددية خصوصاً.

عالم الشغل : بين التهميش والعصرنة

ما هى المكانة التى يحتلها عالم الشغل وبالتالى الحركة العمالية والحركة النقابية، جمعيات ارباب العمل وجمعيات مسيرى القطاع العام التابع للدولة ضمن الحركة الاجتماعية العامة، هذا ما سنحاول التطرق له متسائلين عن العلاقة التى تقيمها الحركة الاجتماعية مع الحركة العمالية، من تأثير الاقتصادى (الازمة الاقتصادية) والسياسى (التعددية السياسية والنقابية) على الحركة العمالية فى جانبها الهيكلى (جمعيات، نقابات) وكممارسة اجتماعية متفاعلة بالضرورة مع محيطها فى مختلف ابعاده، باختصار سنحاول معرفة المكانة "الموضوعية" و "الذاتية" التى يحتلها عالم الشغل بمختلف مكوناته وخاصة الحركة العمالية ضمن هذه الحركة التى تميز المجتمع الجزائرى، وهل يخضع عالم الشغل الحركة العمالية تحديدا للمنطق العام الذى يسيطر على الحركة الاجتماعية فى الجزائر أم أنه يملك منطقا داخليا خاصا

بـه يتكيف بطريقتـه الخاصـة ومـن خلالـه مـع المنطـق الكلـى الـذى يمـيز الحركـة الاجتماعية.

عشرية الثمانينات فى الجزائر كانت فترة تحول وقطيعة على مختلف المستويات، فقد انتقل سياسيا النظـام الجزائـرى مـن الاحاديـة الحزبيـة والنقابيـة إلـى التعدديـة السياسية والاعلاميـة والنقابيـة، اقتصاديـا تخلـى النظـام السياسـى الجزائـــرى عـن المبادىء الاقتصادية والاهداف التى كان يرتكز عليها (التخطيط المركزى، وجود قطاع عام، تأميم و احتكار التجارة الخارجية، الثورة الزراعية ... الخ) كل ذلك تـم فى نهاية هذه العشرية وفى ظل ازمة اقتصادية خانقة ومديونية خارجية وصلت إلى حدود ٢٣ مليار دولار وتدهور في سعر البترول (اكثر من ٩٠٪ مـن الدخـل) هـذه التحـولات التـى تجسدت فـى اتجاهـات صناعيـة واضحـة فقـد انخفضـت نسـبة الاستثمارات فى القطاع الصناعى من ١٥٦,٥٪ فى فترة (٦٩- ١٩٧٣) الى ٣٥٪ فـى ١٩٨٠ لتصـل إلـى ٣٠,٨٪ فـى نهايـة هـذه العشـرية (١٩٨٠- ١٩٨٨). هـذا الوضع الذى انعكس سلبا على العمالة، بحيث مناصب الشغل التى تم خلقها (خـارج القطاع الزراعى) (قطاعى الصناعة والاشغال العموميـة والبنـاء)، قد تقلصـت الـى ١٢٠٠٠ منصب شغل فى نهاية هذه العشرية (١٩٨٦- ١٩٨٨)، بدل ان كانت فـى السابق تتجاوز السبعين الـف منصـب شـغل فـى نهايـة السـبعينات [٢٦]. بـالطبع هـذا التدهور فى العمالة كان تجسيدا مباشرا للخيارات الاقتصادية الجديدة التى بدأت فى الظهور من بداية الثمانينات مع التحول الذى عرفه رأس النظام السياسى. بحيث ان السبعينات كانت العشرية التى عرفت بوادر ظهور حركة اجتماعية قوية تعتمد على فاعلين اجتماعيين عصريين: الطلبة، الفلاحين وعمـال الارض، العمـال المسـيرين، والمرتبطين مباشرة بالعملية الانتاجية العصرية. باعتبار ان العملية الانتاجية هذه - والقطـاع الصنـاعى قطبهـا المركـزى- هـى وسيلة التغيير (الاجتماعيـة الاساسـية)

ونواة الحركة الاجتماعية العصرية، واقعا موضوعيا وخطابا. العشرية هذه كذلك عرفت تغييرات كمية ونوعية على مستوى العامل المركزى ضمن هذه الحركية : الحركة العمالية. فمع التجديد الكبير الذى عرفته الطبقة العاملة. والتغيير فى صورة العامل الكبير فى السن ذى التجربة المهنية الاستعمارية الامى ذى الاصول الريفية وصاحب التجربة المطلبية والنقابية الاسعتمارية المهيكلة نقابياً، والمحترم للهرمية الصناعية وبالتالى ذى الانتاجية المرتفعة، هذا العامل، اصبح يمثل الاقلية مع التجديد التى عرفته الطبقة العاملة وظهور العامل الشاب ذى الاصول المختلفة (ريفية مدينية أو حضرية) ذى المستوى التعليمى المتوسط والذى لم يعرف من التجربة النقابية الا صورتها السلبية (نقابة غير مطلبية ومسيسة وتابعة للحزب الحاكم) وصاحب التجربة المطلبية غير المهيكلة نقابيا، بالتالى ذو الطموحات الاجتماعية الواسعة باعتباره ابن هذه التغييرات الاجتماعية [٢٧] العميقة التى لم يستفد منها كثيرا من وجهة نظره (طرد من المدرسة، ولم يتحصل على موقع اجتماعى مهم : عامل يمكن ان يكون أخوه طبيبا أو مهندسا) مما يجعله يتميز بنزعة مطلبية قوية وغير مهيكلة وتتجاوز اطار مكان العمل والحركة العمالية برمتها لتقترب من عالم التهميش فى بعض الاحيان ومن بعض أوجهها [٢٨] .

هذه الحركة العمالية بخصائصها السوسيولوجية عبرت عن نفسها عن طريق النزاع الاجتماعى ذى المطالب الاقتصادية، وهى المطالب الوحيدة التى تملك قوة تفاوضية كبيرة فى ظل الوضع السياسى والاقتصادى الذى ميز السبعينات : احادية سياسية ونقابية لا تعترف بالمطالب غير الاقتصادية [٢٩] فى نفس الوقت الذى كان فيه الوضع المالى والاقتصادى عموما يسمح بتلبية هذه المطالب الاقتصادية الدفاعية عموما نظرا للمواقف العدائية التى كانت تتخذها الهياكل النقابية الرسمية من هذه الحركة المطلبية خاصة من زاوية شكلها المطلبى : التوقف عن العمل الذى

يعنى من جملة ما يعنى عدم تمكن البيروقراطية النقابية من القيام بمهامها المكلفة بها رسميا : التحكم فى القاعدة العمالية. نهاية الثمانينات كانت الفترة التى عبرت فيها الطبقة العاملة عن حيوية كبيرة فى المطالبة، كما كانت فترة تحولات نوعية ضمن الحركة العمالية المطلبية.

فقد انتقلت الحركة العمالية من الاشكال التعبيرية البسيطة فى التعبير والفردية والمحصورة فى مكان عمل واحد وذات المحتوى الاقتصادى الدفاعى إلى الاشكال الاكثر جماعية (الاضراب العمالى بشكل رئيسى) والمنظمة (الاضرابات الوطنية التى وقعت فى صيف ١٩٧٧) ذات المطالب المهيكلة والاقل دفاعية، رغم بقاء سيطرة الطابع الاقتصادى مع اختلاف نوعى كبير. ان هذه المطالب الاقتصادية (الزيادة فى الاجور) اصبحت تبرر اعتمادا على مقاييس اقتصادية كلية (التضخم، تدهور القدرة الشرائية ... الخ) وليس جزئية (من داخل مكان العمل).

من جملة التحولات النوعية المهمة التى عرفتها الحركة العمالية المطلبية خلال هذه الفترة، : انتقال قيادتها من عمال وأجراء القطاع الخاص إلى عمال وأجراء القطاع العمومى التابع للدولة. هذا القطاع المفترض فيه ان يخلو من التناقضات باعتباره قطاعاً اشتراكيا، العامل فيه يحتل موقع منتج - مسير.

الاتجاهات الكبرى هذه (قيادة عمال القطاع العمومى للحركة العمالية المطلبية، تفضيل الاضراب كشكل رئيسى للمطالبة، الاهتمام بالمطالب السياسية بالاضافة إلى تلك الاقتصادية، الاتجاه نحو الاضرابات القطاعية والوطنية بدل الاضراب المحصور فى مكان عمل واحد) كل هذه الاتجاهات [٣٠] تدعمت بعد التحولات السياسية التى ادخلت على النظام السياسى الجزائر والتوجهات الاقتصادية الجديدة المعبرة عنها، مع إضافة عامل جديد يتعلق بالدور الكبير والمتزايد الذى اصبحت الهياكل النقابية (المحلية، والوطنية) تقوم به فى تنظيم وتدعيم هذه الاضرابات التى

كانت تتميز سابقا بانعدام التنظيم بل وبمعاداة نقابية لها. دون ان يعنى هذا التحول فى الموقف النقابى من الحركة العمالة المطلبية ان هناك تحسناً كلياً فى العلاقة بين المستويين بحيث لازلنا نلاحظ بقايا النظرة السلبية التى تملكها القاعدة العمالية للتنظيم النقابى خاصة فى قمته، كما ان التنظيم النقابى كان بطيئا فى تكيفه مع الجو السياسى الجديد، لكن الذى اثر كثيرا وبسلبية بحيث يمكن ان يحول عالم الشغل وبالتالى الحركة العمالية من نواة العصرنة المركزية بتحالفاتها الاجتماعية مع فئات منتجة اخرى وهى تلك المبعدة مؤقتا من عالم الانتاج عالم الشباب العاطل فى المدن وبالتالى كسر هذه القطبية الذى تميز المجتمع الجزائرى حاليا بين عالم التهميش وعالم العصرنة، هى الوضعية الاقتصادية الصعبة وخاصة التوجهات الاقتصادية الجديدة التى بدأت فى البروز منذ الثمانينات والتى يمكن ان تكون السبب فى تفكيك القاعدة الاقتصادية المعتمدة على القطاع العام الصناعى من دون ان تخلق البديل الصناعى الخاص. مما يمهد موضوعيا للقضاء على هذه النواة العصرية للمجتمع : عالم الشغل ونواته المركزية الحركية العمالية بتحالفاتها الاجتماعية التى تستطيع ان تقوم بها. العائق الثانى امام عالم الشغل فى احتلاله لهذا الموقع وقيامه بهذا الدور يكمن فى المستوى السياسى والنقابى.

فزيادة على القصور التاريخى للحركة النقابية الجزائرية خاصة خلال الفترة البومدينية والطابع الاقتصادى للحركة العمالية المطلبية وابتعاد العنصر المثقف عن الحركة العمالية عموما والرشوة الاجتماعية التى تعرضت لها الاطارات النقابة والعمالية الممثلة خلال العقود السابقة ... كل هذه العوامل جعلت الحركة العمالية من دون توجهات سياسية واضحة، ومن دون تحالفات اجتماعية واسعة داخل وخارج عالم الشغل.

فالحركة العمالية لا زالت متقوقعة في المطالبة الاقتصادية، فهي لم تعرف كيف تجسد حيويتها المطلبية الكبيرة في برنامج سياسي واضح، كما أن الفكر النقابي المسيطر حتى الآن : كان عائقا في بلورة هذه الرؤية السياسية التي يمكن ان تكون مجالا لتجنيد فئات من خارج عالم الشغل مثل مسيري القطاع الاقتصادي [٣١] وحتى فئات من خارج عالم الشغل لكنها قريبة موضوعيا منه. هذا الواقع اذن هو الذي جعل عالم الشغل لا يظهر كقوة سياسية، فالعامل قد يشارك في اضراب وطني يدعو له الاتحاد العام للعمال الجزائريين لكنه قد ينتخب قوى سياسية اخرى على المستوى المحلي أو الوطني.

عدم وضوح المشروع السياسي لعالم الشغل وهيمنة النظرة الاقتصادية جعل الحركة الاجتماعية التي تعتمد على عالم التهميش اكثر جذرية وحيوية، لانها حركة عرفت كيف يكون لها بعد سياسي جذري على خلاف عالم الشغل والحركة العمالية التي تبدو من دون رؤية سياسية واضحة مما اسقطها في الذيلية السياسية لقوى اخرى قد تكون حتى تلك القريبة من عالم التهميش في ضمن القوى السياسية.

بالطبع فقد تأثرت النشاطات السياسية المختلفة بهذا الطابع الخاص- سيطرة الثقافي والرمزي- الذي اخذته الحركة الاجتماعية والصراعات الاجتماعية، فإذا اضفنا إلى ذلك الاثار التي تركها نظام الحزب الواحد الذي كان مسيطراً في الجزائر من ضعف في الثقافة السياسية وموقف سلبي عموما من السياسة والهياكل السياسية (الاحزاب، الشخصيات) والشخصيات السياسية الوطنية التي استطاع النظام الاحادي إلغاءها من الذاكرة الشعبية، عرفنا بعض الخصائص التي قد تميز النشاط السياسي والقوى السياسية المتواجدة على الساحة السياسية.

في البداية لا بد من التعرف على هذه القوى السياسية، مع العلم ان التعرف عليها نسبيا عملية سهلة لأن الانتخابات البلدية والدور الأول من التشريعية، زيادة على

النشاطات السياسية المختلفة التي عرفتها الجزائر في هذه المدة، تسهل عملية التعرف على هذه القوى السياسية الفاعلة على الساحة الجزائرية. فامام الدولة ونواتها العسكرية كقوة سياسية مركزية، فإن التعددية السياسية التي تعرفها الجزائر، قد افرزت مجالين سياسيين مختلفين، هما ما يسمى بالمجال الديمقراطي والمجال الديني. وهما مجالان يعتمدان في تصنيفهما على مقاييس ثقافية رمزية، فلكل مجال رموزه ورجاله وتواريخه واشكاله السياسية التعبيرية ومطالبه المختلفة بالطبع عن رموز رجال وتواريخ ومطالب المجال الآخر.

القوة السياسية الدينية وعلى رأسها الفيس (الجبهة الاسلامية للانقاد) تعتمد كقاعدة اجتماعية لها على عالم التهميش (نواته المركزية الفاعلة شباب المدن)و هي قوى سياسية جذرية ورافضة للواقع السياسي الحالي، في حين ان المجال الديمقراطي يعتمد على مجموعة اكثر تنوعاً من الفاعلين السياسيين تكون ما يمكن تسميته بالمجتمع المدني أو ما سميناه نحن بمجتمع العصرنة في مقابل مجتمع التهميش. المجال السياسي هذا يعتمد أيضاً على القوى السياسية الثقافية الممثلة للتيار البربري والتيارات الديمقراطية واللائكية الاخرى، فإنه مكون كذلك من الجمعيات النسوية والمهنية، رجال الاعلام، الاطباء .. الخ. والنقابية المختلفة العمالية و الممثلة لارباب العمل (القطاع الخاص). وكما هو واضح من خصائصه الاجتماعية هذه، فإن المجال السياسي الديمقراطي قريب في مواقفه من النظام الحاكم حتى ولو كان ذلك بدرجات مختلفة. لكن القاسم المشترك بين كل هذه القوى السياسية المتعددة يكمن في عدائها للمجتمع المقابل : مجتمع التهميش، وخوفها من جذريته وطروحاته المختلفة. والتي استطاعت الجبهة الاسلامية للانقاد ان تؤطره وتعطيه الطابع الديني السلفي المعروف.

هذا الطرح المتميز بالقطعية الثقافية الرمزية، هو الذى جعل قوى اجتماعية فاعلة مثل عالم الشغل لا تبرز كقوة سياسية فاعلة ومركزية ضمن الحياة السياسية باستثناء بعض المواقف السياسية الاخيرة للمركزية النقابية مثل اللقاءات الثلاثية (حكومة- نقابة عمالية- ارباب عمل) التى لم تتبلور فى مواقف سياسية شعبية نظرا للانقطاع الذى لا يزال حاصلاً بين القاعدة العمالية والقمة النقابية التى لم تتجدد بالسرعة الكافية لتتلاءم اكثر مع الجو السياسى الجديد ومع الجذرية التى تتسم بها القاعدة العمالية. فاحدى الخصائص الرئيسية للثقافة السياسية الجزائرية هى جذريتها، هذه الجذرية فى الطرح التى لا تعنى العنف، فهى جذرية سياسية غير عنيفة، وهذه الجذرية بالذات التى استطاعت الجبهة الاسلامية للانقاذ الاستحواذ عليها وتأطيرها ضد النظام السياسى القائم وقيمه السائدة هذه الجذرية التى تتعدى الدولة كهيكل وممارسات سياسية تشمل القاعدة الاجتماعية والتحالفات الاجتماعية الحاكمة أو المدعمة لها والمساندة لها.

فنتائج الانتخابات تبين لنا ان التيار الدينى ممثلا فى تنظيمه الاكثر جذرية قد استطاع ان يهزم القوى السياسية الاخرى فى مجالها الاجتماعى : المدينة، ولدى الاجيال الثابتة التى ولدت خلال التجربة التنموية الجزائرية التى قادتها القوى الاجتماعية المتمثلة فى مجتمع العصرنة. فالجبهة الاسلامية للانقاذ استطاعت من خلال نتائج الانتخابات البلدية (يونيو ١٩٩٠) مثلا الفوز فى الاغلبية الساحقة للبلديات الكبرى (فى البلديات التى يزيد عدد سكانها من ٥٠,٠٠٠ ساكن حصلت الجبهة الاسلامية للانقاذ على ٩٣,٦٪ منها، كما حصلت على ٨٩٪ من البلديات التى يتراوح عدد سكانها بين ٣٠,٠٠٠، و ٤٩,٩٩٩ و ٧٥,٨٪ من البلديات التى يتراوح عدد سكانها بين ٢ و ٢٩ الف نسمة [٣٢] .... الخ).

فالجبهة الاسلامية للانقاذ قد استطاعت السيطرة على الفضاء العصرى: المدينة، كما استطاعت تجديد القوى الاكثر شبابا كناخبين وكمترشحين بحيث ان ٦١,٩٪ من مترشحى الجبهة الاسلامية الناجحين فى الانتخابات البلدية كانت اعمارهم تقل عن ٣٦ سنة (ولدوا فى السنوات الاولى للثورة ، فهم اذن لم يشاركوا فى حرب التحرير). فى حين ان حزب جبهة التحرير يتحول تدريجيا اذا اخذنا نفس المقاييس لكى يصبح حزب القوى الريفية (البلديات التى حصل عليها كانت خارج المدن الكبرى وبعيدة عن الساحل) وحزب الشيوخ (نسبة الذين تقل اعمارهم عن ٣٦ سنة من مترشحى جبهة التحرير الناجحين لا يمثل الا نصف نسبة الجبهة الاسلامية للانقاذ ٣٦٪) [٣٣] .

معيار اخر يمكن ان نميز من خلاله التحالفات السياسية التى استطاعت الجبهة الاسلامية للانقاذ كمعبر رئيسى من عالم التهميش وكقوى سياسية فاعلة ان تقوم به، هو المستوى الثقافى للمترشحين الناجحين فى الانتخابات البلدية (يونيو ١٩٩٠)، فهذه الأخيرة قدمت للانتخابات ما نسبته ٣٠٪ من الذين يملكون مستوى جامعياً، فى حين لم تستطع جبهة التحرير ممثلة النظام القديم الا تقديم ١٤٪ من المترشحين الناجحين لنفس الانتخابات [٣٤] من نفس المستوى المذكور.

ان هذه المؤشرات الاحصائية تؤكد عدة حقائق منها مثلا أن القوى السياسية الدينية الرئيسية فى الجزائر، الجبهة الاسلامية للانقاذ المعبر الرئيسى عن جذرية عالم التهميش الغير متجانس اجتماعيا رغم غلبة الطابع الشعبى عليه، تنزع نحو صفات الحركة الاجتماعية الواسعة اكثر من نزوعها نحو صفات الحزب الكلاسيكى المعروف فى الادبيات السياسية.

من ضمن هذه الحقائق كذلك ان سيطرة الطرح الثقافى الرمزى قد عقد من صورة الخريطة السياسية الاجتماعية فى الجزائر، وبالتالى فقد باتت احتمالات

التحالف والفرز السياسي من الامور غير اليسيرة ضمن هذه الحركة الاجتماعية المتسمة بالتعقيد والحيوية. (٣٥)

ومما يزيد في تعقيد الصورة ان القوى السياسية الصاعدة ضمن ما سميناه بمجتمع العصرنة، بعد ضعف الحزب "الحاكم" سابقا: جبهة التحرير الوطني، هي قوى يغلب عليها الطابع الثقافي: القوى البربرية، فمثل نتائج الانتخابات البلدية (يونيو ١٩٩٠) والتي لم يشارك فيها بعض الاحزاب مثل جبهة القوى الاشتراكية، فإن نتائج الانتخابات التشريعية في دورها الأول، قد سمحت ببروز قوى سياسية ثقافية (جبهة القوى الاشتراكية التي استطاعت الحصول على المركز الثالث و ١٥ نائبا بعد الجبهة الاسلامية للانقاذ ١٨٩ نائباً وجبهة التحرير الوطني و ٢٥ نائبا) فالطابع الجهوي الثقافي لهذه القوى السياسية يزيد في تعقيد الخريطة السياسية اكثر، خاصة اذا افترضنا ان المكانة الحالية لجبهة التحرير ستئول إلي تآكل اكثر في المستقبل بعد ابتعاد الأجهزة التنفيذية والدولة عنها، والتي كانت أحد عوامل- ان لم تكن العامل الرئيسي- قوتها مما يجعل القوى الدينية- الثقافية وجها لوجه. (وهذا ما يستشف من نائج الانتخابات التشريعية المرفقة بهذه الورقة).

في الاخير فاعتماداً على هذه الخريطة السياسية والاجتماعية التي أفرزتها جزئيا الانتخابات البلدية و التشريعية، وكما يمكن ملاحظته من خلال النشاطات السياسية الأخرى: المسيرة، الاضراب، المظاهرة، العريضة ... الخ. ما هي التحالفات الاجتماعية الساسية الممكنة في المستقبل المنظور في الجزائر ؟

في البداية لا بد من الاعتراف ان التحالفات "الايجابية" والمؤدية الى "تجسيد" "احسن" السيناريوهات، تفترض قبل كل شيء كسر هذا المنطق القطبي المستند على مقاييس ثقافية - رمزية أو على الاقل التخفيف من حدته. فبدل الجزائر المتصورة

أو المتخيلة لا بد من الاعتماد على الجزائر الفعلية الأكثر تنوعاً وخصباً من هذه القطبية المقترحة كخلاصة

السيناريوهات الثلاث :

فى ظل الوضعية الاقتصادية التى تعيشها الجزائر ذات النتائج الأكيدة على الوضع الاجتماعى والسياسى، وفى ظل الازمة السياسية خاصة التى يعيشها النظام السياسى الجزائرى، وفى ظروفنا التاريخية والثقافية، فإن التنبؤ واستشفاف مستقبل الوضع ليس بالأمر الهين، لكن رغم كل التحفظات الممكنة فإن ثلاثة سيناريوهات محتملة تتراءى لنا أكثر من غيرها.

أ- السيناريو الأول :

وهو سيناريو السكون واستمرار الوضع المتأزم اقتصاديا وسياسيا كما هو مع نزعة نحو التدهور أكثر وبالتالى فإنه من السيناريوهات "السلبية" والذى يتمثل فى بقاء نفس التوجهات الاقتصادية والسياسية التى سادت ابتداء من الثمانينات مما يفترض بقاء نفس النظام السياسى والطبقة السياسية الحاكمة التى تفتقد الشرعية فى عيون الاغلبية الساحقة من الفئات المكونة لمجتمع التهميش الذى يمثل الأغلبية الساحقة من المجتمع، حتى ولو كانت أغلبيته تتميز بخصائص سوسيولوجية معينة: الابتعاد عن العملية الانتخابية، والاستهلاكية ... الخ.

تجسيد هذا السيناريو- الاحتمال يتطلب ان النظام السياسى لا يستطيع أو يرفض أن يقوم بعملية "اصلاح" جذرية فى المستقبل - كما تطلب ذلك الأغلبية الساحقة من الفئات الشعبية- فى قاعدته الاجتماعية الطفيلية وفى توجهاته الاقتصادية والاجتماعية. هذا الاحتمال : عدم التجديد والقطيعة مع توجهات الثمانينات- معناه توجه اكثر نحو العنف فى العلاقات الاجتماعية السياسية. فإذا أخذنا بعين الاعتبار

القيم الاساسية للثقافة السياسية الجزائرية : الجذرية، المساومة الخ، فان هذا يعنى احتمال عدم استقرار سياسى واجتماعى كبيرين خاصة وان النظام السياسي فى هذه الحالة سيلجأ أكثر الى التعميق فى القطبية بتبنى قيم وأفكار وتوجهات الفئات الأقل شعبية ضمن ما سميناه بمجتمع العصرنة.

الوضع هذا اذا تأكدت ملامحه هذه معناه عدم الاستقرار الذى يؤدى فى الغالب إلى احتمالين اثنين لا ثالث لهما. فإما تردى الوضع السياسى والاقتصادى وبالتالى عدم استقرار أكثر وامكانيات أوسع لتدخل الجيش، وإما تمهيد الطريق امام السيناريو الثانى.

ب- السيناريو الثانى:

وهو الناتج من احتمال بقاء الأوضاع على ما هى عليه من دون تغيير فى الأوضاع السياسية والاقتصادية والتحالفات الاجتماعية، بمعنى آخر فإن السيناريو الاول هو الذى يمهد الطريق للسيناريو الثانى، وهو سيطرة القوى الدينية السياسية وعلى رأسها الجبهة الاسلامية للانقاذ، هذه السيطرة قد تأتى عن طريق الانتخابات، كما يمكن لها ان تحصل عن طريق تردى الأوضاع : ففى الحالتين عدم تغيير الاوضاع- كما تطالب بذلك القاعدة الشعبية لهذه التيارات الدينية- هو الذى يؤدى بالأوضاع الى سيطرة دينية سياسية، وهى أوضاع يصعب التكهن بنتائجها نظرا للخصائص التى تميز التيار الدينى السياسى فى الجزائر، كما تميز الوضع الثقافى والدولى للجزائر فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة. فالتيار الدينى الاسلامى فى الجزائر يتميز بعدة خصائص ليس المجال هنا للغوص فيها لكنها خصائص تصبح جد خطيرة اذا راعينا القضية الثقافية التى تكلمنا عنها والتى سيزيد الاحتمال الثانى هذا فى تعميقها لتصل إلى مداها الاخير، الذى قد يهدد كل تراث الحركة الوطنية

السياسى والاقتصادى والثقافى (الاستقلال، الوحدة الوطنية، تكوين اقتصاد وطنى .... الخ).

ج- السيناريو الثالث :

وهو السيناريو الأكثر تفاؤلاً والأشد صعوبة فى تحقيقه لأنه يفترض القطيعة مع المنطق السياسى والاقتصادى السائد حتى الآن، كما يتطلب كسر القطبية الثقافية السياسية السائدة حتى الآن، واخيرا فإنه يتطلب ادخال اصلاحات عميقة على بنية الدولة الجزائرية من خلال قاعدتها الاجتماعية وفى توجهاتها الاساسية نحو اكساب شرعية اكثر للنخبة السياسية الحاكمة عن طريق تحالف واسع مع عالم التهميش لابعاده كقوة اجتماعية عن الغلاف الايديولوجى السياسى الذى استطاع الاستحواذ عليه.

باختصار لا بد من تحالف بين عالم الشغل بمختلف مكوناته السياسية وعالم التهميش المبعد عن العملية الانتاجية (شباب المدن العاطل عن العمل) اساسا، هذا التحالف الذى لا بد أن يتم فى اطار تفكير سياسى جديد يعيد النظر كذلك فى الاشكال الهيكلية (الاحزاب، النقابات، جمعيات) ووسائل العمل السياسى، كما لا بد أن يعيد النظر فى الفكر السياسى الذى تمت خلاله التجربة كما يتطلب تحقيق هذا السيناريو دوراً أكبر للمثقف الجزائرى المبعد حتى الآن عن دوره الأساسى والذى كان من الضحايا الذين أعادوا انتاج القطبية الثقافية الرمزية التى حاولنا الإلمام بها (مثقف معرب دينى أو شبه دينى يهتم بمجالات، ومثقف مفرنس ديمقراطى لا يهتم بفضاءات ويملك أطراً مرجعية مختلفة عن تلك التى يشتغل بواسطتها وضمنها المثقف الآخر). هذا المجال الثقافى القطبى ازداد حدة خاصة بعد التعددية الاعلامية

بحيث اصبح لكل مثقف وسيلته الاعلامية وكتابه واهتماماته وجمهوره المتواجد عموما فى المجتمعين المختلفين المكونين لجزائر التسعينات.

الانتخابات التشريعية

الاحزاب العشرة الأولى

الحزب	عدد الاصوات	عدد المقاعد	نسبة المصوتين	نسبة المسجلين	نسبة الاصوات المعبر عنها
١- الجبهة الاسلامية للانقاذ	٣٢٦٢٢٢٢	١٨٨	٤١,٦٧٪	٢٤,٥٩٠٪	٤٧,٢٦٥٪
٢- جبهة التحرير الوطنى	١٦١٢٩٤٧	١٦	١٢,٦١٩٪	١٢,١٦٥٪	٢٣,٣٨٤٪
٣- جبهة القوى الاشتراكية	٥١٠٦٦١	٢٥	٦,٥٢٨٪	٥,٨٥٢٪	٧,٤٠٣٪
٤- حماس	٣٦٨٦٩٧	٠	٤,٧١٣٪	٢,٨٥٢٪	٥,٣٤٥٪
٥- الارسيلمى	٢٠٠٢٦٧	٠	٢,٥٦٠٪	١,٥١٠٪	٢,٩٠٣٪
٦- النهضة	١٥٠٠٩٣	٠	١,٩١٩٪	١,١٣٢٪	٢,١٧٦٪
٧- الحركة من اجل الديمقراطية فى الجزائر	١٣٥٨٨٢	٠	١,٧٣٧٪	١,٠٢٥٪	١,٩٧٠٪
٨- حزب التجديد الجزائرى	٦٧٨٢٨	٠	٠,٨٦٧٪	٠,٥١٢٪	٠,٩٨٣٪
٩-الحزب الوطنى للتضامن والتنمية	٤٨٢٠٨	٠	٠,٦١٦٪	٠,٣٦٤٪	٠,٦٩٩٪
١٠- الحزب الاجتماعى الديمقراطى	٢٣٦٣٨	٠	٠,٣٦٦٪	٠,٢١٦٪	٠,٤١٥٪
الاحرار	٣٠٩٢٢٦٤	٣	٢,٩٥٣٪	٢,٣٣٣٪	٤,٤٨٤٪

الهوامش

١- انظر مؤلفاتنا خاصة :

l'ALGERIE et la modernite', CODESRIA, DAKAR 1990

٢- فى ١٩٧٧ أى سنة قبل موت بومدين أخذت الحركة الاجتماعية أبعاداً مقلقة، فالاضرابات ظهرت بقوة فى الكثير من القطاعات : الصناعة، الجامعة، الوظيف العمومى ... الخ لدرجة ازعجت المجموعات الحاكمة التى بدأت فى اتهام بومدين بتحضير ثورة ضدها من خلال تحريك هذه القوى الاجتماعية من دون قدرة فيما بعد على توقيفها.

٣- على خلاف الحركة الاجتماعية فى السبعينات، فإن الحركة فى الثمانينات كانت أقل ارتباطاً بمجال العمل والمطالبة الاقتصادية فهى دينية- أخلاقية فى أشكالها التعبيرية. اختلاف آخر من حيث فضاءات نشأتها فهى متواجدة فى الحى الشعبى وضواحى المدن الكبرى زيادة على تواجدها فى أماكن الانتاج، محركة من قبل الشباب العاطل عن العمل أكثر من العمال، أخيرا فهى حركة تمردية اكثر من كونها حركة تفاوضية.

٤- ضمن هذا الخطاب كان رجل سياسى مثل بومدين يفتخر باصوله الريفية الفقيرة كما كان يؤكد على دور الريف والقوى الريفية الشعبية خاصة الفلاحين الصغار فى ثورة التحرير والحركة الوطنية ككل.

٥- من ذلك مثلا المظاهرات والمسيرات المسائية للحركة الاسلامية والتيار الدينى.

٦- من جملة هذه الدراسات نذكر دراسات Musette said حول الشباب والعمل من ضمنها : المقدمة لملتقى جامعة عنابة حول ظاهرة الشباب chomage et l'emploi des jeunes en ALGE'RIE فى المجتمعات العربية مارس ١٩٩٠.

كذلك هناك دراسة السيدة : حقيقى فتيحة :Crise du salariat et chomage des jeunes dans les pays Arabes مؤلف جماعى تحت اشراف السيد آلان توران، المنظمة العالمية للعلوم والثقافة باريس ١٩٨٦.

كما يمكن الرجوع الى مقالتنا تحت عنوان Quel Emploi pour les jeunes "الشباب والعمل الصناعى فى الجزائر" المقدمة لملتقى عنابة المذكور أعلاه.

٧- المسيرة والتجمع .... وغيرها من الاشكال العصرية المدينية أصبحت من الوسائل العادية للنشاط السياسي في ظل التعددية حيث قامت الكثير من الفئات الاجتماعية و المهنية بمسيرات : نساء عمال، شباب، معوقين، حراس الغابات، رجال المطافيء ... الخ المسيرة عادة ما تنتهي امام مقر رئاسة الحكومة، المجلس الوطني أو الوزارة المعنية بالقطاع.

٨- من جملة ذلك مثلا أن كل "مجتمع" نظم مسيراته النسائية التي تكاد تختلف كلية عن الأولى من كل النواحي. فهناك اختلاف في المطالب والمشاركين والشعارات ولغة الشعارات وحتى اللباس بالطبع، فمسيرات "الديمقراطيين" يغلب عليها الاختلاط واللباس العصري والشعارات المكتوبة زيادة على العربية بالفرنسية، في حين ان المسيرة النسائية الدينية ينعدم فيها الاختلاط، وشعاراتها كلها بالعربية، والنساء بالطبع متحجبات. لدرجة ان الذي يحضر المسيرتين يكاد يتخيل أنه في مجتمعين مختلفين، بل وفي فترتين تاريخيتين مختلفتين كذلك.

٩- الفيس : الجبهة الاسلامية للانقاذ.

١٠- مثل قسنطينة ، سطيف، في الشرق الجزائري.

١١- وذلك راجع لأن الوسائل الاعلامية (صحافة مكتوبة، اذاعة) هي كذلك تشكو من هذا الانقسام بين المعرب والمفرنس خاصة، الانقسام الذي نعيد انتاجه بطريقة موسعة، فلكل جزء من النخبة الاعلامية اهتماماتها ورموزها ومجالها الثقافي، لدرجة أن الذي يستمع مثلا للقناة الأولى أو يقرأ جريدة "الشعب" اليومية بالعربية يجدها مختلفة بل متناقضة عن القناة الثالثة او جريدة بالفرنسية.

١٢- لمعرفة اكثر دقة عن اضرابات هذه الفئات العمالية، أنظر: دراستنا حول الاضرابات العمالية في الجزائر (١٩٦٩-١٩٨٨) لنيل شهادة الدكتوراه الحلقة الثالثة من جامعة الجزائر (١٩٨٧) تحت عنوان : سوسيولوجية النزاعات العمالية في الجزائر.

١٣- لا ننسى ان الصحفيين كانوا من الفئات الاجتماعية الاولى التي بادرت باحتلال مواقع جديدة ضمن الحياة السياسية في بداية التعددية كما كان للتنظيم الخاص بالصحفيين دور مهني وسياسي هام جدا من الكثير من القضايا التي طرحت على الساحة السياسية، قضية التعذيب مثلا (أكتوبر ١٩٨٨).

١٤- المعلومات الاحصائية هذه مذكورة ضمن استجواب صحفي قامت به جريدة Le quotidien d` Aloerie يوم ٢٣ مارس مع مسؤول في الديوان الوطني للاحصائيات.

١٥- مجتمع التهميش الذى كان من الممكن أن تكون وضعيته الاقتصادية الاجتماعية أسوأ لولا أزمة السكن والتضامن الاسرى، فأزمة السكن فى الجزائر تجعل نفس العائلة والقاطنة بنفس السكن، تتحصل على عدد كبير نسبيا من الدخول لابنائها وبناتها غير المتزوجات مما يؤثر ايجابا على الدخل الاجمالى للعائلة.

١٦- من ضمن المجموعة المسلحة والمنتمية للحركة الدينية التى اقتحمت ثكنة عسكرية فى قمار - الجنوب الجزائرى- هناك طبيب بطال.

١٧- اذا أخذنا كمثال الجامعة الجزائرية نجد نزعة ثقافية بين الجزائريين لتأييد آرائهم فقد خرجت مسيرات حول قضايا المرأة واللغة قامت بها مختلف الأطر كما خرجت مظاهرات ضد الغناء الغربى (حفلات منظمة داخل قاعات) ... باختصار خرج الجزائريون من اجل الكثير من القضايا الثقافية الرمزية المهمة.

١٨- انظر : مداخلات الملتقى الوطنى الذى نظمه مركز دراسات الوحدة العربية حول المجتمع المدنى ودوره فى تحقيق الديمقراطية- بيروت- يناير ١٩٩٢.

١٩- لمعرفة الخصوصيات الجزائرية للحركة الدينية يمكن الرجوع لمؤلفين صدرا حديثا من قبل مؤلفين جزائريين:

الأول باللغة العربية لمؤلفه حميدة عياشي: الاسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص . دار الحكمة (١٩٩٢).

والثانى بالفرنسية لصاحبه : عيسى خلادى تحت عنوان :

Les Islamistes Algeriens Face au poovoir, ed ALFA, Alger 92

٢٠- ظاهرة الاقتصاد الموازى عرفت توسعاً كبيراً جدا بآثارها الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية – السياسية انظر : آخر مؤلف خصص لها فى جانبها الاقتصادى.

Essai sur l`economie parallele cas de l` Aloerie Fnag 1991

٢١- يمكن الرجوع بسهولة الى الصحافة الوطنية المفرنسة خاصة لمعرفة اطروحات هذا التجمع والتيارات الفاعلة ضمنه.

٢٢- نسبة البطالة وصلت الى حدود ٢٣٪ فى ١٩٨٩.

٢٣- فى فترة الحزب الواحد، عبرت هذه الحركة الاجتماعية عن نفسها فى الملعب بمناسبات المقابلات الرياضية وفى الحفلات العامة والأحياء، والمسجد قبل أن تأخذ طابعاً اجتماعياً واسعاً فى منتصف الثمانينات.

٢٤- لمزيد من التفاصيل حول هذة النقطة بالذات انظر : دراستنا مع زملاء آخرين التى تمت فى اطار مركز الدراسات فى الاقتصاد التطبيقى من اجل التنمية تحت عنوان :
Travail et relation de Travail, representation et enjeux au cvi de Rourba, Alger 91

٢٥- أهم شعارات المسيرات الانقاذية : قال الله، قال الرسول، لا ميثاق لا دستور.

٢٦- يمكن الرجوع لمجلة المنقذ الانقاذية للتعرف على شعارت ومواقف هذا التيار من قضية المرأة ومكانتها فى المجتمع.

٢٧- لمزيد من التفاصيل حول النزاعات العمالية، انظر تدخلنا الذى قدمناه لملتقى جامعة القاضى عياض - مراكش الغرب تحت عنوان : التجربة الجزائرية فى تسيير النزاعات العمالية ضمن أشغال الملتقى : الموارد البشرية ودورها فى بناء المغرب العربى- ابريل (١٩٩٠).

٢٨- على العكس من ذلك تماما فقد شجعت النقابة جزئيا ولاسباب سياسية حزبية ومرحلية العداوة الكبيرة التى يبديها العمال ازاء مسيرى القطاع العام والتى تجسدت فى حركة اضرابات واسعة فى سنتى ٨٩ - ١٩٩٠.

٢٩- لمعرفة المزيد من المعلومات عن الانتخابات البلدية انظر: العدد الخاص الذى خصصته مجلة Le cahier de l'orient للجزائر العدد رقم ٢٣ - ١٩٩١ خاصة مقالة تحت عنوان Run KAPIL, Portrait statistigue des elections du 12/6/90 chiffres clefs pour une analyse.

٣٠- المعلومات الاحصائية، تمكننا من الحصول عليها من مديرية الانتخابات وزارة الداخلية.

٣١- نفس المصدر المذكور أعلاه.

٣٢- من ذلك مثلا ان عالم التهميش وخاصة نواته الصلبة : شباب المدن العاطل عن العمل يملك مطالب غاية فى العصرية، (شقة، سيارة، عمل، تعليم، السفر الى الخارج .. الخ) سياسيا كذلك طموحاته تنزع نحو عدل وأخوة ومساواة أكثر فى المجتمع، فى حين أن الأشكال التعبيرية الرمزية التى يطالب بها تتسم بسلفية موغلة فى القدم فنجده ضمن مستوى "الشكل" ضد عمل المرأة ومعادياً للديمقراطية باعتبارها كفرا وبدعة غربية، وضد النظام الجمهورى والانتخابات. و السلفية هذه بالطبع تظهر أول ما تظهر من خلال لباسه مثلا : لباس المجاهدين الأفغان وسلوكاته اليومية والمعيشية: لباس تقليدى، عدم مصافحة النساء، التشدد فى تقليد السنة النبوية ... الخ.

الجزائر بين تسلط الدولة والعنف الأعمى للحركات الدينية

د. حكيم بن حمودة

تعرف الجزائر منذ بداية الثمانينات أزمة حادة ومتعددة الجوانب. هذه الأزمة هي اقتصادية مع انخرام نمط التراكم الذى حاولت الدولة هيكلته منذ بداية الستينات.

وكان لهذه الأزمة الاقتصادية انعكاسات سياسية مباشرة على الدولة التى بنت جزءاً من مشروعيتها على قدرتها على دمج الفئات الإجتماعية المتخرجة حديثا من النظام التعليمي وتوفير ظروف الصعود الاجتماعي لها. في هذا الإطار تحد الأزمة الاقتصادية من إمكانيات التدخل الاقتصادى للدولة وساهمت في نمو الخطاب المعارض والمناهض للدولة، وبصفة خاصة خطاب الحركات الدينية. وسترفض هذه الحركات بصفة خاصة استيراد بعض أداوت الدولة الغربية أو الأوروبية وبصفة أخص الفصل الذى تقره بين السياسي والديني. وبالنسبة للحركات الدينية فى الجزائر فإنه لا مجال لهذا الفصل فى البلدان الإسلامية حيث لا بد للدولة من أن تستمد مشروعيتها من خضوعها للتعاليم الإسلامية، وسترتقى هذه المعارضة من طرف الحركات الدينية إلى مواجهة مسلحة وعنيفة مع الجيش.

أما على المستوى الاجتماعى فسينتج عن هذه الأزمة الاقتصادية انخرام ميكانزمات الاندماج الاجتماعية وبالتالى تطور كبير لظواهر البطالة والتهميش الإجتماعي. ومن جهة أخرى فقد تزامن النمو الديمغرافى مع حركة نزوح هامة من الريف إلى المدينة. وقد تجاوز هذا النزوح طاقات وإمكانيات استيعاب المدن

ونتج عن هذا النزوح نمو فوضوى وغير منظم للمدن أدي إلى ظهور فضاءات ومساحات فى المدينة مهمشية وغير خاضعة لسلطة الدولة.

وستشهد الساحة السياسية فى الجزائر منذ ١٩٨٨ بعض الانفتاح وتراجعا هاما للطابع السلطوى والزجرى للدولة، وستستغل الحركات الدينية هذه المساحة الديمقراطية للانخراط أكثر فى الحركة الاجتماعية. وبصفة تدريجية سيؤدى نمو المعارضة والمواجهة المسلحة إلى انخرام وتهديم مؤسسات ، ولن تحافظ إلا المؤسسة العسكرية على وحدتها وستكون سلاح الدولة فى مواجهة الحركات الدينية.

ويلعب الجيش أو المؤسسة العسكرية دوراً أساسياً فى الساحة السياسية الجزائرية، وتشكل هذه السمة خصوصية هامة مقارنة بالأقطار الأخرى فى المغرب العربى وبصفة خاصة تونس والجزائر. ولا بد لنا من الوقوف على هذه الميزة لفهم خصوصية الوضع الجزائرى الحالى. ويمكن لنا توضيح دور المؤسسة العسكرية فى الجزائر من خلال دراسة مقارنة فى تاريخ تكوين الدولة فى مختلف أقطار المغرب العربى.

تكوين الدولة فى المغرب العربى وخصوصية الوضع الجزائرى

مع انهيار الدولة العباسية نلاحظ ظهور بعض الدول الأخرى فى العالم العربى والإسلامى، وبصفة خاصة الدولة الفاطمية فى مصر والدولة الأموية فى الأندلس. وقد ساهمت هذه اللامركزية السياسية فى تمكين بعض الجهات فى محيط العالم العربى والإسلامى من التعرف على الدولة وعلى مؤسساتها. وقد واصلت أنوية الدولة التي تم بناؤها على وجودها بالرغم من التوحيد الذى قامت به

الإمبراطورية العثمانية. فمع انسحاب الاستعمار الإسبانى وتدهور القوة العسكرية والمالية للدولة العثمانية حافظت ممالك تونس، طرابلس و الجزائر على بعض الاستقلالية تجاه سلطة الباب العالى. ومن هنا يمكن لنا القول إن المغرب العربى عرف الدولة القطرية قبل دخول الاستعمار وتفتيت الإمبراطورية العثمانية.

فبعد الدولة الأغلبية، عرف المغرب العربى الدولة الفاطمية التى انطلقت من المهدية لتبسط هيمنتها على كل إفريقيا الشمالية. إلا أن الدولة الفاطمية ستشهد بعض الضعف مع انتقال الخليفة الفاطمى المعز إلى مصر وتحويل عاصمة الدولة من المهدية إلى القاهرة فى يونيه ٩٧٣، وسينجم عن هذا الانتقال تهميش اقتصادى وسياسى لإفريقيا الشمالية التى ستبتعد شيئا فشيئا عن القاهرة إلى أن تعلن عن ولائها إلى بغداد.

وللانتقام من إفريقيا ستقرر القاهرة مساعدة قبائل بنى هلال على الانتقال إلى إفريقيا والثأر من السلطة المركزية. ومع وصولها إلى إفريقيا قامت هذه القبائل بهدم وتحطيم كل المدن، وقد وصل هذا التحطيم حدا جعل ابن خلدون يصف قبائل بنى هلال بالجراد الذى يأتى على الأخضر واليابس فى طريقه وقد نتج عن حملة بنى هلال تهديم كل مؤسسات الدولة فى المغرب العربى.

إلا أن قدوم هذه القبائل سيكون له انعكاسات هامة على التوازن الديمغرافى للمنطقة، فوصول هذه القبائل واستقرارها سيساهم فى تعريب القبائل البربرية وتحويل الأغلبية السكانية إلى جانب العرب. وسيكون للوجود الهلالى انعكاسات على المستوى اللغوى حيث ستغلب اللهجة البدوية على لهجات المدينة حتى اللغة التى سيستعملها سكان شمال إفريقيا.

أما من الناحية الاقتصادية فقد نتج عن التواجد البدوى لقبائل الرحل تحويل التوازن الاجتماعى لفائدة الرحل وتهميش العمل الفلاحى والزراعى المستقر فى

شمال إفريقيا وسيؤدى تهميش القطاع الفلاحى على المستوى الاقتصادى إلى ربط الدولة بالتجارة وإعطائها طابعا خراجيا فى إفريقيا الشمالية، وستسعى دول المغرب العربى أمام ضعف الأنشطة الفلاحية إلى البحث عن الموارد الأساسية لعمل الدولة فى الخراج على التجارة. وقد سعت هذه الدول إلى تطوير العلاقات التجارية مع بلدان إفريقيا فى جنوب الصحراء. وستصير "إفريقيا" أو المغرب العربى نقطة اتصال هامة فى التجارة بين أوروبا، إفريقيا والشرق. ولهذه العلاقات التجارية أهمية كبرى فى الاقتصاد الدولى. فإلى حد اكتشاف أمريكا كانت إفريقيا تمثل المورد الرئيسى للذهب فى العالم.

وقد سمحت هذه العلاقات التجارية لبلدان المغرب العربى بتجميع موارد مالية هامة ستمكنها من بناء الهياكل الإدارية والعسكرية للدولة وستسمح لها ببسط هيمنتها على عديد من المناطق. وهكذا كانت أنوية الدول فى المغرب العربى ترتكز من الناحية الاجتماعية على تحالف صفوة وأعيان المدن من ناحية وقبائل التجار من ناحية أخرى. وكان الفلاحون بالتالى مغيبين من هذه التحالفات وكانوا محل ضغط الدولة عندما تتضاءل موارد التجارة.

وستقوم قبائل البربر ببناء دولة المرابطين التى ستجعل من مراكش عاصمة لها سنة ١٠٦٢ وستكون قبائل لمتونة الصنهاجية والقادمة من موريتانيا وراء هذه الدولة. إلا أن تقاليد الدولة سيقع تدعيمها من خلال تجربة الدولة الموحدية فى القرن الثانى عشر. وستوحد هذه الدولة الغرب الإسلامى من طرابلس إلى أغادير والأندلس. وستعتمد هذه الدولة على مراقبة العلاقات التجارية وبصفة خاصة تجارة الذهب القادم من إفريقيا. وستمكن هذه التجارة الدولة الموحدية من موارد مالية هامة ستستعملها فى تقوية أداتها الإدارية والعسكرية لبسط نفوذها على كامل المغرب العربى و الأندلس.

. وتعتمد هذه الدولة في هيمنتها الاجتماعية على ٣ هياكل :

١- النواة الأساسية للسلطة وهي موجودة في المدن الخاضعة للدولة، وتعتمد الدولة في هيمنتها على قبائل حليفة تسمى المخزن وتستعمل السلطة قبائل المخزن لإخضاع قبائل الجهات المحيطة بالمركز وتلزمها بدفع الضرائب للسلطة المركزية.

٢- نواة وسطية وتتكون من القبائل الخاضعة لهيمنة الدولة المركزية ويحكمها قادة محليون أو ممثلون للدولة المركزية. وهذه القبائل هي محل استغلال كبير من طرف الدولة المركزية.

٣- المجال الطرفي والمتكون من القبائل أو المناطق الغير خاضعة لهيمنة الدولة المركزية وهو ما يُعرف ببلاد سيبة.

ومن هنا يمكن القول إن المغرب العربي عرف منذ العصر الوسيط دولة خراجية تأخذ مشروعيتها من الموروث الديني، و تستمد مواردها من الضرائب على التجارة وتعتمد على قبائل المخزن في فرض هيمنتها السياسية. وقد عرف المغرب العربي خلال هذه الفترة وبصفة خاصة خلال دولة الموحدين (١١٣٠-١٢٣٠) استقراراً سياسيا كبيرا ونمو وازدهارا اقتصاديا هاماً.

وسيؤدى انهيار الدولة الموحدية في منتصف القرن الثاني عشر إلى تكوين ثلاث أنوية للدولة القطرية: الحفصيون في إفريقية (تونس)، المرينيون في المغرب وبنو عبد الواد في الجزائر. وسيكون هذا التقسيم الجغرافي وراء التقسيم الجغرافي المعاصر للمغرب العربي.وستحاول هذه الدول القطرية تدعيم نفوذها على المناطق التي تهيمن عليها، وستحاول شيئا فشيئا تطوير أدوات الدولة، ومن ذلك ستسعى هذه الدول إلى تعويض قبائل المخزن بجيش تابع للدولة لفرض هيمنتها في مناطق نفوذها ولدفع الضرائب.

إلا أن هذه الدول ستعرف أزمة حادة وانهيارا مع انحسار التجارة وتحويل طريق الذهب. فمع سيطرة المماليك على الدول النوبية صار الذهب السوداني يمر بالقاهرة، ومن جهة أخرى صار الإسبان والبرتغاليون يبحثون عن طرق أخرى في التجارة الدولية تمر بالجنوب ولا تعبر المغرب العربي. كل هذه التحولات أفقدت المغرب العربي موقعه الإستراتيجي كمعبر ووسيط في التجارة الدولية بين إفريقيا وباقي العالم. وقد أدت هذه التحولات إلى تهميش بلدان المغرب العربي من الناحية التجارية والاقتصادية.

وستقع دول المغرب العربي تحت هيمنة الدولة العثمانية ما عدا المغرب الذي ستحكمه عائلة السعديين إلى سنة ١٦٥٠ والعلويين من تلك الفترة إلى الآن. وستسعى الدولة الحسينية في تونس إلى القيام ببعض الإصلاحات لتحديث الدولة متأثرة في ذلك بحركة النهضة التي عرفتها عديد البلدان العربية والإسلامية منذ القرن التاسع عشر.

إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل ولم تتمكن بالتالي من الحد من تهميش الدول المغاربية ودخول الاستعمار المباشر إلى المنطقة منذ سنة ١٨٣٠ إلى الجزائر. وسيكون تعامل الاستعمار الفرنسي مع الهياكل الإدارية لدول المغرب العربي مختلفا. فقد طبقت السلطة الاستعمارية في تونس والجزائر نظام الحماية وحافظت بالتالي على المؤسسات التقليدية للدولة المحلية إلى جانب بنائها بعض مؤسسات الدولة الحديثة والتابعة لها. وبطبيعة الحال لم يكن لمؤسسات الدولة المحلية أي تأثير على القرار السياسي والاقتصادي بل كان دورها ووجودها ضروريا.

أما في الجزائر فقد عمل الاستعمار على تحطيم وفك كل المؤسسات التقليدية والمحلية وتم إلحاق الجزائر كأي مقاطعة فرنسية بالنظام الإداري للدولة الفرنسية. وقد تصاحب تحطيم مؤسسات الدولة المحلية مع تفكيك هام للنسيج الإجتماعي

الداخلي نتيجة عمليات ما سمي بإخماد الفتنة العسكرية وإعادة التقسيم الإداري للبلاد والاستحواذ على أراضي الفلاحين وتوزيعها على المعمرين الأجانب. وتفسر حدة الهجمة الاستعمارية في الجزائر نمو الموروث الديني والتفاف الشعب حول النخب التقليدية ورفضه كل ما هو تحديثي لارتباطه بصورة وبرمز الآخر المستعمر.

وسيكون لهذا التعاطي المختلف للاستعمار مع الدولة القطرية انعكاسات هامة على مستقبل الدولة في فترة ما بعد الاستعمار. ففي المغرب ستكون الدولة تواصلاً لدولة المخزن وستتأثر هذه الدولة بالفكر السلفي وستضع الموروث الديني في جوهر مشروعيتها. أما في تونس فسترث الحركة الوطنية مؤسسات الدولة التقليدية إلا أنها ستعطيها محتوى مغايراً، وستعمل بالتالي على جعل البرنامج التحديثي أساسا لتغيير الهياكل التقليدية للدولة ، فمنذ سنة ١٩٥٧ ستقوم الحركة الوطنية بخلع الباي عن السلطة وإعلان الجمهورية، وسيظهر هذا التوجه التحديثي في قرار بورقيبه بغلق جامعة الزيتونة وتوحيد التعليم (سنة ١٩٥٨) والقضاء تحت سلطة الدولة الحديثة. وسيبرز هذا المعنى التحديثي من خلال موقف السلطة التونسية من قضية المرأة ودفاعها على حريتها من خلال ما سمي بمجلة الأحوال الشخصية.

أما الحركة الوطنية في الجزائر فلم ترث هياكل الدولة التقليدية التي وقع تحطيمها من طرف الاستعمار الفرنسي، فجيش التحرير الوطني وبدرجة أقل حزب جبهة التحرير سيكونان المؤسسات التي سينتظم حولها المجتمع الجزائري.. ومنذ هذه الفترة سيكون للمؤسسة العسكرية دور رئيسي ومركزي في الحياة السياسية في الجزائر. وفي ١٩ يونيو ١٩٦٥ سيخلع الجيش الرئيس المدني أحمد بن بلة وسيأخذ وزير الدفاع هواري بومدين مكانه في رئاسة الدولة.

وسيتراوح محتوى الدولة التى ستقوم ببنائها المؤسسة العسكرية بين المثال التقليدى المغربى والنمط التحديثى فى تونس وستتميز إذن مرحلية بناء الدولة بمنافسة شديدة بين مشروعين :

– مشروع تقليدى يستمد أسسه من الموروث الدينى، وتدافع عن هذا المشروع جمعية "العلماء" وهى جمعية يلتقى فيها العلماء الدينيون وستهتم هذه المجموعة منذ الاستقلال بقطاعات التربية، الشؤون الدينية والعدل.

– المشروع التحديثى والذى سيدافع عنه مجموعة التكنوقراطيين والمسؤولين عن قطاعات التنمية الاقتصادية والتصنيع. وكان هذا الجناح على علم بمنافسة الجناح التقليدى إلا أنه كان يراهن على التغييرات التى ستمس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لمناهضة الجناح الأول وبناء مجتمع حديث.

وفى علاقتها بالمجتمع ستكون الدولة مستبدة وطاغية وستعمل على الهيمنة على المجتمع وعلى الحد من هامش الحرية والحركة للمجتمع المدنى، فمع هيمنة الحزب الواحد على المجال السياسى ستعمل الدولة على السيطرة على المنظمات النقابية والمؤسسات الجماهيرية، وستمكن السيطرة على المؤسسات الجماهيرية من تحقيق نوع من الاستقرار السياسى فى الجزائر منذ الاستقلال إلى بداية الثمانينات، وستساهم الديناميكية الاقتصادية فى دعم هذا الاستقرار السياسى.

نمط التراكم فى الجزائر

لقد اتجه نمط التراكم فى الجزائر إلى تطوير السوق الداخلية وتنمية قطاع الصناعات الثقيلة. وسترفض الجزائر الانخراط فى التقسيم العالمى للعمل مثل تونس والمغرب، وستعمل على تدعيم الاستقلال السياسى ببناء اقتصاد وطنى مستقل ومتكامل. وفى هذا الإطار كان الاستثمار الخارجى محدوداً ووقع تأميم كل

المؤسسات الأجنبية. كما عملت الدولة على تقنين الاستثمار الخاص وتوجيهه إلى القطاعات الغير استراتيجية مثل الصناعات الاستهلاكية، وقطاع مواد البناء وبعض قطاعات الخدمات كالنزل والمطاعم.

وقد لعبت الدولة دوراً أساسيا في نمط التراكم وفي عملية التصنيع من خلال المؤسسات العمومية. وعملت الدولة على تكوين مؤسسات عمومية في أهم القطاعات الأساسية في الصناعة. كما أممت الدولة عديد القطاعات الأخرى كالتجارة الخارجية، وقطاع البنوك والقطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم.

وقد ساهم الارتفاع الكبير في أسعار البترول في السبعينات في دفع عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر. فشهد الاستثمار الصناعي تقدما كبيرا مما ساعد على وضع الأنوية الأولى لصناعة متكاملة. وتهدف التنمية الصناعية في الجزائر إلى بناء نسيج صناعي متكامل ومستقل عن الخارج كبديل للانخراط في التقسيم العالمي للعمل.

إلا أنه وإن حظيت الصناعة بإمكانيات مالية واستثمارات هامة فقد وقع تجميد وتهميش الفلاحة، وقد نتج عن هذا التهميش أزمة كبيرة في القطاع الفلاحي وتزايد النزوح من الريف إلى المدينة. كما نجم عن أزمة القطاع الفلاحي تزايد الواردات الفلاحية ونمو العجز الفلاحي التجاري.

إلا أنه بالرغم من هذه الصعوبات فقد ساهمت مداخيل البترول في دفع عجلة النمو في الجزائر في السبعينات، وساهمت في الحفاظ على استقرار أهم الموازين الاقتصادية. فقد ساهمت هذه المداخيل في الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات بالرغم من تزايد ونمو الواردات لدعم برنامج التنمية الصناعية. أما على المستوى الداخلي فقد ساهم الريع البترولي في تنمية مداخيل الدولة ومساهمتها في برنامج

التنمية الصناعية بصفة فعالة، كما لعبت الدولة دوراً أساسياً فى المجال الاجتماعى وفى تلبية الحاجيات الأساسية للجماهير.

وقبل المرور إلى دراسة مشروعية الدولة في الجزائر لا بد من الوقوف على حدود ونقاط ضعف التنمية الاقتصادية فى الجزائر، فإلى جانب تهميش الصناعة لا بد من الإشارة إلى عدم فعالية الاستثمار الصناعى وضعف العلاقة- إذا لم نقل انعدامها- بين أهم القطاعات الصناعية، فالصناعة، لم تكن موجهة للفلاحة، كما كانت العلاقات بين القطاعات الصناعية ضعيفة، وقد نتج عن غياب العلاقات بين القطاعات الصناعية اتجاه أغلب القطاعات إلى الخارج لاستيراد أهم حاجياتها مما نتج عنه تعميق تبعية الاقتصاد الجزائرى نحو الخارج.

وبالرغم من هذه التناقضات فقد نجح الاقتصاد الجزائرى فى مواصلة نموه فى السبعينات، وقد نجحت المداخيل البترولية الهامة فى تغطية هذه التناقضات ودفع عجلة التنمية.

مشروعية الدولة فى الجزائر فى السبعينات

بطبيعة الحال كان النضال الوطنى أول مصدر من مصادر مشروعية الدولة الجديدة فى الجزائر، وسيقع تدعيم هذا المصدر فى السبعينات بالنمو الاقتصادى الهام، وقد ساهمت هذه التنمية فى دمج الفئات الجديدة القادمة من التعليم وتمكينها من ظروف الصعود الاجتماعى.

إلى جانب هذه المصادر التاريخية والاقتصادية فقد لعبت مساهمة جمعية العلماء فى السلطة وجعلهم للموروث الدينى فى دعم مشروعية الدولة. فقد دافعت الدولة عن مشروع الاشتراكية الخصوصية والتى تعتمد وتحاول التوفيق بين مبادىء العدالة، التنمية الإقتصادية ومبادىء وتعاليم الإسلام حسب الفهم التقليدى والمحافظ

لجماعة العلماء. فحزب جبهة التحرير كان تجمعاً كبير لا يحمل إيديولوجية خاصة به، ومن هنا توجه إلى الإيديولوجية التقليدية لحركة العلماء ليأخذ منها ويبني بالتالي للدولة مجالها الفكري.

ومن هنا ستلعب الدولة على هذه المصادر الثلاثة للمشروعية. ففي السبعينات عندما كانت التنمية الاقتصادية في أوجها كانت الإشارة إلى الموروث الديني في الخطاب السياسي ضعيفة، لكن منذ نهاية السبعينات وبصفة خاصة في الثمانينات فقد عملت الدولة أمام تراجع المشروعية التاريخية والأزمة الإقتصادية إلى التأكيد على الموروث الديني في خطابها السياسي مما ساعد على نمو الحركات الدينية التي ستلعب دوراً كبيراً في مناهضة الدولة في الثمانينات.

أزمة الدولة في الجزائر

لقد عرف مشروع بناء الدولة الوطنية في الجزائر حدوده التاريخية منذ بداية الثمانينات، وقد كانت الأزمة الاقتصادية بمثابة نقطة الانطلاق للأزمة العامة في الجزائر.

ولفهم أسباب الأزمة الاقتصادية في الجزائر لابد من وضعها في إطارها الدولي، فقد شهد الاقتصاد الدولي بداية من هذه الفترة نمواً كبيراً لنسب الفائدة وصعودا في قيمة الدولار مما سيؤثر بالسلب على الدين الجزائري وسينجم عنه ارتفاع في مدفوعات الجزائر لسد الدين. ومن جهة أخرى ستشهد أسعار البترول هبوطاً كبيراً في منتصف الثمانينات مما سينتج عنه اختلال الموازين العامة للاقتصاد الجزائري.

وسيؤثر اختلال ميزان الدفوعات بالسلب على الواردات مما وسيدفع الحكومة إلى الحد منها. إلا أن تراجع الواردات وبصفة خاصة الموجهة منها إلى القطاع

الصناعي ستحد من نسب النمو وستدفع المؤسسات الصناعية إلى العمل بطريقة أقل سرعة مما سينتج عنه هبوط في إنتاجيتها.

ومن جهة أخرى ستشهد الفلاحة احتداداً في أزمتها مما سينتج عنه نمو التبعية الغذائية للجزائر تجاه الاقتصاد العالمي. وهذه التبعية لن تقتصر على الميدان الفلاحي بل ستمتد إلى الميدان التكنولوجي وبصفة خاصة التجهيزات الصناعية وقطع الغيار بسبب عجز الصناعة الداخلية عن توفير حاجيات القطاعات الصناعية. و لقد قادت جملة هذه الأزمات إلى انخرام ميزان الدفوعات، وبصفة خاصة إلى تنامي سريع لمديونية الجزائر وخاصة المديونية القصيرة الأمد وذات التكلفة المالية الباهظة.

التعديل الهيكلي في الجزائر

بالرغم من واقع الأزمة الذي يعيشه الاقتصاد منذ بداية الثمانينات فستصمد الجزائر طويلاً أمام صندوق النقد والبنك الدوليين وسترفض تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

إلا أنه مع احتداد الأزمة وبصفة خاصة منذ سنوات ١٩٨٥ و ١٩٨٦ مع هبوط الدولار الذي نتج عنه تردي صادرات الجزائر ستحاول الحكومة القيام ببعض الإصلاحات بدون الرجوع إلى البنك الدولي وصندوق النقد، فسيقع حل القطاع الحكومي في الفلاحة وسيقع توزيع الأراضي الحكومية والمعدات على الفلاحين، كما ستعمل الحكومة منذ سنة ١٩٨٨ على القيام ببعض الإصلاحات في القطاع الصناعي وقطاع البنوك حيث سيقع التأكيد على ضرورة احترام المردودية في توزيع القروض.

إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن لها الآثار المرجوة على الاقتصاد، فخدمة الدين سترتقي من ٥٤٪ سنة ١٩٨٦ إلى نسبة ٨٧٪ من الصادرات سنة ١٩٨٨، وبلغت نسبة عجز ميزانية الحكومة حوالى ٥٪ من المنتوج الوطنى الخام. كما ستشهد الأسعار نمواً كبيراً وستعرف البطالة ارتفاعا هاما نظراً لتدنى نسب النمو.

ستكون لهذه الأزمة الاقتصادية انعكاسات حادة وسينتج عنها انتفاضة اكتوبر ١٩٨٧، وستعمل حكومة حمروش التى سيكونها الرئيس بن جديد إثر هذه الانتفاضة إلى القطع مع تردد الحكومات السابقة ووضع برنامج تعديل هيكلى جذرى. فلقد اعتبر رئيس الحكومة أن الأزمة الإقتصادية ناتجة عن عدم إسراع الحكومة فى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الضرورية، وسيعمل برنامج الحكومة الجديدة إلى الحد من تدخل الدولة فى الاقتصاد ودعم دور السوق فى تنظيم العملية الاقتصادية، وسيحظى هذا البرنامج بموافقة صندوق النقد الدولى فى أبريل ١٩٩١ وسيقابل هذا البرنامج بمعارضة شديدة من طرف اتحاد العمال الجزائريين ومن طرف جمعية مديرى شركات القطاع العام، وستشهد الفترة الممتدة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٥ عديد الإضرابات العمالية لمناهضة البرنامج الحكومى وانعكاساته السلبية على العمال. وستنجح النقابة العمالية فى تحقيق عديد المكاسب وخاصة مع حكومة الغزالى الذى التزم بإيجاد الصيغ الكفيلة لإعطاء مرتب أو منحة للعاطلين على العمل ومواصلة دعم أسعار المواد الأساسية.

وستجد المطالب العمالية وخاصة مطالب مديرى المؤسسات العمومية صداها لدى الحكومة الجديدة التى سيقودها الوزير السابق بلعيد عبد السلام. وسترفض هذه الحكومة تطبيق برنامج صندوق النقد وستعمل على تحديد برنامج اقتصادى بديل يرتكز على التحكم بدقة فى الواردات وفى ميزان المدفوعات، ثم إعادة النفس لبرنامج الاستثمار فى الصناعات الثقيلة الذى تم إيقافه من طرف الرئيس الشاذلى

بن جديد فى نهاية السبعينات. إلا أن هذه الحكومة لن تعمر طويلاً، وستحاول حكومة الوزير الأول الجديد رضا مالك إلى إعادة الحوار مع صندوق النقد والبنك الدولى. ولن تتوصل الجزائر إلى اتفاق مع صندوق النقد والبنك الدولى من أجل إعادة جدولة ديونها إلى سنة ١٩٩٤ وستلتزم الجزائر بمقتضى هذا الاتفاق بتطبيق برنامج تعديل هيكلى صارم ولن يتمكن هذا البرنامج من تحسين وضعية الجزائر ودفع الاقتصاد على عجلة التنمية. فالنمو الإقتصادى سيبقى ضعيفاً، أما ديناميكية الاقتصاد فستبقى مرتبطة بصادرات النفط والغاز، كما سيبقى الاستثمار الأجنبى ضعيفا.

أما على المستوى الاجتماعى فسيكون لبرنامج التعديل الهيكلى انعكاسات سلبية، فمع تصاعد البطالة فى صفوف الشباب سنلاحظ تدهوراً كبيراً للظروف المعيشية لفئات اجتماعية كبيرة، فحتى البرجوازية الصغرى لم تنج من هذا التدهور فى ظروفها المعيشية.

هكذا أصبحت البطالة والتهميش الاجتماعى أهم مظاهر الساحة الاجتماعية الجزائرية وبصفة خاصة فى المدن وفى أوساط الشباب. وقد ساعد هذا الوضع الاجتماعى الحركات المعارضة وبصفة خاصة الحركات الدينية التى وجدت فيه القواعد المستقرة للدخول فى المعركة مع أجهزة الدولة.

وستتطور المعارضة الدينية بعد إيقاف المشروع الانتخابى إلى مواجهة مسلحة وحادة من طرف الحركات الدينية الراديكالية. وستقابل الدولة وبصفة خاصة المؤسسة العسكرية العنف الأعمى للحركات الدينية بمواجهة شديدة وبالحد من مجال العمل السياسى الديمقراطى، وستساهم الاحداث العنيفة التى تعيشها الجزائر فى عودة المؤسسة العسكرية إلى صدارة الأحداث، فالبرغم من حدة الأحداث فقد

حافظت هذه المؤسسة على وحدتها وأصبحت الملاذ الأخير لوحدة الدولة ولبقائها فى الجزائر أمام المواجهة المسلحة للحركات الدينية.

ولم يختر الجيش منذ البداية المواجهة المسلحة وطريق القمع، فقد قبل بتنظيم انتخابات رئاسية ديمقراطية انتهت بانتصار الرئيس الحالى زروال والقادم من صلب المؤسسة العسكرية، إلا أنه إثر هذه الإنتخابات ومع عجز الجيش عن بناء وفاق وطنى عريض دفع به ذلك إلى التراجع إلى الوراء والقيام سنة ١٩٩٦ بتحوير فى الدستور يمكنه من مراقبة والتحكم فى المجال السياسى.

إن الأزمة الجزائرية تبدو بهذه الحدة ويقتصر المجال السياسى على المواجهة بين الحركات الدينية والجيش نظرا لضعف والانقسامات التى تعرفها الحركة اليسارية الديمقراطية بصفة عامة، وتختلف هذه القوى فى الموقف الواجب اتخاذه من السلطة ومن الحركات الدينية. فبينما ترى الأحزاب التى شكلت الحلف الجمهورى ضرورة النضال ضد الحركات الدينية وترفض أى حوار معها وتساند الحل العسكرى، تنادى القوى اليسارية والديمقراطية الأخرى التى وقعت على اتفاقية روما مع حزب جبهة الإنقاذ إلى الحوار مع الحركات الدينية لتجاوز الازمة الحالية، وتنادى هذه الأحزاب بضرورة الحوار مع الحركات الدينية لإدخالها وإدماجها فى المجال السياسى العلنى ودفعها إلى رفض العنف.

هكذا إذن تشهد القوى الديمقراطية فى الجزائر تراجعا كبيرا وتهميشا فى الساحة السياسية التى تكاد تختزل فى الصراع العنيف الذى يشق كل يوم الشارع الجزائرى بين الجيش والحركات الدينية ويتولد عنه سقوط العديد من الأبرياء.

الفصل الثالث

الأزمة الاقتصادية ونقد السياسي في تونس

د. حكيم بن حمودة

التقديم

يسعى الاقتصاد السياسي إلى فهم أسباب أزمات ديناميكية النمو. وهذا يمر طبعا عبر دراسة أنماط التراكم وتطورها في كل الأقطار، أما في البلدان النامية فتسعى أي دراسة لفهم وقراءة محاولة بناء نظام إنتاجي متماسك و العراقيل والصعوبات التي يتعرض لها هذا المشروع.

إن استقرار وتوطيد عملية التراكم تمر عبر بناء وإمساك قواعد ومعايير normes إعادة الإنتاج. وقد حددت نظرية "التضبيط" ثلاثة معايير أو قواعد العملية النقدية وآليات تمويل عملية التنمية، نظام الأسعار والقاعدة التقنية.

لقد أصبحت اليوم قضية معايير أو قواعد التراكم قضية رئيسية في النظرية الاقتصادية. وقد أثبتت الدراسات التاريخية أن المجتمعات سعت، في بعض الأحيان بطرق عفوية، إلى بناء قواعد ومبادىء يخضع لها الجميع وتمكن من تجاوز حالة الفوضى في المجتمع، وتمكن من إحداث شيء من التماسك أو من التقارب بين المصالح الاجتماعية المختلفة أو المتناقضة. إذن دراسة معايير عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي تدعونا إلى تحديد قواعد ومبادىء الفعل الاجتماعي ودراسة ظروف هيكلتها وأزمتها وانخرامها.

وقد اهتمت نظرية التضبيط الإقتصادي منذ ظهورها بمسألة معايير قواعد إعادة الإنتاج الاجتماعي. وقد ظهرت هذه المفاهيم في أولى محاولات تعريف مدرسة أو فكرة التضبيط وقد عرف الفيلسوف الفرنسي Ganguilhen، فكرة التضبيط

على أنها هيكلة حسب قاعدة أو معيار معين لجملة من الاختيارات أو التصرفات تجعل عملية إعادة الإنتاج الاجتماعى تتم بشىء من التناسق [1] . ومن هنا فإن دراسة تطور المجتمعات يمكن أن تهتم بدراسة وتحديد تطور المعايير والقواعد التى تخضع لها هذه المجتمعات.

إن دراسة القواعد الاجتماعية هى فى جوهر البرنامج النظرى لنظرية التضبيط والتى برزت فى الميدان الاكاديمى الاقتصادى الغربى لنقد نظرية التوازن العام الليبرالية والتى تجعل السوق الأداة الوحيدة لتقريب المصالح الاجتماعية وتهيكل النزعة إلى الحياة الاجتماعية. وتكمن أهمية نظرية التضبيط فى أنها لا تختزل إعادة الإنتاج الاجتماعى فى السوق بل تأخذ بعين الاعتبار تعدد الميكانيزمات التى تنسق و تسعى لهيكلة جملة المشاريع الفردية فى مشروع مجتمعى لا ينفى بالطبع التناقض بين الشرائح والطبقات الاجتماعية التى تحمله.

ولكن بالرغم من أهمية نظرية التضبيط فى الميدان الاكاديمى فإن لها بعض النقائص التى من بينها التأكيد على الجانب الاقتصادى فى عملية إعادة الإنتاج الاجتماعى. طبعا لا نسعى هنا إلى التقليل من أهمية الجانب الاقتصادى والمقاييس الاقتصادية فى عملية إعادة الإنتاج، لكن نريد أن نؤكد كذلك على الجانب السياسى وأهميته فى بناء شرعية النظام الاجتماعى، وسنحاول فى هذه الدراسة تناول القواعد الاقتصادية و السياسية لعملية إعادة إنتاج المجتمع فى تونس فى السنوات السبعينية والثمانينية.

انخراط الاقتصاد التونسي في الاقتصاد الدولي وخصوصية التنمية

١- نمط جديد للتراكم مرتكز على الانخراط في الاقتصاد الدولي

تتميز نهاية الستينات وبداية السبعينات في تونس بالقطع مع تجربة بناء نظام اقتصادي مستقل مع أحمد بن صالح ومحاولة بناء نمط تراكم جديد يعتمد على الانخراط في السوق الدولية. وبدا هذا الاختيار واضحا في البرنامج الحكومي الذي أعلن عنه الوزير الأول الجديد في تلك الفترة الهادي نويرة في ١٧ نوفمبر ١٩٧٠ عندما أكد "أن النمو الصناعي يجب أن يعمل على تحسين الإنتاجية وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحسين الانخراط في السوق العالمية".

وتتزامن هذه التجربة الجديدة في تونس مع ظرف تاريخي يتميز باندلاع الأزمة الاقتصادية في المركز. وقد دفعت هذه الأزمة البلدان الرأسمالية إلى القطع مع الانخراط التقليدي للبلدان النامية في السوق التقليدية ومحاولة بناء تقسيم عالمي جديد للعمل. ويسعى هذا التقسيم إلى توزيع جديد للصناعة على المستوى العالمي من خلال نقل الصناعات الكلاسيكية ذات الكثافة العالية من العمل إلى بلدان المحيط للحد من أزمة هذه الصناعات، وتشكل في هذا الإطار التكلفة الضعيفة لليد العاملة في بلدان المحيط مخرجا لتقلص أرباح هذه الصناعات في بلدان المركز.

وقد حاول الاقتصاد التونسي الانخراط إلى جانب عديد أقطار الجنوب في هذا المنطق الجديد لعملية التراكم، وسعى إلى تشجيع نقل هذه الأنشطة الصناعية إلى تونس وتسهيل استمرار الشركات المتعددة الجنسية في إطار برنامج انفتاح اقتصادي. وقد سنت حكومة نويرة قانون ١٩٧٢ الذي يمكن هذه الشركات من

استيراد كل ما تحتاجه من مواد أولية أو مصنعة وتحويل نتائج هذا الاستثمار والأرباح إلى الخارج.

وقد مكنت هذه الإجراءات من الإسراع من نسق الاستثمارات الخارجية فى تونس والتى تضاعف حجمها بأكثر من عشر مرات بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٨١. وقد تمكن الاقتصاد التونسى من تحقيق نتائج هامة خلال السنوات السبعين، فالناتج القومى الخام عرف نسبة نمو يقدر بـ ٩,٦٪ خلال هذه العشرية. أما الاستثمار فقد عرف نسبة نمو سنوية تقدر بـ ٨,٦٪ . وقد نتج عن هذا النمو السريع ارتفاع فى الدخل الفردى قدر سنويا بـ ٧٪ ونمو سنوى للاستثمار بـ ١٢٪.

إذن حققت هذه التجربة نجاحات كبيرة من الناحية الكمية جعلت العديد من المختصين يتحدث عن معجزة تونسية. إلا أنه بالرغم من هذه النجاحات فقد نتج عن هذا النمط الجديد للتراكم إعادة إنتاج أشكال جديدة من تبعية الاقتصاد التونسى.

٢- المحتوى القطاعى للتراكم

لقد نتج عن هذا النمط الجديد للتراكم تفكيك للقاعدة الإنتاجية للاقتصاد التونسى من خلال تهميش القطاع الفلاحى وتبعية الصناعة للواردات وضعف علاقات الفلاحة بالصناعة.

فعلى المستوى الفلاحى عملت سياسة الدولة منذ الستينات على خصم أجزاء هامة من الفائض الإنتاجى لهذا القطاع وتحويلها لتمويل القطاع الصناعى [٢] .

وقد عملت الحكومة من خلال الشركات الحكومية على تحديد أسعار المواد الفلاحية مما سهل عملية الخصم على الفائض الفلاحى. وبالرغم من المراجعة

الدورية للأسعار الاسمية، فإن الأسعار الحقيقية للمواد الفلاحية عرفت تراجعا كبيرا يمكن تحديده بين سنتي ١٩٦١ و ١٩٧٩ بحوالي ٤٧٪ بالنسبة للقمح اللين و ٣١٪ للقمح الصلب و ٢٢٪ للشعير.

وقد نتج عن هذا التراجع في الأسعار هبوط كبير في الإنتاج الفلاحي ونمو للواردات الفلاحية. ومن بلد مصدر للإنتاج الفلاحي صار الاقتصاد التونسي تابعاً في تغذية مواطنيه وفي بداية السنوات الثمانين وصل العجز في الميدان الغذائي إلى ما يقارب ١٤١ مليون دينار سنويا أي ما يقارب ٢٢٪ من الإنتاج الداخلي.

ويُعتبر هذا العجز الغذائي أهم إذا اتفحصنا العجز في المواد الإستراتيجية، فالإنتاج الوطني لا يغطي أكثر من ٥٥٪ من الحاجيات الوطنية للحبوب و ٤٠٪ من حاجيات الحليب ونسبة قليلة من الحاجيات الوطنية للسكر، وتمثل هذه المواد الثلاث ما يقارب ثلثي من الواردات من المواد الغذائية.

وقد عرف القطاع الصناعي في نفس الفترة نموا كبيرا، كذلك شهد الاستثمار في هذا القطاع تطوراً ملحوظا زاد بموجبه من ١٠٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٢٠٪ في السنوات السبعين من جملة الاستثمارات، وقد نتج عن هذا النمو للإستثمار في الصناعة حدوث تطور هام لمكان هذا القطاع في الاقتصاد الوطني. فقد أصبحت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي تقدر بـ ١٥٪ في ١٩٨٠ بعد أن كانت لا تتجاوز ٧٪ في الستينات. أما نسبة هذا القطاع في الصادرات فقد تجاوزت ٦٠٪ من مجمل الصادرات في بداية السنوات الثمانين بالرغم من نمو الصادرات البترولية. أما على مستوى التشغيل فقد أصبح القطاع الصناعي أهم مشغل بالاقتصاد فقد وفر في السبعينات ٤٥٪ من جملة مواطن الشغل التي وقع توفيرها بين ١٩٧٧-١٩٨١ وقد أصبحت نسبة اليد العاملة في الصناعة تمثل في بداية الثمانينات ٢٢٪ من اليد العالمة الجملية في الاقتصاد التونسي.

إلا أن هذه التجربة الصناعية تميزت بضعف المبادلات بين أهم القطاعات الصناعية، وبالفعل كان لتحويل وجهة النمو الصناعي نحو السوق الخارجية انعكاس سيىء على العلاقات والمبادلات بين مختلف الأنشطة الصناعية. وقد نتج عن هذه السياسة انخفاض وتدنٍ كبير في نسبة الدمج والتكامل الوطني لعديد الصناعات كالنسيج، فمن بين مجمل مؤسسات النسيج التي تم تكوينها وبعثها في إطار قانون أبريل ١٩٧٢ الانفتاحي والموجهة للتصدير فإن نسبة الاندماج الداخلي قريبة من الصفر لأن أغلب المواد الأولية، والمواد النصف مصنعة إلى جانب الآلات الصناعية تأتي من الخارج. وبالنسبة لقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية فإن نسبة الإندماج الداخلي لا تتجاوز ٢٠٪.

لكن هذا التوجه الصناعي الجديد نحو الصناعات الموجهة للتصدير لا يعني غياب وانتفاء الصناعات الموجهة للسوق الداخلية. لذلك فإن ميزة النسيج الصناعي في الاقتصاد التونسي في السنوات السبعين هي تعايش القطاعات الموجهة للتصدير إلى جانب القطاعات والمؤسسات الموجهة للسوق الداخلية. فإذا كان الجانب الكبير لإنتاج صناعات النسيج والصناعات الكيمائية موجه للتصدير للسوق العالمية فإن إنتاج الصناعات الميكانيكية، والغذائية ومواد البناء موجهة للسوق الداخلية.

وفي هذا الإطار فإن ديناميكية التصدير ترتكز بصفة خاصة على الصناعات الكيميائية وصناعة النسيج اللتين شكلتا في ١٩٩١ أكثر من ٥٠٪ من جملة الصادارت التونسية، ويعتبر نمو قطاع النسيج هاما مقارنة بالقطاعات الصناعية الأخرى. فنسبة النسيج في الصادارت لم تكن تتجاوز في سنة ١٩٧٤ نسبة ٥,٣٪ من المجموع ويأتي هذا القطاع في المرتبة الخامسة للقطاعات المصدرة، وأصبح

القطاع نفسه يحتل سنة ١٩٩١ المركز الأول للصناعات المصدرة ويمثل ٣٦٪ من مجموع الصادارت.

كما نتج عن هذا التوجه الجديد للتراكم المرتكز على الانخراط في السوق العالمية إضعاف لقواعد ومعايير عملية إعادة الإنتاج الاجتماعى والاقتصادى. فعلى مستوى تمويل عملية التنمية نسجل إلى جانب الاستثمار الخارجى نمو فى السنوات السبعين فى التداين الخارجى، مما جعل التمويل الخارجى للاستثمار يمثل ٣٠٪ من المجموع، وقد شهد التداين الخارجى نمواً كبيراً بين ١٩٧٧و ١٩٨٦ بنسبة سنوية تقدر بـ ٢٢٪ وقد بلغت نسبة التداين خلال المخطط الخامس ١٩٧٧-١٩٨٢ حوالى ٣٨٪ أما نسبة خدمة الدين بالنسبة للصادرات فقد بلغت حوالى ١٢,١٪.

أما على مستوى التكنولوجيا فقد نتج عن هذا التمشى الجديد لعملية التراكم نمو كبير فى الواردات التكنولوجية من تجهيزات وآلات صناعية ومواد نصف مصنعة وشهائد فنية إلى جانب اتفاقيات التعاون الفنى. وهنا نشير أن الواردات الفنية شهدت بين ١٩٦٣و ١٩٨٧ نمو يقدر بـ ٢٩ مرة فى حين أن الطاقة الإنتاجية لم تتضاعف بأكثر من ١٧ مرة (٣). وقد نتج عن تطور الواردات التكنولوجية نمو فى نسبتها من جملة الواردات التى ارتفعت من ٣٤٪ سنة ١٩٦٩ إلى ٤٦٪ سنة ١٩٧٨.

٣- التراكم والتوزيع

إن خصوصيات نمط التراكم تعكس نفسها وتؤثر على هياكل التوزيع، وفى هذا الإطار فإن التعايش فى الاقتصاد التونسى بين قطاع موجه للتصدير للسوق العالمية وآخر يسعى لتلبية حاجيات السوق الداخلية سيعكس نفسه بالضرورة على

هياكل التوزيع، فمن ناحية ستسعى السلطات الحكومية إلى الضغط على الأجور للحد من تكلفة الإنتاج وبناء القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي، لكن سياسة الأجور هذه لا يجب أن تضر أو تحد من نمو القطاعات الموجهة للسوق الداخلية والمرتبطة بنمو المقدرة الشرائية.

وستسعى سياسة التوزيع إلى الحد من التناقض بين هذين الاختيارين من خلال:

- سياسة أجور صارمة للحد من نمو تكلفة الأجر.
- تدخل هام للدولة في ميدان إعادة إنتاج قوة العمل للحد من كل تدهور هام وسريع للمقدرة الشرائية.

وقد نتج عن هذه السياسة الصارمة في ميدان الأجور هبوط نسبة الأجور والعمال في توزيع الثروة الوطنية، وقد أصبحت هذه النسبة لا تتجاوز ٣٢٪ من المجموع سنة ١٩٨٨ بعد أن كانت حوالي ٤٢٪ سنة ١٩٧١ من الإنتاج الوطني. وقد كان تطور الاجور في القطاع الصناعي أهم وأكبر بكثير من نموه القطاع الفلاحي إلى جانب نمو عدم المساواة في توزيع الإنتاج الوطني، فقد تدخلت الدولة في عملية إعادة التوزيع من خلال تدخلها وتحملها لنسبة هامة من تكلفة إعادة إنتاج قوة العمل لتحقيق ظروف مناسبة لنمو القطاعات الاقتصادية الموجهة للسوق الداخلية.

ومن هنا فسيقع تعديل عملية التوزيع الأولى للمداخيل بعملية تحويل اجتماعية هامة. وستسجل هذه التحويلات نسبة نمو تفوق بين ١٩٧١ – ١٩٨٨ نسبة نمو الناتج القومي الخام، وسترتفع نسبة التحويلات من ١٠٪ من مجموع الأجور سنة ١٩٧١ إلى ٢٦٪ سنة ١٩٨٨.

وستمكن هذه التحويلات الاجتماعية الدولة من تحمل نسبة هامة من إعادة إنتاج قوة العمل من خلال عديد البرامج مثل :

- دعم أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية كالحبوب ومشتقاتها والزيوت والسكر واللحم من خلال الصندوق العام للتعويض.

- دعم بعض المواد الأولية للقطاع الفلاحي.

- دعم من خلال الشركات الحكومية لأسعار بعض المواد والخدمات الأساسية كالماء الصالح للشرب والكهرباء والأدوية والنقل العمومي.

- دعم بعض نسب الفائدة للقروض الموجهة للاستهلاك العائلي و بصفة خاصة في ميدان السكن.

- إعطاء بعض الخدمات كالصحة والتربية مجانا.

لقد نتج عن نمط التراكم الجديد انفتاح كبير للاقتصاد التونسي على السوق العالمية وتدخل هام للدولة لدعم تعايش القطاعات الموجهة للسوق الداخلية والموجهة للتصدير، ويتطلب هذا التوجه الجديد بناء آليات تضبيط تمكن من دعم والمحافظة على التوازنات الاقتصادية الكبرى.

٤- بناء وانهيار آليات التضبيط

ترتكز عملية تضبيط نظام التراكم على دائرتين :

- الدائرة الداخلية والتي تسعى إلى المحافظة على أجر حقيقي ضعيف لتوفير أسباب النجاح لعملية التراكم، وتعتمد هذه الدائرة الأولى على تدخل كبير للدولة سيما في إعادة إنتاج قوة العمل وسيمكن الدخل البترولي الدولة في تونس من لعب هذا الدور إلى منتصف السنوات الثمانين.

- الدائرة الثانية وهي خارجية وتهم العلاقات التي تربط الاقتصاد التونسي بالإقتصاد العالمي. وهنا نشير إلى أن العجز في الميزان الجاري قد وقع

تسديده حتى بداية السنوات الثمانين من خلال الاستثمار الخارجي المباشر والتداين.

وقد مكنت العلاقة العضوية بين هاتين الدائرتين الاقتصاد التونسي من معرفة فترة نمو هامة مكنت النمط الجديد للتراكم من الاستقرار. لقد اعتمد التضبيط الداخلي على تدخل كبير للدولة، ولتحقيق هذا التدخل وتهيئة ظروف النجاح له عملت الدولة على دعم وتنمية مداخيلها. وقد عرفت مداخيل الدولة نموا هاما تجاوز بين سنة ١٩٧٦ و ١٩٨٨ نسبة نمو الناتج القومى الخام. وتعتمد مداخيل الدولة أساسا على المداخيل الجبائية التى مثلت سنة ١٩٨٨ ما يقارب ٧٥٪ من جملة المداخيل.

وتتميز مداخيل الدولة بأهمية المدخول البترولى الذى شكل فى سنة ١٩٨٨ خمس المجموع، وسيكون تدخل الدولة مرتبطا ومتأثرا إلى حد كبير بنمو المداخيل البترولية. وفى هذا الإطار سينتج عن هبوط المدخول البترولى فى السنوات الثمانين نمو كبير لعجز ميزان الدولة مما سيحد من هذا التدخل.

وسينتج عن هبوط أسعار البترول وهبوط الطاقة المحلية للإنتاج هبوط كبير فى مداخيل الدولة خلال سنة ١٩٨٦ بـ ٧٣ مليون دينار. وقد نتج عن هذه الوضعية ارتفاع فى عجز ميزانية الدولة الذى وصل إلى نسبة ١٠٪ من الناتج القومى الخام سنة ١٩٨٨ بعد أن كان لا يتجاوز ٣٪ فى ١٩٨٠ هذا العجز سيكون له انعكاس كبير على قدرة الدولة على التدخل للحد من تناقضات نظام التراكم.

لكن تضبيط نمط التراكم لا يقتصر على التوازن الداخلى بل يهم كذلك التوازن الخارجي. وفى هذا الإطار نشير إلى أن نمط التراكم الجديد نتج عنه انفتاح كبير للاقتصاد التونسى على الخارج. قد عرفت الواردات والصادارت التونسية نموا كبيرا فى السبعينات. وقد نتج عن هذ الانفتاح تعميق تبعية الاقتصاد التونسى

بالنسبة للتجارة الخارجية. ومن هنا فقد نتج عن هبوط التجارة الخارجية فى الثمانينات انخفاض فى الواردات والصادارت التونسية وبالتالى فى مستويات النمو للاقتصاد التونسى.

كما كان لنمط التراكم الجديد انعكاس وتأثير على طبيعة المبادلات التجارية للاقتصاد التونسى مع السوق العالمية. فعلى مستوى الصادرات نلاحظ نمو الصناعات المعملية من ١٢,١٪ من جملة الصادرات سنة ١٩٧٢ إلى قرابة ٤٠٪ سنة ١٩٨٨، وقد نتج عن صعود الصناعات المعملية هبوط فى نسبة الفلاحة والصناعات غير المعملية. ومن الصناعات المعملية أصبح النسيج أهم مصدر للصادارت التونسية في السنوات التسعين حيث أصبح هذا القطاع يمثل ٣٦٪ من الصادرات. وقد نتج عن نمو النسيج هبوط وتردى الصادرات البترولية التى انحسرت نسبتها من ٤٠٪ من جملة الصادرات سنة ١٩٧٤ إلى أقل من ١٥٪ سنة ١٩٩١.

وقد مس هذا التغيير كذلك الواردات حيث نلاحظ تدعيم مكانة وموقع الصناعات المعملية على حساب الفلاحة وقطاع الخدمات، ويمكن تفسير هذا التغيير بضرورات توفير حاجيات القطاعات المصدرة من مواد أولية ومواد نصف مصنعة. وهنا نشير إلى أن قطاع النسيج الذى أصبح كما لاحظنا أهم مصدر، صار يتصدر كذلك طليعة القطاعات الموردة ومثل فى ١٩٩١ بأكثر من ٢٢٪ من مجموع الواردات.

إن دراسة الواردات والصادرات التونسية تمكننا من فهم وتحديد طبيعة انخراط الاقتصاد التونسى فى الاقتصاد العالمى، فالمؤسسات الصناعية فى قطاع النسيج مثل التابعة للشركات المتعددة الجنسيات تستورد المواد نصف المصنعة، حيث يقع إتمام عملية التصنيع ثم يتم تصديرها من جديد إلى السوق العالمية. وقد نتج

عن هذا الانخراط تعميق العلاقات الاقتصادية بين تونس وأوروبا، فنسبة الواردات التونسية الموجهة لأوروبا أصبحت تمثل سنة ١٩٨٥ قرابة ٣٠٪ من جملة الصادرات التونسية. أما الواردات التونسية من أوروبا فقد أصبحت تمثل ٦٥٪ من مجموع الواردات التونسية. ومن هنا نشير أن الاقتصاد التونسي أصبح مركزا هاما من مراكز تمويل الصناعات الأوروبية ذات الكثافة العمالية العالية للحد من أزمتها ومن هبوط نسب الأرباح.

تمكننا جملة هذه الملاحظات من فهم وقراءة ديناميكية نمو التوازن الخارجي وأدوات تضبيطه، فإلى جانب نمو صادرات المواد الصناعية والمداخيل البترولية فقد اعتمد الاقتصاد التونسي على موردين :

- مداخيل وتحويلات العمال المهاجرين والتي أصبحت تمثل قرابة ١٠٪ من مجموع المداخيل سنة ١٩٨٨.
- جملة التمويلات الخارجية من استثمارات أجنبية والقروض والديون، وقد مثلت هذه المداخيل تقريبا ٣٠٪ من جملة المداخيل في نهاية السبعينات. إلا أن أزمة المديونية أدت إلى هبوط التمويلات الخارجية التي وصلت نسبتها إلى ٢٠٪ من جملة الموارد سنة ١٩٨٨.

أما المصاريف الخارجية للاقتصاد التونسي فقد انحصرت تقريبا على تمويل الواردات. لكن سنلاحظ بداية من ١٩٨٠ صعودا في المدفوعات الموجهة لتمويل الديون الخارجية، وقد مثلت هذه المدفوعات ما يقارب ٢٠٪ من جملة المصاريف الخارجية للاقتصاد التونسي سنة ١٩٨٨.

وقد مكنت جملة الموارد من جعل ميزان الدفوعات في مستوى مقبول إلى بداية الثمانينات، لكن بداية من هذه الفترة سيشهد عجز ميزان الدفوعات نموا كبيرا وسيرتفع بين سنتي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ من ٩٦،٥ إلى ١٥٢,٧ مليون دينار.

ويمكن تفسير هذا العجز بسببين : نمو عجز الميزان الجارى والنمو الكبير فى خروج الرأسمال.

ويمكن تفسير عجز الميزان الجارى بهبوط الصادرات بعد تردى الثروة البترولية ونمو الواردات فى نفس الوقت، وقد نتج عن نمو الميزان التجارى نمو فى عجز الميزان الجارى الذى سينتقل بين سنتى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ من ٧,٢٪ إلى ٨,٤٪.

ومن ناحية أخرى فقد نجم عن تسديد الدين خروج كبير للرأسمال نتج عنه تعميق فى عجز ميزان الدفوعات.

ومن هنا نلاحظ أن جملة الميكانزمات التى حافظت على استقرار نمط التراكم من بداية السبعينات إلى منتصف الثمانينات قد عرفت حدودها وأصبحت غير قادرة على لعب نفس الدور. ويمكن لنا فى هذا الإطار اعتبار العجز الداخلى، عجز ميزان المدفوعات وأزمة المديونية كمظاهر لأزمة نمط التراكم الانفتاحى والمرتبط بالسوق العالمية الذى تم بناؤه فى تونس، إلا أن هذه الأزمة لا تقتصر على عجز التوازنات الكبرى بل تجد كذلك تفسيرها فى تطور الهياكل الإنتاجية وعجزها عن توفير الظروف الملائمة لتطوير إنتاجية الصناعة التونسية.

٥- تبعية الهياكل الصناعية وأزمة الإنتاجية

لقد نتج عن هذا النمط الجديد للتراكم نمو كبير للإنتاجية العمالية فى السنوات السبعين، إلا أن هذا النمو سيشهد شيئا من التباطؤ فى السنوات الثمانين. أما فيما يخص إنتاجية رأس المال فقد كانت سلبية فى العشريتين (السبعينات و الثمانينات).

وبداية من السنوات الثمانين ستصبح مسألة الإنتاجية فى جدولة أعمال المفاوضات الاجتماعية بين النقابات العمالية (الاتحاد العام التونسى للشغل) و

نقابة الأعراف (الاتحاد التونسى للصناعة والتجارة). وبينما تدافع نقابة العمال عن ضرورة ربط الأجور بتطور تكلفة الحياة كما جرت العادة منذ مدة، فإن نقابة الأعراف ترفض هذه العلاقة وتحاول بالعكس ربط الأجور بنمو الإنتاجية. وستساند الحكومة موقف الأعراف مما سينتج عنه أزمة ١٩٨٥ بين الحكومة ونقابة العمال والزج بالعديد من النقابيين فى السجن وغلق مقرات الاتحاد العام التونسى للشغل. ولفهم أزمة الإنتاجية لا بد من الوقوف على الهبوط المستمر فى إنتاجية الرأسمال. وهذا الهبوط هو تعبير عن تطور سلبى لفعالية المؤسسات الصناعية والناتج عن غياب استراتيجية واضحة لمسك وتطويع التكنولوجيا المستوردة، وقد نتج عن غياب هذه الإستراتيجية انخراط الاقتصاد التونسى فى دائرة التبعية التكنولوجية واعتماده أكثر فأكثر على استيراد التكنولوجيا.

إلا أن استيراد التكنولوجيا و إن لم يساهم فى تحسين فعالية الرأسمال فقد لعب دوراً كبيرا فى تطوير إنتاجية العمال والتى سيجنى ثمارها الرأسماليون وأصحاب المؤسسات. فإذا قمنا بدراسة مقارنة لتطور الأجور والإنتاجية العمالية وإنتاجية الرأسمال فإننا نلاحظ أن نمو الأجور أقل بكثير من نمو الإنتاجية العمالية وإنتاجية الرأسمال، وهذه الظاهرة هى أكبر فى القطاعات الموجهة للتصدير كقطاع النسيج ومن هنا يمكن لنا أن نفهم الطبيعة الاجتماعية لنمط التراكم [٤] .

التكنولوجيا المستوردة تساهم فى دفع إنتاجية العمل التى يجنى ثمارها أصحاب المؤسسات أكثر من العمال.

ومن هنا يمكن لنا كذلك فهم أزمة الإنتاجية فى تونس، فأزمة ميزان المدفوعات نتج عنه هبوط فى استيراد التكنولوجيا مما أدى إلى تراجع فى إنتاجية العمل. ومن هنا يأتى تأكيد نقابات الأعراف على ضرورة ربط الأجور بإنتاجية العمل.

ومن هنا نرى أن الاقتصاد التونسى ونمط التراكم الانفتاحى الذى وقع اتباعه سيعرف أزمة منذ منتصف الثمانينات، فمن ناحية عرفت التوازنات الكبرى نموا كبيرا فى عجزها كما لم تتمكن أغلب المؤسسات من مسك التكنولوجيا وتطوير فعالية الاستثمار والرأسمال، وسينتج عن هذه الأزمة الاقتصادية تبنى برنامج للتعديل الهيكلى تحت ضغط البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بداية من ١٩٨٦.

إن بناء هذا النمط الجديد للتراكم قد نتجت عنه علاقات محددة بين الدولة والمجتمع وبصفة خاصة ستهيمن الشرائح الإجتماعية القريبة منها على مجال العمل السياسى.

٢- أزمة الانخراط فى الاقتصاد العالمى ونقد هيمنة الدولة على المجال السياسى

يعتبر مشروع بناء الدولة قديما نسبيا فى الوطن العربى ويرجع هذا المشروع تاريخيا إلى بناء الدولة الإسلامية فى المدينة مع النبى محمد بداية من سنة ٦٢٢، ثم مواصلة هذا البناء مع الخلفاء الراشدين إلى تكوين الإمبراطورية الإسلامية مع الدولة الأموية ثم الدولة العباسية. ويعتبر مبدأ عدم الفصل بين السياسى والدينى من الركائز الأساسية لبناء الدولة فى هذه المجتمعات، وسيحدد هذا المبدأ علاقة الدولة بالمجتمع فى أغلب الأقطار العربية. وقد مكنت الدولة التيوقراطية فى بداية العهد الإسلامى من المرور من المؤسسة القبلية إلى المؤسسة الجماعية والعمومية. وقد مكنت مؤسسة الدولة من تدعيم العلاقات بين مختلف القبائل فى الجزيرة العربية وبعث لديها إحساساً بالإنتماء لنفس المجموعة تتميز باختيارها للإسلام كدين ووجودها الجغرافى الموحد فى المنطقة العربية، وسيدعم القرآن هذا الاحساس وهذا الانتماء بين مختلف مكونات هذه المجموعة.

ومع انهيار الدولة العباسية شهد العالم العربى والإسلامى بروز عديد الدول من أهمها الدولة الفاطمية فى مصر والدولة الأموية فى الأندلس. وقد مكنت هذه اللامركزية عديد المناطق من معرفة والتعايش مع واقع بناء الدولة. وقد تمكنت عديد المناطق من المحافظة على أنوية الدولة التى وقع بناؤها بالرغم من محاولة توحيد العالم الإسلامى التى قامت بها الدولة العثمانية. من هنا مع انسحاب الاستعمار الإسبانى وضعف الدولة العثمانية تمكنت "مملكات" تونس وطرابلس والجزائر من المحافظة على نوع من الاستقلالية عن الباب العالى وتطوير البناء الإدارى للدولة المحلية. ويشير عديد المؤرخين أن الدولة المحلية فى المغرب العربى سبقت الاستعمار، ويمكن تحديد بدايات ظهورها فى القرن التاسع عشر، وتختلف فى هذه المسألة بلدان المغرب العربى عن بلدان المشرق التى بقيت تحت الاستعمار العثمانى إلى الاستعمار الأوروبى.

وسيكون للدخول والتواجد الإستعمارى الفرنسى فى تونس تأثير كبير على الدولة. لقد حافظت الدولة التونسية على وجودها تحت الاستعمار نظراً لخصوصية قانون الحماية الذى قنن الوجود الفرنسى فى تونس، إلا أن الدولة التونسية أو دولة البايات كانت صورية ولم تكن لها أى سلطة قرار أو أى استقلالية عن السلطة الاستعمارية.

وقد كان للوجود الاستعمارى تأثير كبير على الدولة فى تونس وخاصة على مشروع الدولة الحديثة التى سيتم بناؤها بعد الاستقلال، ويمكن أن نلاحظ هذا التأثير على مستوى القوانين التى تم سنها، كذلك على مستوى تنظيم السلطة السياسية والقانونية والإدارية التى تم بعثها مع الدولة الحديثة، وتسعى هذه الإصلاحات إلى عقلنة النظام السياسى وجعله قادراً على إدارة عملية ومشروع تحديث الاقتصاد لتدعيم الدولة المحلية.

إلا أن مشروع بناء الدولة المحلية الحديثة الذي كان في جوهره مشروع حركة التحرر الوطنية كانت تنافسه عديد المشاريع الأخرى، نذكر منها :

– مشروع الحركات الدينية والقوى التقليدية والتي تسعى إلى رفض التمييز بين السياسي والديني و الذي يشكل القاعدة الإيديولوجية لمشروع الدولة الحديثة. وتعمل هذه القوى على النضال من أجل بناء دولة دينية تأخذ مشروعيتها من هيمنة الديني على السياسي.

– المشروع القومي والذي يرفض ويناهض مشروع الدولة المحلية والقطرية.

ولم يكن للمشروع الديني في تونس حضور كبير نظرا لتهميش الشرائح التقليدية في الحركة الوطنية وصعود الشرائح التحديثية التي هيمنت على المشروع السياسي لحركة التحرر الوطني. وإلى اليوم يمكن لنا أن نلاحظ هوة عميقة بين الإسلام السياسي والإسلام الشعبي في تونس. ويمكن تفسير هذه الهوة بجملة التغييرات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية الطويلة الأمد والتي نتج عنها ظهور فرد أو مواطن "لائكي"– هذا المواطن لا يرفض الدين وتبقى ممارسته اليومية والاجتماعية تحترم عقيدته، لكنه يرفض الخلط بين السياسي والديني. طبعا رفض الخلط بين السياسي والديني لم ينتج عن ثورة كبيرة كما الشأن في أوروبا بل كان نتيجة لتطور عميق وخفي في صلب المجتمع. وطبعا هذا المبدأ لا يتناقض مع عودة الدين إلى الساحة مع فشل البرامج التحديثية، فأغلب الفئات الشعبية تعتبر أن الدين هو أسمى وأهم، وترفض بالتالي تشويهه من خلال خلطه باليومي أو بالسياسي. وقد كان في تونس لظهور المدرسة والنظام التدريسي الحديث وخلق الجامعة الزيتونية دور كبير في بناء هذه النظرة التحديثية.

كما زاحم المشروع القومي مشروع بناء الدولة المحلية في تونس. وقد كانت هذه المزاحمة هامة جداً وتشخصت في الصراع السياسي بين بورقيبة عبد

الناصر إلا أن أزمة المشروع القومي بعد هزيمة ١٩٦٧ وفشل التجارب الوحدوية قد دعم مشروع الدولة القطرية.

إذن بالرغم من هذه المزاحمة، فقد تمكن مشروع الدولة القطرية التحديثية من فرض نفسه في تونس، وقد نجح هذا المشروع في دعم مشروعيته من خلال النمو الاقتصادى الهام الذى عرفه الاقتصاد في السنوات الستين والسنوات السبعين.

إن الدولة الحديثة في تونس لم تكن أداة في يد طبقة اجتماعية معينة. لقد تمكنت شرائح البرجوازية الصغرى مع الاستقلال من الهيمنة على جهاز الدولة والقطع مع الشرائح البرجوازية التقليدية، ومن هنا ظهرت شرائح البرجوازية الصغيرة المدينية والريفية أثر النضال ضد السلطة الاستعمارية. إن هذا التغيير في الشرائح الاجتماعية المهيمنة يفسر استقلالية الدولة عن البرجوازية التقليدية.

ويعتبر في تونس النضال ضد الاستعمار من أهم مصادر مشروعية الدولة الحديثة، وسيقع تعزيز هذا المصدر الأول بمصدر يتمثل في قدرة البرنامج التنموى على استيعاب وترقية عديد الشرائح الاجتماعية في السنوات السبعين. وقد مكنت النتائج الاقتصادية والاجتماعية من دعم مشروعية الدولة لدى المجتمع المدنى وهنا يمكن لنا القول إن هذه النجاحات الاقتصادية وقدرة البرنامج التنموى على استيعاب النخب الجديدة القادمة من النظام التعليمى وتوفير ظروف الارتقاء الاجتماعى لها قد مكنت الدولة من الهيمنة على المجال السياسى ورفض أى تدخل لأى قوة أخرى في هذا المجال. وهكذا نجح الحزب الواحد والدولة من الهيمنة على المجال السياسى بالرغم من معارضة بعض الحركات اليسارية.

إلا أنه كما أشرنا لذلك فسيعرف البرنامج التنموى الانفتاحى أزمته فى بداية السنوات الثمانين وسيكون عاجزا عن مواصلة استيعاب النخب القادمة من النظام التعليمى.

وسيكون لهذه الأزمة الاقتصادية انعكاسات كبيرة على الدولة التحديثية. النتيجة الأولى لهذه الأزمة الاقتصادية ستمس مشروعية الدولة الحديثة، فالأزمة ستجعل الدولة عاجزة عن استيعاب النخب وسينتج عنها نمو العمل السياسى المعارض لهيمنة الدولة على العمل السياسى، وستطالب هذه المعارضة الديمقراطية بفتح المجال السياسى للمجتمع المدنى وتهيئة الظروف اللازمة للتعددية ودمقرطة الواقع السياسى. ومن ناحية أخرى سينتج عن هذه الأزمة نمو العلاقات الجهوية والفردية على مستوى جهاز الدولة، وهذه العلاقات ستمس كذلك الإيديولوجيا التحديثية للدولة. هكذا إذن ستجد الدولة الحديثة فى تونس نفسها فى أزمة اقتصادية و اجتماعية وسياسية عميقة فى منتصف الثمانينات. و إلى جانب انعكاساتها السياسية ستكون الأزمة الاقتصادية وراء انخراط الاقتصاد التونسى فى برامج التعديل الهيكلى تحت إشراف صندوق النقد الدولى والبنك الدولى سنة ١٩٨٦. إلا أن الحكومة بدأت قبل هذه الفترة فى تطبيق بعض السياسات التعديلية للحد من عجز ميزان الدولة، ففى هذا الإطار قررت الدولة سنة ١٩٨٣ انهاء دعم المواد الأولية، وقد كانت هذه القرارات وراء انتفاضة الخبز فى يناير ١٩٨٤ التى دفعت الحكومة إلى توخى سياسة حذرة أكثر فى تطبيق برامج التعديل الهيكلى.

. ويسعى برنامج التعديل الهيكلى إلى الحد من نمو الطلب الداخلى وتكييف الاقتصاد الوطنى حسب حاجيات السوق العالمية. وفى هذا الإطار يسعى برنامج التعديل إلى القطع مع التعايش الذى ميز الاقتصاد التونسى بين القطاعات

الموجهة للسوق الداخلية والقطاعات الموجهة للتصدير، ويعمل هذا البرنامج على تغيير وجهة الاختيارات الاقتصادية العامة وتوجيهها نحو القطاعات المصدرة وتشجيع بالتالى انخراط الاقتصاد الوطنى فى السوق العالمية وفى التقسيم العالمى للعمل.

وقد قوبلت هذه التوجهات والاختيارات الاقتصادية الجديدة بشيء من التحفظ من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى وبصفة خاصة البرجوازية الصناعية المرتبطة بالسوق الداخلية. وهذا التحفظ يفسر تباطؤ الدولة فى تطبيق بعض الإصلاحات وبصفة خاصة المتعلقة بتحرير الواردات، إلا أن ضغوطات البنك الدولى دفعت الحكومة إلى التعجيل بتطبيق هذه الإصلاحات.

وإن لم تلق معارضة أو مواجهة من طرف مؤسسات المجتمع المدنى فقد قوبلت أهم التوجهات الاقتصادية الجديدة بشيء من الحذر ومن القلق، ويخص هذا الحذر قدرة القطاعات الموجهة للسوق الداخلية على مواجهة المنافسة الدولية مع تحديد الواردات. ويمكن لأزمة هذه الصناعات أن تزيد من تعميق أزمة البطالة. كذلك يجب الإشارة إلى الانعكاسات السياسية لبرنامج التعديل الهيكلى وبصفة خاصة تلك التى تمس مشروعية السلطة السياسية. وهنا يجب التركيز على أن السلطة السياسية تأخذ مشروعيتها من قدرتها على دمج الفئات الاجتماعية وتحقيق تماسك النسيج الإجتماعى، ومن هنا فإن الحد من الفعل الاجتماعى والسياسى للدولة سينتج عنه أمام ضعف البرجوازية الداخلية، عجز فى المشروعية السياسية للسلطة.

وقد نتج عن تطبيق برامج صندوق النقد الدولى نمو فى البطالة، وقد وصلت نسبة البطالة إلى مستوى ١٦,٤٪ سنة ١٩٨٤. و هنا يجب الإشارة إلى النمو الهائل فى البطالة عند شباب المدن والحاصلين على الشهائد الجامعية. كما يجب

التأكيد على نمو الفقر وبصفة خاصة على انحسار شريحة البرجوازية الصغرى في المجتمع، وستخسر البرجوازية الصغرى في السنوات الثمانين العديد من امتيازاتها مثل التداين الاستهلاكي بنسب فائدة ضعيفة.

إذن يمكن لنا أن نقول إن برنامج التعديل الهيكلي لم يكن قادرا على تجاوز أزمة الاقتصاد التونسي، بل بالعكس فقد نتج عن سياسات التعديل تعميق لأزمة البطالة وخاصة بطالة حاملي الشهادات. وقد نتج عن انخرام الوضع السياسي قبل تغيير ٧ نوفمبر ١٩٨٧ تعميق للأزمة السياسية في تونس، وقد نتج عن هذه الأزمة نمو كبير للمعارضة السياسية الديمقراطية والمعارضة الإسلامية، ومن هنا سيعرف المجال السياسي صراعا بين مختلف القوى السياسية : السلطة من ناحية التي ستعمل على تجاوز الأزمة الاقتصادية وإعادة بناء مشروعيتها، و المعارضة الديمقراطية التي تعمل على فتح المجال السياسي ودمقرطة الممارسة السياسية، والمعارضة الإسلامية التي ستسعى من وراء نقدها إلى نفي جوهر المشروع التحديثي في تونس والذي يعمل على فصل السياسي عن الديني ومجال المعتقدات. وتتميز الساحة السياسية اليوم بفصل الحركات الدينية نظرا للجوئها إلى العنف، وتهميش المعارضة الديمقراطية، وبالمقابل نلاحظ سيطرة الدولة من جديد على الحياة السياسية والاقتصادية.

المراجع

١- أنظر

G. Canguilhem, Regulation Encyclopaedia Universalis, volume 14, Paris- 1980.

٢- انظر :

. Ben Remdhane "L' Etat, La paysanterie et la dependance alimentaire en Tunise"; in . Ait Amara et B. Founou- Tchigaua (Sous la direction), L'agriculture africaine en crise, L' Harmattan, Paris 1989.

H. Dimassi, le desengagment de l' Elat tunisien de la reproduction de la force de travail, in Annuaire de l' Afrique du Nord, 1987- Editions du CHRS

٤- من أجل دراسة معمقة لهذه المسألة، أنظر كتابنا

akim Ben Hammouda, Tunise : Ajustement et difficulte de l'insertion inrernationale, l' Harmattan, Paris- 1995.

الفصل الرابع

المغرب : أزمة نمط التنمية
وإمكانات التغيير فى المستقبل

د. عبد الغانى أبو هانى

التقديم

يعتبر المغرب مجالا هاما لدراسة مستقبل تجارب البناء الوطنى فى الوطن العربى. ومنذ انتهاء الحرب الباردة دخل المغرب كمجمل البلدان العربية مرحلة من الشك والتردد ناتجة عن أزمة نمط التنمية، قدم سن وشيخوخة النخبة السياسية إلى جانب النمو الديمغرافى الهام وانخراط الجماهير العريضة فى الساحة السياسية. وتتميز نهاية القرن فى المغرب بتتالى المظاهرات الشعبية، الأمر الذى يدفعنا إلى طرح السؤال حول قدرة المغرب على تحقيق نقلة حضارية وسلمية نحو مجتمع ديمقراطى وتنمية شاملة.

وقد نتج عن ظهور المجتمع المدنى فى بداية السنوات الثمانين عديد المظاهرات السياسية العنيفة ونمو التبعئة السياسية والنضال من أجل القطع مع النظام السياسى السابق، ومن هنا يبدو النظام السياسى ونمط التنمية فى المغرب محل نقد وطعن المعارضة السياسية والحركة الشعبية بصفة عامة.

وقد شهدت الفترة الممتدة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٢ بروز ونمو نمط تنمية ونظام سياسى يتميز أساسا بالدور الرئيسى والمركزى للدولة فى إعطاء الأدوار السياسية وتوزيع الإمكانيات الإقتصادية. وقد شهد هذا النظام السياسى والاقتصادى ظهور بدايات الأزمة منذ ١٩٩٢.

وقد دافعت رأسمالية الدولة عن مصالح القطاع الخاص من خلال إعطائه عديد الأسواق وتمكينه من المواد الأولية والموارد المالية وحمايته من المنافسة الأجنبية من خلال سن عديد القوانين الحمائية.

وقد عملت الدولة في المجال السياسي على مراقبة الصراعات السياسية والتحكم فيها لتمكين الرأسمال المحلي من التمتع بقوة عمل ذات تكلفة بسيطة، وقد مكنت الإنقسامات والخلافات في صلب الحركة الوطنية النظام من تحقيق جملة مشاريعه، خاصة في السنوات الثمانين.

ويجب أن ننتظر بداية السنوات التسعين مع انخرام الموارد المالية للدولة ونمو الحركة الديمقراطية وحركة حقوق الإنسان والبروز العنيف للجماهير على الساحة السياسية لنشاهد بدايات تغيير على الساحة السياسية، إلا أن هذا التغيير لم يمس قواعد وأسس النظام السياسي في المغرب.

١- نمط التنمية في مرحلة ما بعد الإستعمار

لقد كانت مرحلة المرور من اقتصاد مستعمر إلى اقتصاد وطني في حالة المغرب مرحلة صعبة. فقد كانت نسبة النمو لا تتجاوز ٢,٣٪ في بداية الستينات وقد عرف المغرب أول أزمة مالية سنة ١٩٦٤ فقد كان الادخار الوطني ضعيفاً مما جعل الاقتصاد الوطني يعتمد على الموارد الأجنبية وبصفة خاصة على التداين لدى البنوك الأجنبية. وقد أمضى المغرب أول اتفاق مع البنك الدولي في هذه الفترة مقابل قرض بـ ١,٣ مليون دولار، وقد التزم المغرب إثر توقيع هذا الاتفاق بتطبيق سياسة اقتصادية تسعى أساسا إلى الرجوع وتحقيق التوازنات العامة. وقد نتج عن هذه السياسات تحقيق نسب نمو محدودة لم تتجاوز معدل ٣,٧٪ سنويا، كما نجم

عن هذه السياسات تغيير فى أولويات التنمية وتوجيهها إلى الفلاحة والسياسة عوضا عن الصناعة الثقيلة.

ومن هنا يتضح أن النظام قد قطع مع توجهات المخطط الخماسي (٦٠-١٩٦٤) الرامية إلى بناء اقتصاد وطني مستقل ومعتمد على طاقاته الذاتية. وقد عبر النظام عن خياراته الليبرالية والرامية إلى بناء اقتصاد تابع إثر إقصائه للجناح اليسارى للحركة الوطنية من الحكومة.

وقد بين برنامج التضبيط (٦٥-١٩٦٧) الاختيارات الكبرى للنظام فى المجال الاقتصادى والرامية إلى بناء اقتصاد ليبرالى مع قطاع حكومي هام. وسيقع تدعيم هذه الاختيارات فى المخطط الخماسي ٦٨-١٩٧٢ والذى سيعمل على دفع التنمية من خلال تنمية الإستثمار الحكومي الذى سيصل إلى نسبة ٨٠٪ من جملة الاستثمارات، وستتمتع الفلاحة الموجهة للتصدير بنصيب الأسد من الاستثمارات بنسبة ٢٢٪ من المجموع بينما لم تتجاوز نسبة الصناعة ١٣٪ وسيعمل هذا المخطط على تحقيق نسبة نمو تقدر بـ ٤,٣٪.

وقد تجاوزت النتائج أهداف المخطط. فقد مكن المحصول الزراعى الهام ونمو القطاع الفلاحى من تحقيق نسب نمو بـ ٥,٦٪ خلال فترة إنجاز هذا المخطط (٦٨-١٩٧٢)- إلا أن النتائج الاجتماعية لهذه التجربة خلال السنوات الستين كانت مخيفة إلى أقصى الحدود، فقد نمت عدم المساواة والتناقضات الإجتماعية بصفة سريعة مما نتج عنه نمو للصراعات الاجتماعية والانتفاضات الشعبية العنيفة بصفة خاصة فى الدار البيضاء. وتشير الأرقام الرسمية لهذه الفترة أن ٤٢,٧٪ من العائلات لا يتجاوز دخلها الشهرى ٢٠٠ درهم و ١١,٥٪ من العائلات ليس لها أى دخل. وستكون هذه التناقضات الاجتماعية وتدهور القدرة الشرائية للطبقات الشعبية

وراء الإنتفاضة الاجتماعية التى ستهز مدينة الدار البيضاء العاصمة الاقتصادية يوم ٢٣ مارس ١٩٦٥.

وستتدعم هذه الاختيارات الاقتصادية خلال المخطط لفترة ٧٣-١٩٧٧ وتأخذ وجهتها النهائية خلال السبعينات وسيعتمد نمط التراكم على تدخل ودور كبير للدولة في الدورة الإقتصادية، إلا أن هذا التدخل لا يرمى إلى تعويض السوق بل إلى دعم دورها. وتعمل استراتيجية الدولة على بناء البنية والهياكل الأساسية لدعم نمو الرأسمال المغربى التابع للرأسمال العالمي.

فى القطاع الفلاحي سيتجه المجهود الحكومى نحو توفير التجهيزات للجهات التى اختصت فى الفلاحة السقوية الموجهة للتصدير والتى ستشكل القاعدة الأساسية لنمو الرأسمال الخاص المغربى. لكن الجهات الأخرى والتى يتواجد بها أغلب سكان المناطق الريفية والتى اختصت فى الزراعة الموجهة للسوق الداخلية فإنها لم تتحصل إلا على نصف الاستثمارات التى تمتع بها قطاع الفلاحة السقوية الموجهة للتصدير. وهذه الوضعية تعتبر غير طبيعية نظرا لأن الواردات من المواد الفلاحية تمثل ٣٠٪ من جملة الواردات، وتسعى إذن السياسة الحكومية إلى دعم نمو وتطور رأسمال فلاحى تابع.

وسيحكم نفس التوجه الحكومى القطاع الصناعى وسيجعل المخطط الخماسى ٧٣-١٩٧٧ الصناعة من أول اهتماماته وسيمثل الاستثمار الحكومى نسبة ٧٠٪ من جملة الاستثمارات الصناعية. إلا أن نصف هذه الاستثمارات كانت موجهة للصناعات التحويلية. إذن بعد فترة من التنبذب والأخذ والرد راجعة لموازين القوى فى الحركة الوطنية اتجه المغرب نحو صناعة تابعة. وسيحاول المغرب التخصص وبناء انخراطه فى الاقتصاد العالمى من خلال اهتمامه بصناعة التركيب

والصناعات ذات الكثافة العمالية العالية و الموجهة للتصدير. وستدافع الدولة عن هذا التوجه وستجعله فى صلب الخيارات الأساسية للسياسة الصناعية.

وسيتدعم منطق التبعية الذى سينخرط فيه الاقتصاد المغربى من خلال قنوات التمويل الذى سيعتمد على الرأسمال العالمى أمام ضعف الإدخار الداخلى. ومنذ ١٩٦٠ سيمثل الاستثمار الاجنبى ٢٠٪ من جملة الاستثمار وثلث الاستثمار الحكومى. إلا أن نتائج المخطط الممتد من ٧٣ إلى ٧٧ ستكون دون المأمول أو الأهداف المرسومة. ويمكن تفسير هذه الوضعية بالأسباب التالية :

- ضعف المحاصيل الزراعية فى هذه الفترة.
- تردى الأسعار العالمية للفوسفات وصعود أسعار البترول مما سيكون له انعكاسات هامة على الإقتصاد المغربى.
- نمو السياسات الحمائية للسوق الأوروبية المشتركة تجاه الصادرات المغربية (النسيج، بعض الصادرات الفلاحية).
- هشاشة نمط التنمية نفسه.

وستكون نسب التنمية خلال هذه الفترة محدودة ولن تتجاوز معدل ٦,٨٪ سنويا رغم أن المخطط قد حدد نسبة ٩,١٪ كهدف. وخلال هذه الفترة سيتدعم الطابع المتخلف والتابع للاقتصاد المغربى مع النمو السريع لقطاع الخدمات والدور الرئيسى الذى يلعبه القطاع الفلاحى فى الناتج الخام. وسيتدعم كذلك خلال هذه الفترة عجز الميزان التجارى حيث ستنخفض نسبة التغطية من ٨٠٪ سنة ١٩٧٣ إلى ٤٠,٧٪ سنة ١٩٧٧. وستنتهى إذن السنوات السبعين بأزمة عامة للاقتصاد المغربى.إلا أن نمط التنمية سينجح فى توسيع ودعم القاعدة الاجتماعية للنظام الحاكم. وستتميز نهاية هذه العشرية بميزتين أساسيتين :

- تكوين قطاع عام كبير سيكون له دور سياسى هام فى هذه الفترة.

- تكوين بورجوازية ورأسمال محلي مدعم من طرف الدولة من خلال سياسة أجور ضعيفة وحمايته من المنافسة الأجنبية.

القطاع العام وبناء علاقات التبعية السياسية

سيعمل النظام منذ السنوات الأولى للاستقلال على السيطرة على الخيرات والثروات الوطنية، وسيصير بعد فترة قصيرة من التدخلات أهم مسؤول وموكل للاقتصاد المغربي وسيهيمن على كل المؤسسات الاقتصادية : شركات، بنوك، مؤسسات تمويل وصرف، سياحة، ضيعات دولة: وسيتم إعادة بناء الاقتصاد المغربي حول هيمنة الدولة ومن خلالها النظام الحاكم.

وسيلعب القطاع الحكومي دورا أساسيا في الاقتصاد المغربي خلال هذه الفترة على مستوى الاستثمارات وعلى مستوى تمويل المشاريع الاقتصادية.

إلا أن مردودية القطاع العمومي ستكون ضعيفة جدا. وسيكون هذا القطاع بالنظر إلى سوء التصرف الذي يسوده والإعانات والمساعدات التي يتمتع بها عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني.

وفي الحقيقة فإن أهداف القطاع العام ستكون سياسية أكثر منها اقتصادية، فأغلب مؤسسات هذا القطاع ستكون الطريق المؤدي للتمتع بخيرات وثروات الوطن، فمن خلال إذعانه لنظام الحكم يتمتع مديرو ورؤساء المؤسسات العمومية بحصانة تحميهم من كل القرارات والإجراءات التي تهتم بسوء تصرفهم ونهبهم للأموال العمومية. وتعتبر عملية تعيين رؤساء ومسؤولي القطاع العام عملية سياسية تشبه إلى حد ما عمليات توزيع مناطق النفوذ في المجتمعات الإقطاعية. ويأتي أغلب مسؤولي القطاع العام من البرجوازية المدينية وخاصة الفاسية مما سيخلق تكاملاً بين القطاع الخاص والقطاع العمومي.

ويمثل الجدول التالى التواصل الهام بين القطاع العام والبرجوازية وهيمنة هذه الأخيرة على كل القطاعات الاقتصادية.

العلاقات بين القطاع الخاص والقطاع العام

البنك الوطني من أجل التنمية الاقتصادية	المدير العام: أمين بنجلون وقد بنى ثروته فى التجارة وهومولود بمنشستر (أنجلترا)
البنك المغربى للتجارة الخارجية	الرئيس : عبد المجيد بنجلون
بنك القرض الشعبى	الرئيس : عمر عبد الجليل
صندوق الإيداعات و الإدارة	المدير : أحمد بن كيران
صندوق القرض الفلاحى	المدير : محمد بريك
مصلحة الجمارك	المدير : حسن العلمى
وزارة التنمية	الوزير : محمد برفاش
وزارة المالية	الوزير : مأمون الطاهيرى
مصلحة العملة	المدير : عبد الكريم الأزرق ابن التهامى الأزرق وهو تاجر كبير فى الزيوت الطبيعية

ونلاحظ من هذا الجدول أن البرجوازية المدينية وخاصة منها البرجوازية الفاسية تهيمن على أغلب وأهم مؤسسات القطاع العام، وقد تغيرت الأسماء منذ ١٩٧٢ إلا أن الهيكلة والهيمنة البرجوازية بقيت هى نفسها تميز الاقتصاد والمجتمع المغربى.

الرأسمالية المغربية مثال الراسماليه التابعه

إن تكوين الرأسمالية المغربية قديم نسبيا إلا أن تطورها العددى ونموها يرجع إلى فترة ما بعد الاستقلال. وقد وصل عدد الملياردرات فى المغرب إلى ٢٠٠٠ سنة ١٩٨٧ وقد كان عددهم لا يتجاوز فى ١٩٦٠ العشرين. وقد كان عدد كبير من هؤلاء يحتل مناصب كبيرة فى الإدارة والقطاع العمومى قبل المرور إلى القطاع الخاص.

وتتكون البرجوازية المغربية من مجموعة رئيسية تمتد مصالحها إلى جميع القطاعات تقريبا من الفلاحة إلى التجارة والبناء والبنوك والصناعة. ففى القطاع الفلاحى نشير إلى وجود رأسمالية فلاحية هامة فى المغرب ويملك أقل من ١٠٠٠ فلاح أكثر من ٥٠٠٠٠٠ هتكار من بينها أكثر من ١٢٠٠٠٠ هكتار مزروعة ومسقية بطريقة حديثة. ويملك كذلك أقل من ١٠٠ فلاح من ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من الثروة الحيوانية الموجودة فى المغرب. ومن الناحية الاجتماعية ينتمي كبار الفلاحين إلى فئة الخاصة، ويسكن أغلب هؤلاء فى المدن الكبيرة كمراكش وفاس والدار البيضاء والرباط. وتتميز العائلات الكبرى فى هذه المدن بملكيتها لمنزل كبير أو قصر فى المدينة وضيعة أو جنان فى الريف.

والفلاح الكبير هو شخصية قريبة من 'المخزن' من حيث مشاركتها فى السلطة السياسية أو قدرتها من ناحية أخرى على التأثير على السلطة أو استعمالها لحماية مصالحه.

وإن يعيشون فى المدينة، فإن مصالح كبار الفلاحين تبقى مرتبطة بملكية الأرض. وقد حاول العديد من الخاصة التواجد فى القطاع الفلاحى من خلال شراء بعض الأرض.

وتتميز ملكية الأرض عند كبار تجار فاس باستمراريتها التاريخية، فكبار الضيعات الفلاحية فى جهة فاس سنة ١٩٦٠ هى نفسها وتنتمى لعشرين عائلة منذ نهاية القرن ١٩.

ملكية الأرض عند بعض عائلات فاس

العائلة	الوزانى	الإدريسى	العلمى	العمرانى	الطاهيرى
المساحة هكتار	١٠٤١١	١٢٦٤	١٤٤	٨٨٣	٢٤٣
العائلة	الكتانى	اليمانى			
المساحة	٤٣٧	٣٨٠			

وقد توسعت وتدعمت ملكية هذه العائلات منذ ١٩٥٦ بصفة خاصة بعد شرائهم وتقاسمهم لأملاك الفلاحين الأجانب والمستعمرين. وتعمل هذه البرجوازية الفلاحية على استثمار أرباحها من الفلاحة فى ميدان السكن والبناء فى المدن، وهنا نشير مثلا إلى أن ٥٪ من كبار فلاحى جهة الرباط يملكون ٥٢,٤٪ من الأراض داخل المنطقة البلدية.

أما في قطاع السكن فنلاحظ كذلك هيمنة بعض العائلات على هذا القطاع. ففى نهاية السبعينات مثلا يملك ٢٣٠ شخصاً ربع العمارات الحديثة المعدة للبيع أو للإيجار فى المغرب. وتمثل الملكية السكنية ما بين ٤٠ و ٤٣٪ من ثروات البرجوازية المغربية. وفى أهم المدن المغربية فإن العائلات البرجوازية المغربية معروفة قبل كل شيء بملكيتها السكنية الكبيرة. ففى فاس نشير إلى عائلات عبد الحق التازى، عمر العرقى، ومحمد عبد اللاوى، وفى الرباط عائلات حكم والحاج علال كركشو ..

أما في الميدان الصناعي فقد حاولت البرجوازية المغربية الانخراط والتخصص فى بعض القطاعات كالنسيج والجلد والصناعات الغذائية منتفعة فى ذلك بالقرارات الحكومية الرامية إلى تشجيع صناعات تعويض الواردات. وقد تدعم الرأسمال المغربى بقرارات ١٩٧٣ والرامية إلى تعويض الرأسمال الأجنبى وبصفة خاصة الفرنسى.

وعلى المستوى الصناعى نلاحظ نفس الميزة أى الكثافة العالية للرأسمال المغربى. ففي الصناعات التحويلية مثلا والتى تمثل ١٤٪ من القطاع الصناعى فإن أغلب المؤسسات الصناعية هى ملك لبعض العائلات المغربية ولحلفائها من الأجانب.

وهنا نشير إلى أن مصرف الشمال إفريقي والذى يعتبر أهم مؤسسة رأسمالية خاصة في المغرب يسيطر على ٥٠٪ من السوق المغربية لمواد الحليب، ٤٥٪ من الزيوت، ٨٠٪ من الصابون، ٧٣٪ من سوق السكر و ٢١٪ من سوق السيارات الخاصة. وتُهيمن عائلة واحدة علـى صناعة التبغ. وبصفة عامة وصلت مرحلة تكثيف الرأسمال فى المغرب إلى درجة كبيرة جداً. وتُهيمن ثلاثة مؤسسات اقتصادية على الحياة الاقتصادية فى المغرب وهى: المصرف الشمال إفريقى،

مؤسسات محمد كريع العمراني ومجموعة مولاى على الكتاني. وقد تمكنت هذه المجموعات وبصفة خاصة الرأسمال المغربي من النمو بفضل الدعم المتواصل للدولة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن أغلب المؤسسات الاقتصادية في كل القطاعات قد تمتعت بتخفيضات هامة في الميدان الجبائي.

كما تمتعت البرجوازية المغربية فى نموها بحصولها بصفة آلية على الأسواق العمومية ومشتريات الدولة والمؤسسات الحكومية. ولإبراز أهمية هذه الأسواق لا بد من الإشارة إلى أن القطاع الحكومي يمثل :

- ٣٠٪ من الإستهلاك الداخلي للأسمنت.
- أكثر من ٥٠٪ من الإستهلاك والاستعمال الداخلى للتجهيزات الحديدية.
- ٢٠٪ من الشراءات الداخلية للسيارات المركبة فى المغرب.
- ١٠٪ من إنتاج الأدوية.

كما تمتعت البرجوازية المغربية فى نموها بسياسة القروض المدعمة من طرف الدولة، ففى القطاع السياحى مثلا يمثل القرض أكثر من ٧٥٪ من جملة الاستثمار وبالتالى لا تتجاوز مساهمة الرأسمال ٢٥٪ من الاستثمار. وفى القطاع الصناعى والمنجمى يمثل القرض ٦٠٪ من الاستثمار أما فى القطاع الفلاحى فيمثل القرض ٣٠٪ من الاستثمار، وتسند هذه القروض لمدة طويلة ومع نسب فائدة ضعيفة.

وقد ساهم تدني الأجور وضعف الحركة النقابية في تطور ونمو الرأسمالية المغربية.

تدنى الأجور وضعف الحركة النقابية

بعد ثلاثين سنة من الاستقلال بقى الحد الأدنى للعامل لا يتجاوز فى القطاع الفلاحى دولارين فى اليوم و٣ دولارات للقطاعات الأخرى. ويعتبر الأجر فى

المغرب كتكلفة يجب الحد منها إلى أقصى حد، ولم يقع النظر إلى الأجر كممول وكدافع هام للطلب الداخلي.

وقد ساهم ضعف الحركة النقابية في تدني وتدهور وضع الطبقة العاملة. فمنذ انبعاثها كانت نقابة الاتحاد المغربي للعمل محل ضغوطات من السلطة التي حاولت احتواءها ومن طرف المعارضة التي حاولت استعمالها كورقة ضغط على السلطة.

الحركة النقابية والسلطة

منذ الاستقلال سنة ١٩٥٥ ستفتح السلطة مع النقابة فترة قصيرة من التعاون. وقد ساهم النضال المشترك ضد المستعمر في فتح هذا التعاون. فمن جهة دافع الملك محمد الخامس عن حقوق العمال وخاصة حقهم في بناء نقابة مستقلة عن النقابات الفرنسية، ومن جهة أخرى ساند الاتحاد المغربي للعمل الملك وندد بنفيه وطالب برجوعه.

لهذه الأسباب دعمت السلطة السياسية الحركة النقابية إثر الاستقلال ومكنتها من الإمكانيات المادية والمالية لتنظيم حقوقها، كما شاركت الحركة النقابية كذلك في كل المشاورات والنقاشات من أجل تحديد محتوى السياسة الاجتماعية للدولة.

ومن جهتها فقد دافعت نقابة الاتحاد المغربي للعمل عن هذه العلاقات وسعت إلى لعب دورها للحفاظ على السلم الاجتماعي. ودعت في أكثر من مرة العمل إلى الجهد والانضباط للقوانين، كما دعت كذلك إلى إنهاء الإضرابات الفجائية.

لكن الاتحاد المغربي للعمل سيجد نفسه شيئا فشيئا مع تطور الاختيارات الاقتصادية والسياسية للنظام في صلب المعارض لنظام الحكم، لكن هذه المعارضة لن تدفعه إلى قطع العلاقات مع هذا النظام.

الحركة النقابية والمعارضة السياسية : بين التحالف والمواجهة

لك تكن العلاقات بين الإتحاد المغربى للعمل والمعارضة سهلة بـل كـانت معقدة إلى أبرز الحدود، وكانت تتموج بين المواجهة والتحالف إلـى سـنة ١٩٧٨ أى سنة تكوين وبعث الكنفدرالية الديمقراطية للعمل من طرف الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية- أهم حزب معارض- وسيضع تكوين الكنفدرالية حداً لمبدأ الوحدة النقابية الذى دافع عنه اليسار منذ الاستقلال.

التحالف بين الاتحاد المغربى للعمل والاتحاد الوطنى للقوى الشعبية

لقد ولد أهم حزب معارض، الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية، بدفع من الحركة النقابية. فإثر عجزها عن تغيير سياسة حزب الاستقلال من الداخل فقد حاولت قيادة الاتحاد المغربى تكوين حزب جديد، وقد انسحب الأمين العام للإتحاد بن الصديق من اللجنة السياسية لحزب الاستقلال سنة ١٩٥٨، وقد ساهم إلى جانب الجناح اليسارى لحزب الاستقلال فى تكوين حزب الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية. إلا أنه منذ السنوات الأولى لتكوينه اختلف الحزب الجديد مع النقابة حول العلاقات التى يجب إيجادها مع السلطة وكذلك العلاقات بين الحزب والنقابة.

وهنا سنلاحظ صراعا بين وجهتى نظر- الأولى ثورية سيدافع عنها المثقفون الملتفون حول عبد الرحيم بو عبيد والتـى تعتبر النقابة أداة إيصال لوجهات نظر الحزب لدى العمال، لكن بن الصديق الأمين العام للنقابة قد دافع بقوة عن استقلالية القرار النقابى عن القرار الحزبى، وهذا لا يمنع بطبيعة الحال النقابة من النضال السياسى أو النقابيين من الانخراط في الأحزاب السياسية.

المواجهة بين الاتحاد الوطني والاتحاد المغربي للعمل

وستتحول هذه الاختلافات إلى مواجهة مفتوحة بين الحزب والنقابة، وأصبحت الصحافة القريبة من الحزب تشير بوضوح إلى تردى العمل النقابي وترجع أسبابه إلى :

- نقص التكوين الإيديولوجي للكوادر النقابية.
- الصعود الاجتماعي لأغلب القيادات النقابية.
- سياسة التحالف مع السلطة والتي دافع عنها الأمين العام محجوب بن الصديق.
- محاولة خنق العمل النقابي من خلال الدفاع عن مبدأ الحياد السياسي للعمل النقابي.

ويتهم الحزب النقابة بعدم انخراطها الفعلي في نضال القوى اليسارية في فترة عصيبة تتميز باحتداد المواجهة بين السلطة وقوى اليسار. ومن جهة أخرى فقد رفضت النقابة الدفاع عن مواقف الحزب وخطه السياسي متهمة إياه بعدم المسؤولية والمغامرية. وقد مكن هذا الموقف السياسي الحركة النقابية من تفادي القمع الذي انصب على القوى اليسارية من طرف السلطة. إلا أن هذه المواقف قد ساهمت في تهميش النقابة على المستوى الاجتماعي وقد عرف عدد المنخرطين في الاتحاد المغربي انحسارا كبيرا بالرغم من تردى القدرة الشرائية وأوضاع الفئات الشعبية بصفة عامة.

انتفاضة ١٩٦٥ وتجاوز الاتحاد المغربي للشغل ولاتحاد الوطني للقوى الشعبية

كانت الإضرابات التلميذية والطلابية وراء انتفاضة ١٩٦٥ إثر محاولة النظام الحد من توجيه الطلاب إلى التعليم العام وتوجيه أكبر عدد ممكن نحو التعليم

التقنى. وللتصدى لهذه القرارات نظم الاتحاد الوطنى لطلبة المغرب إضرابا بأسبوع فى ٢٢ مارس ١٩٦٥، قد أقفلت السلطة ١٣ مؤسسة تعليمية.و جابت المظاهرات شوارع الدار البيضاء،وقد وصلت الإيقافات إلى ثلاث آلاف متظاهر. يوم ٢٣ مارس تحولت المظاهرة إلى انتفاضة شعبية ومواجهة فى كل الأحياء بين المتظاهرين وقوات الشرطة والبوليس.

وقد قررت الحكومة إعلان حالة منع الجولان، إلا أن المظاهرات تواصلت بنفس الحدة يوم ٢٤ مارس بالدار البيضاء والرباط وفاس، ولم تتمكن السلطة من إيقاف هذه المظاهرات إلا بتدخل الجيش.

وقد شكلت انتفاضة ١٩٦٥ فرصة أولى لدخول الشباب وخاصة المهمشين فى الأحياء القصديرية الحياة السياسية. وقد بينت هذه الانتفاضة قدرة هذه الفئات الاجتماعية على خض أركان النظام القائم. وقد فاجأت هذه الانتفاضة الاحتجاجية جميع المراقبين وبصفة خاصة الأحزاب المعارضة التى جعلت من الدفاع عن مصالح الفئات المهمشة جوهر برامجها السياسية.

ولم تخرج قيادة الاتحاد المغربى للشغل من صمتها إلا يوم ٢٨ مارس ١٩٦٥ حيث أشار بيان الهيئة الإدارية لهذه المنطقة أن هذه الانتفاضة ليست ناتجة فقط عن أوضاع النظام التعليمى بل تعبر عن تدهور الأوضاع العامة والمعيشية للفئات الشعبية. وقد أكد هذا البيان عن استعداد النقابة للنضال من أجل تحسين وتغيير ظروف عيش الجماهير.

أما الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية فلم يعبر عن موقفه إلا يوم ٣١ مارس ١٩٦٥ فى بيان دعم فيه موقف النقابة وأكد فيه استعداده للانخراط فى نضال العمال والفئات المهمشة من أجل تحسين ظروفهم المعيشية وبناء اختيارات اقتصادية واجتماعية وسياسية تستجيب لمصالحهم.

وإثر اغتيال المهدى بن بركة فى باريس وإيقاف الأمين العام للنقابة، ستشهد العلاقات بين النقابة والحزب شيئا من التحسن، ففى صيف ١٩٦٧ سيقع تشكيل مكتب سياسي جديد للحزب يتكون من ثلاث شخصيات وهى : محجوبى بن الصديق و عبد الله إبراهيم عن النقابة وعبد الرحيم بوعبيد عن الحزب.

إلا أن هذه المبادرة ستثير بعض الانتقادات وحفيظة بعض الكوادر الحزبية الذين سيرفضون موازين القوى لفائدة النقابة داخل قيادة الحزب، وسيعمل هؤلاء المناضلون على دعم عمل خلايا الحزب وجعلها خارج مقرات النقابة لتفادى كل انخراط وتدخل للنقابة فى الحزب.

وستتحول أزمة الثقة بين الحزب والنقابة إلى اختلاف وتناقض حول الموقف الواجب اتخاذه تجاه دعوة الحكومة لإجراء انتخابات عامة سنة ١٩٧٢. فإن اعتبر الحزب ضرورة النضال من أجل فرض بعض الإصلاحات لتنظيم انتخابات ديمقراطية والقطع مع الطابع الزجرى لنظام الحكم، إلا أن النقابة اعتبرت هذه الانتخابات سابقة لأوانها ورأت ضرورة تكوين حكومة تحالف وطنى تعمل على توفير الظروف السياسية والاقتصادية وتهيئتها لتنظيم انتخابات فى فترة لاحقة.

ولقراءة هذه الخلافات بين الحزب والنقابة يمكن لنا الإشارة إلى تكوين مجموعتين:

- مجموعة الدار البيضاء الملتفة حول محجوب بن الصديق وعبد الله إبراهيم والمساندة لمواقف النقابة.

- مجموعة المثقفين والجامعيين الملتفة حول عبد الرحيم بو عبيد والتى ستكون وراء الانشقاق داخل الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية و تكوين الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية سنة ١٩٧٢- وعاب هؤلاء على القادة النقابيين محاولتهم إيقاف

مشروع تكوين حزب سياسي ثوري قادر على خوض المعارك الديمقراطية والسياسية.

لكن المواجهة بين الحزب والنقابة ستتجاوز الخطابات وسيسعى الاتحاد الاشتراكي إلى بعث نقابات تابعة له وسينتج عن هذه الصراعات والانقسامات، اضعاف المعارضة الديمقراطية وفي نفس الوقت عمل النظام على تقوية أسسه السياسية والاجتماعية.

٢- مراقبة المجال السياسي من طرف السلطة

لم تعمل السلطة إثر الاستقلال على الهيمنة على المجال الاقتصادي فقط بل سعت كذلك إلى محاصرة المجال السياسي، إلا أن هذه المهمة لم تكن سهلة نظرا للتعددية التي كانت تميز المجال السياسي في تلك الفترة.

فقد ظهرت في خضم النضال الوطني قوتان سياسيتان ستتنازعان السلطة والهيمنة على جهات الدولة : العائلة المالكة من ناحية وحزب الاستقلال من ناحية أخرى. فقد خرجت العائلة المالكة مدعمة من النضال الوطني وخاصة بعد نفي السلطان الذي أصبح رمزا لحركة التحرر الوطني، وقد كانت عودته بمثابة الاستقلال. وإلى جانب الملك نجد حزب الاستقلال وزعيمه التاريخي علال الفاسي الذي لعب دورا أساسيا في حركة التحرر الوطني. فكانت لهذا الحزب امتدادات على المستوى الجماهيري وعلى المستوى النقابي والعمالي، كما لعب هذا الحزب دوراً هاما في المقاومة المسلحة للاستعمار. ومع الاستقلال أصبح هذا الحزب أهم تنظيم سياسي قادر على إدارة شؤون الدولة. وستتصارع القوى السياسية حول مشروعين سياسيين :

- مشروع تقليدي ومحافظ تدافع عنه العائلة المالكة ويرمي إلى إعادة بناء سلطتها ومحاولة المصالحة والتوفيق بين الحداثة والمحافظة على الهياكل الاجتماعية القائمة.

- مشروع آخر يدافع عنه يسار حزب الاستقلال والحزب الشيوعي ونقابة الاتحاد المغربي للشغل ويهدف إلى تغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بصفة جذرية. فعلى المستوى السياسي يرمي هذا المشروع إلى الحد من صلاحيات الملك وجعلها رمزية، وبالتالي تحويل كل صلاحيات التنفيذ والقرار إلى الحكومة. أما على المستوى الاقتصادي فيسعى هذا البرنامج إلى القيام بإصلاح زراعي وتأميم كل القطاعات الاقتصادية الحيوية.

وفي صراعه ضد هذا المشروع التحديثي سيعمل النظام على تذكية الخلافات في صلب حزب الاستقلال بين الجناح اليميني والجناح اليساري من خلال إعطائه رئاسة الحكومة لهذا الجناح أو ذاك. وقد أدت هذه الخلافات إلى انشقاق في صلب الحزب وتكوين حزب جديد: الاتحاد الوطني للقوى الشعبية والذي يضم يسار حزب الاستقلال، وسيكون لهذا الحزب الجديد برنامج ثوري واشتراكي.

وفي مرحلة ثانية سيسعى النظام إلى الحد من نمو هذا الجناح اليساري خاصة بعد نجاحه في الانتخابات البلدية لسنة ١٩٦٠، وسيختتم النظام اكتشاف مؤامرة ضده في هذه الفترة لشن حرب على الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، فزج بأغلب القيادات والكوادر في السجن، واختار قياديو الحزب كبن بركة والبصري وحميد برادة المنفى حيث دعوا بصورة علنية إلى إسقاط نظام الحكم.

في هذا الإطار ستأتي انتفاضة ١٩٦٥ واغتيال المهدي بن بركة في باريس لتتأكد القطيعة بين النظام والمعارضة، ففي هذه الفترة سيحل النظام البرلمان وسيعلن عن حالة الطوارىء ويعلق دستور ١٩٦٢. ومن هنا سيقطع النظام مع

المعارضة وسيعتمد فى الحكم على الجيش والبوليس والشرطة والعودة إلى الهياكل التقليدية وتنشيطها لدعم الحضور السياسى للحكم.

وفى هذه الفترة سيعود النظام إلى الدين لبناء مشروعيته. وفى سنة ١٩٦١ إلى جانب لقب السلطان سيأخذ الملك لقب أمير المؤمنين لتأكيد انخراطه فى التاريخ الإسلامى ورفضه للفصل بين الدين والسياسة. ومنذ هذه الفترة سيصبح للدين حضور هام فى نظام الحكم و ستصير البيعة مناسبة سنوية فى عيد العرش لتأكيد الجانب الدينى لنظام الحكم.

إذن ستشهد هذه الفترة ابتعاد النظام عن الممارسة السياسية التحديثية التى ميزت السنوات الأولى والعودة إلى الممارسة التقليدية. وسيصبح هذا التحول نموا كبيرا فى الطابع الزجرى واللاديمقراطى للنظام. وقد اعتبر عديد الملاحظين أن دستور ١٩٧٠ الذى دعم صلاحيات الملك ليس إلا تغطية للحكم المطلق.

إلا أن المحاولات الانقلابية لسنتى ١٩٧٠و ١٩٧٢ جاءت لتؤكد للنظام أخطار القطيعة مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدنى، وسيفتح النظام عديد المفاوضات مع المعارضة إلا أن هذه المفاوضات لن تثمر عن نتائج هامة. فالمعارضة من جهة ستحاول اغتنام أزمة النظام من أجل الرجوع بقوة للحكم. وقد طالبت المعارضة تكوين حكومة من ممثليها فقط، أما النظام فسيسعى من خلال الاعتماد على الحركة الوطنية وأحزاب المعارضة إلى إعادة بناء مشروعيته، وقد نادى النظام فى هذه الفترة إلى بناء حكومة واحدة وائتلاف وطنى.

إلا أن دخول بعض العناصر المسلحة للمعارضة المغربية فى ١٩٧٣ من الجزائر سيؤدى من جديد إلى القطيعة بين النظام والسلطة. وسيقوم النظام فى هذه الفترة بعديد الإيقافات وينظم عديد المحاكمات وإعطاء أحكام قاسية جداً.

ويجب انتظار سنة ١٩٧٥ وبداية أزمة الصحراء لتشهد الساحة السياسية بعض الانفراج للأزمة التى تتخبط فيها منذ ١٩٦٣ فالمعارك العسكرية والديبلوماسية حول الصحراء خلقت شعورا كبيرا من الوحدة الوطنية سهل الحوار بين السلطة و المعارضة حول مستقبل الساحة السياسية. وقد اتفق أغلب القوى السياسية على نبذ العنف وعلى احترام دستور ١٩٧٢، وفى سنة ١٩٧٦ وقع سن قانون جديد للبلديات يوسع من صلاحيات المجلس البلدى، وفى نفس الوقت سيتعهد النظام بتنظيم انتخابات بلدية وبرلمانية وسيضمن فى هذه الانتخابات حياد الإدارة.

وفى هذا المد الديمقراطى سيقع تنظيم فى ١٩٧٦ و ١٩٧٧ على التوالى الانتخابات البلدية والبرلمانية، وستشهد هذه الحملة الانتخابية ظروفا ديمقراطية لم يشهدها المغرب منذ فترة طويلة مما مكن كل الأحزاب السياسية من التعبير بكل حرية عن آرائها، وستعتبر هذه الانتخابات هامة لكل الأحزاب السياسية لأنها ستمكنها من معرفة وزنها الحقيقى على المستوى الانتخابى.

وستشهد هذه الانتخابات نجاحاً كبيراً "للمستقلين" القريبين من القصر وتراجعا هاما للأحزاب المعارضة التى لن تتحصل إلا على ٦٧ مقعدا من ٢٦٤ وسيكون التراجع أكبر وأهم للاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية، الجناح اليسارى لحركة التحرر الوطنى، الذى لن يتحصل إلا على ١٥ مقعدا، أما حزب الاستقلال فقد تمكن من الحصول على أكبر عدد من المقاعد وقد شارك بالتالى فى تكوين الحكومة المنبثقة عن البرلمان المنتخب.

إلا أن الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية قد انتقد بحدة نتائج الانتخابات واعتبر أن النظام قام بعملية تزوير كبيرة جدا لفائدة العناصر المستقلة والموالية له. كما انتقد النظام الاتحاد الاشتراكى ورفضه لقبول نتائج الانتخابات واعتبر أن هذه النتائج تعبر بصدق عن موازين القوى على الساحة الانتخابية.

وبغض النظر عن هذه الانتقادات فإن المتابعة الدقيقة والقراءة اليومية لتطور المجال السياسى منذ نهاية السبعينات وخاصة فى الثمانينات تجعلنا نلاحظ المميزات التالية :

١- تراجع كبير لليسار التقليدى.

٢- تدعيم نظام الحكم وانخراطه أكثر فى حركة وديناميكية المجتمع.

٣- ظهور ونمو الحركات الاجتماعية والانتفاضات العفوية ضد سياسات صندوق النقد والبنك الدولى.

٣- أزمة نمط التنمية : التعديل الهيكلى و نمو النضالات الاجتماعية

ستسجل السنوات الثمانون تغيرا جوهريا للخطاب الاقتصادى للدولة، فأمام تردى الوضع الاقتصادى والأزمة المالية وأزمة المديونية فإن الهدف الأساسى للسلطة لم يعد التنمية بل صار دفع الدين الخارجى. ومن هنا أصبح التعديل الهيكلى الخيار الاقتصادى الاستراتيجى للدولة.

وقد كان لبرنامج التعديل الهيكلى انعكاسات كبيرة على المستوى الاجتماعى- فقد تراجعت الاستثمارات الاجتماعية كما أن أسعار المواد الأساسية لم تعد مدعومة مما نتج عنه نمو كبير للفقر وتدهور كبير فى الظروف المعيشية للطبقات الشعبية وحتى الطبقات الوسطى، ومن هنا سنلاحظ نموا كبير للنضالات الشعبية والحركات الاجتماعية بصفة خاصة فى المدن.

وفى سنة ١٩٨١ قرر النظام زيادات هامة فى الأسعار تراوحت بين ١٤و ٧٧٪ وقد أثارت هذه الزيادات انتقادات من طرف كل أحزاب المعارضة والمجموعات البرلمانية التى طالبت الحكومة بالتراجع عن هذه الزيادات، ولتجاوز هذه الانتقادات قامت السلطة بالتخفيض من هذه الزيادات. إلا أن نقابة الكنفدرالية الديمقراطية

للشغل واصلت المطالبة بإلغاء هذه الزيادات، وقد بعثت برسالة مفتوحة إلى الوزير الأول في هذا المعنى في أجل لا يتجاوز أسبوعا. وأمام رفض الحكومة فقد نادت هذه الكنفدرالية إلى إضراب عام لمدة ٢٤ ساعة يوم ٢٠ يونيو ١٩٨١. وقد نادت نقابة الاتحاد المغربي للشغل من جهتها إلى إضراب عام في مدينة الدار البيضاء يوم ١٨ يونيو.

الإضراب العام وانتفاضة الدار البيضاء يوم ٢٠ يونيو ١٩٨١

لقد تابع دعوة النقابة للإضراب العديد من القطاعات العمالية- و تحولت الإضرابات في الدار البيضاء إلى انتفاضات شعبية عنيفة وخاصة في الأحياء القصديرية و ساهم في هذه الانتفاضة العديد من الشباب خاصة بعد الإعلان عن النتائج الضعيفة لامتحانات شهادة ختم الدروس الثانوية (الباكالوريا) حيث سجلت نسبة إخفاق بـ ٨٤٪.

وكما كان الشيء بالنسبة لأحداث ١٩٦٥ فلم يكن العمال والنقابيون وراء الانتفاضة وأعمال العنف بل لعب في هذه الأحداث شباب الأحياء القصديرية دورا رئيسيا. وإذا انطلقت الانتفاضة في الدار البيضاء فلأن هذه المدينة شهدت منذ الاستقلال تراكم تناقضات المجتمع المغربي، فتحتوى الدار البيضاء على ٦٠٪ من الصناعات المغربية و ٧٠٪ من الطبقة العاملة. كما تحتوى الدار البيضاء على نسبة كبيرة جدا من الفقراء والمهمشين الذين اغتنموا انتفاضة ١٩٨١ للثورة على الدولة وعلى أهم رموزها.

وقد كان لهذه الأحداث انعكاسات كبيرة على سياسة السلطة التى قامت بهجمة قمعية كبيرة على أغلب قوى المعارضة، فتم إيقاف أغلب قادة الاتحاد الاشتراكى والكنفدرالية الديمقراطية للشغل وغلق محلاتهم وإيقاف جرائدهم.

إلا أنه تم إطلاق سراح جميع قادة المعارضة سنة ١٩٨٣ الذين سينطلقون من جديد فى تجربة برلمانية مع السلطة بالرغم من رفض وانتقادات القاعدة، إلا أن جماهير المهمشين فى أغلب المدن أصبحت فى قطيعة مع أحزاب المعارضة الديمقراطية، ومباشرة إثر الانتخابات البرلمانية لسنة ١٩٨٣ سنشاهد من جديد انطلاق عديد الانتفاضات فى أكثر من ٥٠ مدينة مغربية. وقد فاجأت انتفاضة يناير ١٩٨٤ كل الطبقة السياسية وخاصة أحزاب المعارضة التى لم تكن تتوقع هذا المد الشعبى لجماهير المهمشين، وبالرغم من عدم مشاركتها فى هذه الانتفاضة ومن صمتها أمام الأحداث فقد قام النظام بعديد الإيقافات فى صفوف المعارضة.

إلا أن أحداث ١٩٨٤ لن تغير فى موازين القوى السياسية الناتجة عن انتخابات ١٩٨٣. وستساهم أحداث حرب الخليج سنة ١٩٩٠ فى دفع نضالات المعارضة الديمقراطية والنقابات. فأمام ضعف النظام، ستشكل المعارضة مع النقابات جبهة موحدة من أجل تغيير الدستور تنظيم انتخابات ديمقراطية وزيادات فى الأجور، وستكون هذه النضالات وتوحيد الصفوف وراء الإضراب العام ليوم ١٤ ديسمبر ١٩٩٠.

الإضراب وانتفاضة ١٤ ديسمبر ١٩٩٥ والمطالب السياسية

لقد كان إضراب ديسمبر مثالا للإضراب السياسى حيث لم تحظ الاهتمامات والمطالب الاقتصادية بنفس الأهمية التى تمتعت بها المطالب السياسية. وقد لعبت أحزاب المعارضة دورا كبيرا فى التعبئة لهذا الإضراب، فقد دافع زعماء أحزاب المعارضة عن أهداف الإضراب المتمثلة فى دمقرطة الحياة السياسية وتحسين الظروف المعيشية للعمال. وقد تصدت الحكومة لهذا الإضراب وحاولت إفشاله بعديد الوسائل معتبرة إياه مثلا من الناحية القانونية معارضا للدستور.

وقد نجح الإضراب فى قطاع التعليم إلا أنه فشل فى الإدارة وفى قطاع الخدمات. وقد تحول الإضراب العام كما فى كل المناسبات السابقة إلى انتفاضة شعبية ساهم فيها العديد من المهمشين فى أهم المدن الكبرى كفاس وطنجة والقنيطرة، ولم تتمكن الحكومة من إعادة الهدوء والسيطرة على الوضع إلا بتدخل الجيش والقوات الخاصة.

وإن لم ينجح الإضراب فى تحسين الظروف المعيشية وتحقيق المطالب الاجتماعية فقد نجحت المعارضة في فتح حوار مع السلطة من أجل تغيير الدستور وتنظيم انتخابات ديمقراطية.

ومن هنا تتبين لنا العلاقة الوثيقة فى المغرب بين الإضراب والإنتفاضة فى النضال السياسى، فأمام ضعف القاعدة الشعبية للمعارضة المغربية فإنها تسعى لربط نضالها السياسى بالنضال النقابى، ومن هنا فالدعوة لإضراب عام من طرف النقابات تتحول فى أغلب الأحيان إلى انتفاضات سياسية عارمة، وتدفع هذه الإنتفاضات السلطة فى بعض الاحيان إلى التراجع والقيام ببعض الإصلاحات الديمقراطية.

٤- آفاق التغيير فى المغرب

لقد أفرزت التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى المغرب عديد الاتجاهات التى سيكون لها تأثير هام على آفاق التغيير فى المغرب وضمن هذه الاتجاهات يمكن لنا الإشارة إلى الليبرالية، الديمقراطية، الخطر الدينى ودخول الجماهير والمهمشين بقوة فى اللعبة السياسية.

السيناريو الليبرالى

لم يعرف المشروع الليبرالى فى المغرب النجاح الذى رسمه لنفسه فقد نتج عن تطبيق هذا المشروع تدهور الموازين العامة، نمو كبير للمديونية. وقد دعم برنامج التعديل الهيكلى هذه التناقضات، إلا أنه بالرغم من قصوره، فإن النظام ما زال يدافع عن المشروع الليبرالى ويقدمه على أنه البرنامج الوحيد القادر على تنمية المغرب، وقد ساهم فشل وسقوط المشروع الإشتراكى فى تدعيم البرنامج الليبرالى فى المغرب.

وسيحتاج المشروع الليبرالى إلى تدعيم قاعدته الاجتماعية وبصفة خاصة إلى تشريك البرجوازية السوسية (من جهة السوس) فى السلطة لنجاحها الاقتصادى الهام.

ويعتمد المشروع الليبرالى من الناحية الاجتماعية على تحالف القوى التالية : الملك، بيروقراطية الدولة، الجيش، البرجوازية الفاسية والسوسية إلى جانب الأعيان فى المدينة والريف. ويقوم هذا التحالف من حين لآخر بانفتاح على البرجوازية الصغرى من خلال رفع الاجور أو فتح المجال السياسى من خلال دفع المساهمة الديمقراطية.

ويمتد هذا التحالف كذلك على علاقات الدعم التى يتمتع بها من الدول الغربية وبصفة خاصة من المجموعة الأوروبية، و نجد فى هذا الدعم جوانب متعددة منها السياسى والاقتصادى بفضل العلاقات المتميزة التى تجمع الاقتصاد المغربى ببلدان المجموعة الأوروبية.

ويعتقد المدافعون عن السيناريو الليبرالى أن الموقع الاستراتيجى للمغرب سيجعل الغرب يقبل ولا يناهض بناء نظام سياسى قوى يقوم ببعض التغيرات الديمقراطية تجاه الطبقات الوسطى ويقمع بقوة وبعنف جموع المهمشين.

ويعتبر المشروع الليبرالى أن الانتفاضات الأخيرة هى تعبير عن لحظات غضب ولكن ليس لها أى أفق سياسى لفقدانها لأدنى برنامج سياسى وبالتالى لا يمكن لها أن تهدد ركائز النظام.

الخطر الإسلامى

يبدو الحل الإسلامى خطيرا ومتعلقاً بالنسبة للمغرب. وقد بدأ ظهور الحركات الدينية فى المغرب بين ١٩٨٤ و ١٩٩٠ إثر المحاكمات التى تعرض لها أغلب قيادات هذه الحركات. إلا أن هذه الحركات تبدو أقل ديناميكية من الحركات الدينية الأخرى فى الوطن العربى، وهذا راجع لعديد الأسباب أولها أن الملك يعتبر نفسه أمير المؤمنين ويأخذ نسبة كبيرة من مشروعيته السياسية من الغطاء الدينى الذى يعطيه لنظامه، كما عمل النظام منذ الإستقلال سنة ١٩٥٦ على التحكم فى المجال الدينى والسيطرة على كل الإطارات الدينية.

إلا أن الحركات الدينية يمكن لها أن تنتفع بقوة من تنامى المهمشين والناتج عن سياسات التعديل الهيكلى ويمكن لها بالتالى على المدى الطويل تشكيل خطر على النظام و تحويل الانتفاضات إلى لحظات سياسية هامة.

ومن هنا يمكن لنا التساؤل هل أن المستقبل السياسى للمغرب سيبقى مقترنا ومرتبطا بالصراع بين المشروع الليبرالى المتسلط من ناحية والمشروع الدينى الفاشى من ناحية أخرى ؟ هل هناك مجال آخر لمشروع سياسى ديمقراطى فى المغرب.

المشروع الديمقراطى

تعتبر القوى الديمقراطية إلى جانب القوى الليبرالية والحركة الدينية من أهم القوى السياسية فى المغرب. وقد شهد اليسار المغربى نمو كبيرا فى السنوات الأخيرة مع مشروع توحيد القوى السياسية المنتمية لليسار من جهة وكذلك مع تنامى قوى الدفاع عن حقوق الإنسان.

ومنذ تكوينها عملت الجبهة الديمقراطية المتكونة من حزب الاستقلال، الاتحاد الإشتراكى للقوى الشعبية، حزب التقدم والاشتراكية (الحزب الشيوعى سابقا) ومنظمة العمل الديمقراطية الشعبى (حركة ٢٣ مارس سابقا) على تغيير الدستور من أجل تدعيم صلاحيات رئيس الدولة والبرلمان والتخفيف والحد من صلاحيات الملك.

وأمام تنامى المعارضة الشعبية فقد قبل النظام هذه المطالب وأعلن عن عزمه يوم ٣ مارس ١٩٩٢ على تحوير الدستور وتنظيم انتخابات حرة وديمقراطية. إلا أن هذا الإعلان لم يثن المعارضة عن مواصلة نضالها والتى سينتج عنها إيقاف نبير الأموى الأمين العام للكنفدرالية الديقراطية للشغل بعد وصفه أعضاء الحكومة باللصوص.

وقد حاولت المعارضة الديمقراطية تحويل محاكمة الأموى إلى مناسبة سياسية للتنديد بالجانب القمعى والاستبدادى للنظام و تحويل هذه المحاكمة إلى مظاهرة شعبية ضد النظام. ومن جهته فقد سعى النظام خلال هذه المحاكمة إلى مسك الشارع ومنع كل التظاهرات الشعبية.

لكن يمكن لنا القول أن سجن الأموى لم ينتج عنه تحركات كبيرة فى الشارع المغربى فلم تنظم أى مظاهرة لمساندة هذا القائد النقابى بالرغم من الحكم عليه

بسنتين. وقد اعتبر النظام ضعف المساندة الشعبية لهذا القائد تعبيراً عن ضعف تمثيلية المعارضة الديمقراطية على المستوى الشعبي.

وإثر هذه المحاكمة ستأخذ المعارضة موقفا أكثر تشددا من السلطة وسترفض الانتماء والمساهمة في أعمال اللجنة البرلمانية المختصة في تحديد القوانين البرلمانية الجديدة، وستطالب تدخل الملك في الخلاف والذي يجمعها مع الحكومة.

وستطالب أحزاب المعارضة الديمقراطية في مذكرة رفعتها إلى الملك بالقيام بعديد الإصلاحات الديمقراطية لتنقية وتصفية الأجواء السياسية. وقد وافق الملك على عديد المطالب التي قدمتها المعارضة و قام الملك بإجراء تغيير حكومي قام بموجبه بتعيين وزير أول مستقل وأعطى لهذه الحكومة هدف إعداد الإنتخابات المقبلة.

ولدفع هذه الإصلاحات قام الملك بتنظيم استفتاء جديد لتعديل الدستور. وقام الدستور الجديد، إلى جانب تأكيده على انتمائه لمبادىء حقوق الإنسان، بتدعيم صلاحيات الوزير الأول الذي أصبح يشكل الحكومة ويقدمها للملك للموافقة، كما أعطى هذا الدستور كذلك صلاحيات جديدة للبرلمان الذي صار في وسعه تكوين لجان تحقيق برلمانية، كما أجبر الدستور الملك على تطبيق القوانين الذي يقرها البرلمان في ظرف لا يتجاوز ٣٠ يوما.

إلا أنه مع هذه الإصلاحات فقد حافظ هذا الدستور على دور رئيسي للملك في الحياة السياسية، فالملك هو القائد العام للقوات المسلحة وهو أمير المؤمنين، والملك يعين كبار مسؤولي وموظفي الدولة وهو يرأس مجلس الوزراء، كما يمكن للملك حل البرلمان وإعلان حالة الطوارىء.

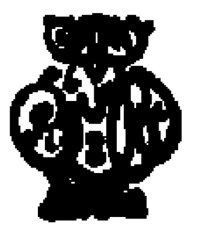
ولم تتمكن أحزاب المعارضة الديمقراطية من الإعلان عن موقف موحد من المشروع الجديد للدستور. فحزب التقدم والإشتراكية أعلن عن موافقته ودعمه

للمشروع، أما اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية فقد دعت مناضلى الحزب لعدم المشاركة فى الاستفتاء، كما جاء موقف حزب الاستقلال فى نفس الاتجاه فقد اعتبر أن الإصلاحات المقدمة من طرف السلطة ليست كافية ولا يمكن لها تحقيق مناخ كاف لتجاوز الأزمة السياسية.

وبالرغم من معارضة بعض أحزاب الكتلة الديمقراطية فقد انتظم الاستفتاء فى ٤ سبتمبر، وقد أعلنت وزارة الداخلية عن نسبة مشاركة تقدر بـ ٩٧,٢٩٪ من جملة الناخبين. وقد حصلت الموافقة على الدستور الجديد على ٩٩,٩٦٪ من أصوات الناخبين. وقد اعتبرت المعارضة أن هذه النتائج لا تعبر عن حقيقة المشاركة فى هذه الانتخابات.

وقد شاركت الأحزاب الديمقراطية فى الانتخابات البلدية التى تم تنظيمها فى شهر أكتوبر ١٩٩٢ وقد تمكنت المعارضة من تحقيق نتائج إيجابية والفوز بعديد المقاعد فى هذه الانتخابات.

إلا أنه بالرغم من هذه الانتصارات فإن إشعاع المعارضة الديمقراطية يبقى مقتصراً على البرجوازية الصغيرة ولا بد لها من العمل على ربط القنوات مع الجماهير العريضة وبصفة خاصة مع المهمشين.



دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع

٨ ش أبو المعالي (العجوزة) الجيزة - ت/ فاكس: ٣٤٧٣٦٩١

١ ش سوهاج من ش الزقازيق (خلف قاعة سيد درويش) الهرم - جيزة
تليفون وفاكس ٥٦٣٤٦٩٩

المجتمع و الدولة فى الوطن العربى

تقدم هذه السلسلة من الكتب عدداً من الأبحاث التى قام بها نخبة من العلماء و دارسى الأقتصاد و الإجتماع فى إطار برنامج مشترك لمنتدي العالم الثالث ـ مكتب داكار، تحت إشراف د. سمير أمين، و مركزالبحوث العربية بالقاهرة.

و كانت نقطة البدء التى إنطلق منها الباحثون، هى أن تجارب التنمية المستقلة لم يقدر لها الصمود، فحلت محلها سياسات الإنفتاح و التكيف الهيكلى التى كان يعد بها دعاة الإندماج فى النظام الرأسمالى العالمى و فى هذه السلسلة يحاول الباحثون العرب الإجابة على عدد من التساؤلات الهامة و الملحة التى يثيرها هذا الفشل، و التى لم تلق اهتماماً كافياً من قبل، كما يطرحون للمرة الأولى عدداً من البدائل التى يمكن أن تحل محلها على المستويين القطرى و القومى، آخذين بعين الإعتبار التطورات الحاسمة التى طرأت على التكوينات الإجتماعية المحلية فى عدد من البلدان العربية، التى تدور حولها سلسلة من الكتب عن:

١. مصر
٢. لبنان
٣. السودان
٤. المغرب. الجزائر. تونس
٥. سوريا. الأردن. فلسطين - العراق
٦. بلدان الخليج

سلسلة بإشراف د. سمير أمين